وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

حالة الجزائر (خلال الفترة 2010– 2018)

من إعداد الطالبة:

نحال وفاء

الأستاذ المشرف :

بوعزيز ناصر

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الصفة
سماعلي فوزي	رئيسا
مجلخ سليم	عضوا
بوعزيز ناصر	مقررا

السنة الجامعية: 2019–2020

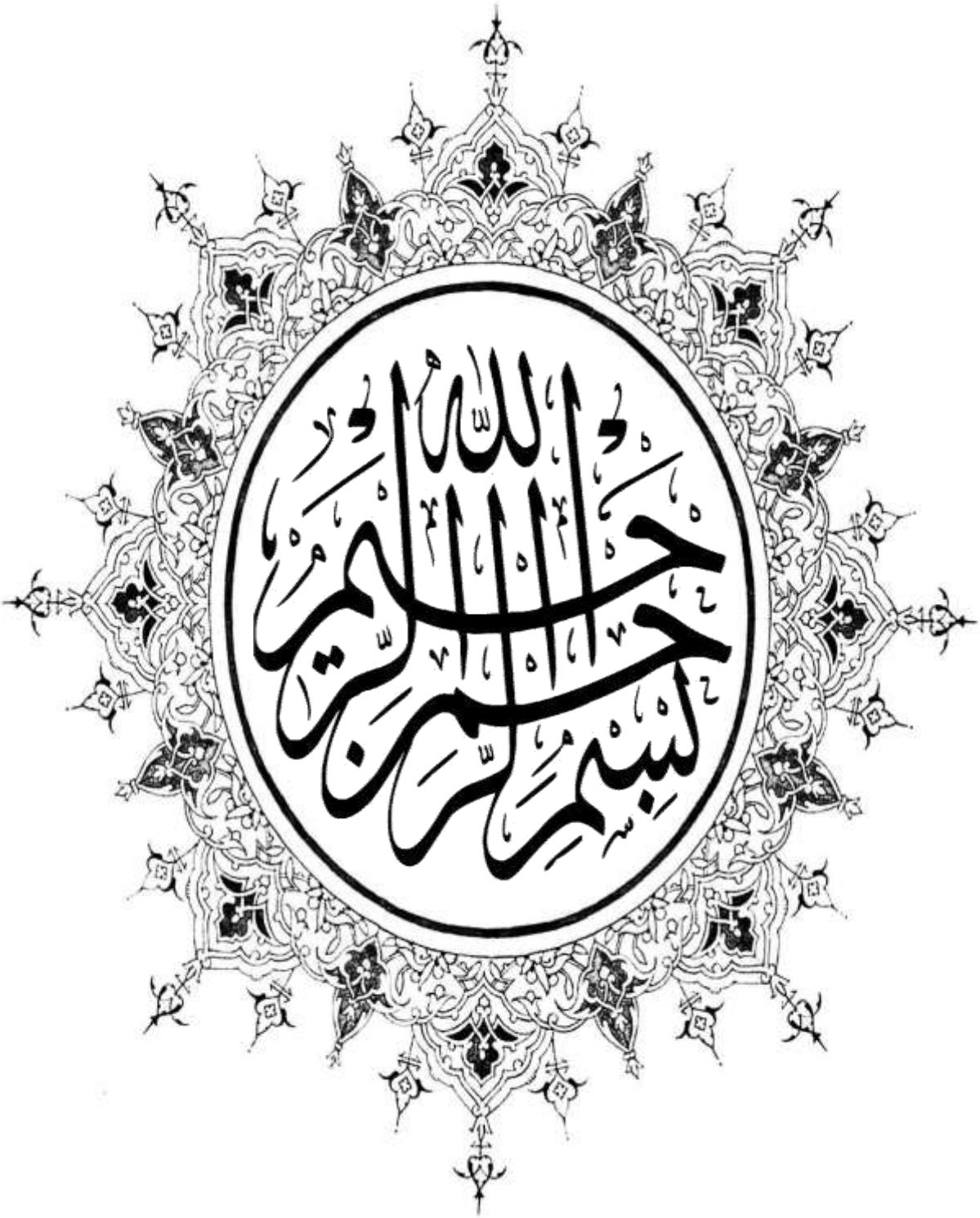
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

لله الحمد كله و الشكر كله ان وفقني و ألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لانجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ المشرف "بوعزيز ناصر" على النصائح و التوجيهات لإنجاز هذا العمل.

إلى كل الأهل و الأصدقاء و الزملاء و الزميلات.

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي من الابتدائي الى الجامعة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين محمد و على اله و

صحبه اجمعين

اهدي هذا العمل المتواضع:

الى

روح امي الغالية

ابي العزيز و الغالي علي

زوجي و ابنائي الأعزاء

اختاي العزيزتان و أبنائهما

كل افراد العائلة الكريمة

كل زملائي في العمل و الدراسة

كل اساتذتي المحترمين .

فهرس المحتويات

البسملة

الشكر والتقدير .....

الاهداء.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال.....

مقدمة.....أ- و

الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد..... 7

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8

المطلب الأول : مفاهيم وتعاريف 8

المطلب الثاني : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 16

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية انشائها ومصادر تمويلها 23

المطلب الاول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23

المطلب الثاني : ألية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 25

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29

المبحث الثالث : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها 31

المطلب الاول : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 31

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المؤسات الصغيرة والمتوسطة..... 34

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني: قطاع التصدير في الجزائر- واقع وآفاق -

تمهيد 42

المبحث الأول : مدخل للتجارة الخارجية والتصدير 43

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية 43

المطلب الثاني : ماهية التصدير 49
المطلب الثالث : آليات ترقية الصادرات 55
المبحث الثاني : تطور الصادرات الجزائرية والعراقيل المؤثرة فيها 63
المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية في الفترة 2010- 2018 63
المطلب الثاني : الاجراءات والتحفيزات المتخذة من طرف الجزائر لترقية الصادرات 67
المطلب الثالث : العراقيل المؤثرة في الصادرات الجزائرية 78
المبحث الثالث : الصادرات الجزائرية وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي 87
المطلب الأول :ماهية التنويع الاقتصادي..... 87
المطلب الثاني :المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي ، مؤشراته ودرجة قياسه..... 90
المطلب الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل لترقية الصادرات 93
خلاصة الفصل 98

الفصل الثالث: ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010-2018) .

تمهيد.....100
المبحث الاول: علاقة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر. 101
المطلب الاول: نبذة عن مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر.....101
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقته بتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....108
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير في الجزائر 111
المطلب الاول: تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي 111
المطلب الثاني: دوافع اللجوء لترقية الصادرات خارج المحروقات.....113
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير في الجزائر 114
المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير و سياسات دعمها و تطويرها و أساليب معالجتها 116
المطلب الاول: سياسات دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 116

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 124
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير 130
المطلب الرابع: أساليب معالجة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 134
خاتمة الفصل..... 136
خاتمـــة..... 138
نتائج الدراسة..... 141
التوصيات والاقتراحات..... 142
قائمة المراجع..... 144
ملخص

قائمة الجداول

الجدول رقم (01) :معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 15

الجدول رقم(02) :حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2018:..... 49

الجدول رقم (03): تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2010 -2018)..... 63

الجدول رقم (04): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) 65

الجدول رقم (05): أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018 66

الجدول رقم(06) :اجمالي الصادرات السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016 67

الجدول رقم(07) :اهم التخفيضات الضريبية المشجعة على الاستثمار وترقية الصادرات 68

الجدول رقم(08): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية السداسي الاول لسنة 2018..... 104

الجدول رقم(09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الى غاية نهاية السداسي الاول لسنة 2018..... 105

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2018 105

الجدول رقم (11): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط لسنة 2018..... 106

الجدول رقم (12): كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة لسنة 2018..... 107

جدول رقم (13): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010- 2018 107

الجدول رقم (14): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات 2010-2018..... 109

الجدول رقم (15): تطور اسعار النفط خلال الفترة 2000- 2017..... 111

جدول رقم (16) : قطاعات النشاط المهيمنة من طرف الم ص م مقارنة بالصادرات الخارج المحروقات 114

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01) : تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2010 –2018)..... 63
الشكل رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2018) 65
الشكل رقم (03) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الى غاية نهاية السداسي الاول لسنة 2018..... 105
الشكل رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2018 ..106
الشكل رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010– 2018..... 108
الشكل رقم (06): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000– 2017..... 111

مقدمة

مقدمة عامة

أصبح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مرموقة على المستوى الدولي عامة وعلى المستوى المحلي خاصة، فهي تمثل العصب النابض لاقتصاديات معظم الدول في ظل ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية هائلة ،فهي تساهم بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلق للثروة، توفير مناصب الشغل وزيادة الناتج الداخلي الخام عامة ودخولها لمجال التصدير لاستقطاب العملة الصعبة خاصة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تطمح للتخلي عن اعتمادها الشبه الكلي على الريع النفطي نتيجة لما يسببه تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية من صدمات يكلفها الكثير، كذلك تقليل الاستراد بتشجيع وتنويع الصادرات المحلية.

وفي هذا الاطار اولت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما بالغا لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال دعم وتشجيع انشائها بسن مجموعة من القوانين والتشريعات، وخلق هيئات وبرامج وطنية واجنبية تعمل على تطويرها وتأهيلها للوصول الى الاسواق الدولية لتتمكن من رفع قدراتها التنافسية ودخول عالم التصدير بمنتجات ترقى الى المستوى الدولي وبالتالي ارتقاء الاقتصاد الوطني، وكذلك تسعى الجزائر قدر المستطاع الى تذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات وتعرقل تطورها وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة ،التمويل، النقل واللوجيستيك. وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح عدة تساؤلات للإجابة عليها.

1- اشكالية الدراسة:

"**ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما مسعى الدول عامة والجزائر خاصة من التوجه نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

4- هل يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل ؟ وكيف يتم مواجهتها؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية العامة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1- تسعى الدول عامة والجزائر خاصة للتوجه نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمميزات التي يختص بها القطاع عن باقي القطاعات الاخرى .

2- لم تصل بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مستوى التطور المنتظر منها.

3- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات بنسبة ضعيفة و طفيفة.

4 - يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل تحد من تطوره، ولمواجهتها وضعت الجزائر سياسات وبرامج لدعم وتطوير وتأهيل هذا القطاع.

3- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

- التعرف على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لتفعيل مساهمته في رفع حجم الصادرات خارج المحروقات .

- دراسة واقع التصدير وأفاقه في الجزائر .

- التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح حلول لها .

4- حدود الدراسة :

تم حصر حدود الدراسة المكانية في الجزائر ،أما الحدود الزمنية فقد تمثلت في الفترة الممتدة 2010- 2018 .

5- منهج الدراسة

اتبعنا خلال الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت هذه الاخيرة المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التصدير كذلك التنويع الاقتصادي من جهة، ومن جهة اخرى تناولت المعلومات والاحصائيات المتحصل عليها لاستخلاص علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات خارج المحروقات .

6- اسباب اختيار الموضوع :

1- هذا الموضوع يلائم تخصصي (مالية وتجارة دولية)

2- بإمكان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في الدولة.

3- البحث عن تنويع الصادرات خارج المحروقات يلزم الجزائر ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام به للخروج من التبعية النفطية .

4- الحاجة الملحة للتعرف على هذا القطاع بكل تفاصيله، فهو يعتبركطوق نجاة بالنسبة للشباب خريجي الجامعات، المعاهد لتجسيد مهاراتهم وابداعاتهم بكل حرية، وكل في مجال تخصصه يعني الحصول على ميزة تنافسية لمنتوجاتهم وبأقل التكاليف مما يمكنهم من دخول الاسواق الخارجية أي تنمية حجم الصادرات المحلية وهذا ما يؤدي الى نمو الاقتصاد.

7- صعوبات الدراسة

- عدم القدرة والتمكن من الاتصال بالجامعة وخاصة المكتبة بسبب "جائحة كورونا " .
- التناقض والتضارب في المعلومات والاحصائيات .

8- الدراسات السابقة

العديد من الدراسات تناولت هذا الموضوع ،نذكر منها مايلي :

أولا: :دراسة **الأخضر قاسمي** وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بموضوع تحت عنوان: **" أثر الصادارت غير النفطيةعلى النمو الاقتصادي في الجزائردراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري " بجامعة الحاج لخضر، بباتنة 2013-2014 .**

تناولت الإشكالية التالية : **ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر؟**

تهدف الدراسة الى توضيح سيطرة النفط على هيكل الصادرات السلعية، وفي المقابل لم تستطع الصادرات غير النفطية أن تنمو بشكل مؤثر منذ الاستقلال بما يزيد من نسبتها في الصادرات الإجمالية،

نتيجـة وجـود العديـد مـن العقبـات التـي تعترضـا، بالإضافة إلى عدم فعالية حوافز التصدير المعتمدة حاليا في تنشيط وتشجيع الصادرات، الأمر الذي يؤثر سلبا على دور الصادرات غير النفطية في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، الامر الذي يتطلب تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة وواضحة الاهداف والسياسات والاجراءات والآليات يكون هدفها الاساسي الاعتماد على التصدير الغير نفطي كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

ثانيا: دراسة **بن لحرش صراح** وهي عبارة عن مذكرة ماجيستر في علوم التسيير بموضوع تحت عنوان "**تشجيع الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة – جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2012–2013.**

تناولت الاشكالية التالية :"**هل يمكن أن يتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على الريع إلى اقتصاد منتج ومصدر"؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات للاقتصاد الجزائري، والعوائق التي حالت دون تحقيقها ميزة تنافسية من أجل دخول الأسواق الدولية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع إحصائيات الصادرات الجزائرية وكل ما يتعلق بها، وقمنا بتحليلها بالاعتماد على بعض المؤشرات وذلك خلال الفترة المدروسة 1970–2010 وأوضحت النتائج أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة في معظمها وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الأحادية في التصدير .

ثالثا: دراسة **لعرابة عبد الوهاب** وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية بموضوع تحت عنوان "**مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية دراسة حالة الجزائر للفترة 2002–2017** ".جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018–2019 .

تناولت الاشكالية التالية :" **كيف يمكن تفعيل مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إستنادا إلى التجربة التركية** "؟

تهدف هذه الدراسة الى تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات للخروج من التبعية النفطية ،ولذلك قامت بتوجيه اهتمامها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة لما حققه من تأثيرات إقتصادية واجتماعية في الكثير من دول العالم وفي ظرف وجيز. لقد سخرت الجزائر هيئات وبرامج تساعد على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أمل تحقيق التنوع الإقتصادي والتأثير إيجابيا على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية من جهة، والرفع من حجم صادراتها التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب .وفي هذا الاتجاه تعتبر التجربة التركية

من بين التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالنظر لما حققته من تأثيرات كبيرة على الإقتصاد التركي سواء من خلال تأثيرها على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية، أو المساهمة في الرفع من حجم الصادرات التركية.

9- هيكل الدراسة

تبعا للإشكالية المطروحة في هذه الدراسة واهميتها، فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة

في المقدمة : تناولت الطالبة الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد الأهداف.

في الفصل الأول : حاولنا الإلمام بالاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مفهوم، اشكال، خصائص هذه المؤسسات ،اهمية وآلية انشائها، مصادر تمويلها، واخيرا الصعوبات التي تواجهها.

في الفصل الثاني :حاولنا التطرق الى قطاع التصدير في الجزائر – الواقع والآفاق – بدءا بإلقاء نظرة على المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية والتصدير، ثم االانتقال الى تطور الصادرات الجزائرية والعراقيل المؤثرة فيها، وأخيرا ضرورة اللجوء الى التنوع في الصادرات واقتحام العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى.

في الفصل الثالث : قمنا بتحليل نتائج الاحصائيات المتحصل عليها من مختلف المصادر، والمتعلقة بتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال نفس فترة الدراسة المذكورة سابقا، واستنتاج اهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية تطويرها وتأهيلها.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الكبيرة، فقد حظي باهتمام متزايد على صعيد الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء، لما له من دور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي بتوسيع الانتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الاهداف الانمائية والتخفيف من البطالة .

ورغم الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من قبل الدول والباحثين والجهات المعنية، إلا أنها لازالت تعاني من عدة صعوبات ومشاكل ومعوقات تقف عائقا أمام تطورها ونموها لتحقيق الأهداف المنتظرة منها.

ولهذا قمنا بدراسة هذا الفصل الذي يحتوي على ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية انشائها ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها.

المبحث الاول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الاول : مفاهيم وتعاريف

الفرع الاول : معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولا : المعايير الكمية

تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية، لأنها توضع في ضوء ظروف كل دولة على حدى، وهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة، مثل حجم العمالة، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، وحجم الاستهلاك السنوي ...الخ [1]

وفيما يلي تفصيل لبعض منها :

أ-معيار عدد العمال :

يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي .[2] غير ان هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها : أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في عملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[3]

ب - معيار رأس المال:

يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية . ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال

---

[1] **.كمال عايشي** : واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس – سطيف – والبنك الاسلامي للتنمية أيام 24 – 27 ربيع الاول 1424 هـ الموافق ل 25 – 28 ماي 2003، ص 2 .

[2] **.سعد عبد الرسول محمد** : الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة 1998، ص15 .

[3] **.فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد** : الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية 2005،ص 49 .

ضخمة لقيامها بنشاطها ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار في إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد عليه بمفرده [1] .

ج – معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج :

هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة الصغيرة .[2]

د– معيار درجة الانتشار :

بالنسبة لهذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة الأنشطة في أي مكان، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار .[3]

ثانيا : المعايير النوعية

تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال ..الخ ويمكن ذكر بعضها وهي :

أ– المسؤولية والملكية :

من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية – شركات أشخاص أو شركات أموال – لهذا فان المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة . وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل، تسويق، توظيف، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى . بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم . هذا لا

---

[1] .**هالة محمد لبيب عنبة** : ادارة المشروعات الصغيرة في المغرب العربي، دليل علمي لكيفية البدء في مشروع صغير وادارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة، ط1، 2002 ص17.

[2] .هالة محمد لبيب عتبة : **نفس المرجع السابق ذكره**، ص18 .

[3] . **فتحي السيد أبو سيد احمد** :مرجع سبق ذكره، ص 51 .

يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام .

ب – الحصة من السوق :

تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، لأنه في أغلب الأحيان نجد أن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها وذلك لمتطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتكون في الحالات العامة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا محدودا من السوق .

إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العالية . كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجية عن إدارة المشروع أن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي تكون معطلة بالإضافة إلى تعرضه للتغيير والتذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار .

ج – طبيعة النشاط :

قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة، فهناك بعض الصناعات الخفيفة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة . بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية .

الفرع الثاني : مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر حسب درجة التقدم والتخلف، مما يؤدي الى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، كما يوجد تعريف متفق عليه من قبل المجموعات الدولية لذا سنتناول في هذا السياق مجموعة من تعاريف بعض الدول وبعض الهيئات الدولية .

أولا : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوليا

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، والإمكانيات التكنولوجية لكل بلد وكذلك باختلاف المعايير المستخدمة في تحديد مفهومها، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة لبلد نامي .

وفي هذا الإطار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للهيئات الدولية كما يلي : [1]

1- **منظمة العمل الدولية : '** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وهي تلك المؤسسات الإنتاجية أو الحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها ويصل عامليها إلى 250 عاملا .'

2- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :** " كافة الوحدات الإنتاجية صغيرةالحجم التي تضم الصناعات الريفية، اليدوية، والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة والحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل ."

3- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا :** " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أي مشروع يشغل ما بين 50 الى 250 عاملا ."

4- **تعريف الاتحاد الأوربي** : تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسبه كما يلي :

- المؤسسة المصغرة (الصغيرة جدا) تشغل من 1الى 9 عمال .
- المؤسسات الصغيرة تشغل من 10 الى 99 عامل .
- المؤسسات المتوسطة تشغل من 100 الى 499 عامل .

5- **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير** :" يعرفها على أنها المنشات التي تستخدم اقل من 50 عاملا في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة"

ثانيا : تعريف بعض الدول [2]

1- **تعريف أمريكا :** " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الصناعات التي يعمل بها 250 عامل ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 09 ملايين دولار ."

2- تعريف اليابان :[3]

---

[1] . فتحي السيد أبو السيد أحمد : **مرجع سبق ذكره**، ص 54 .

[2] .فتحي السيد أبو السيد احمد : **نفس المرجع السابق ذكره**، ص 55 .

[3] . ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، "**أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة** "، من موقع على الانترنت :**oic-org** : www

اول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نص القانون المسمى القانون الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] (small and medium entrrprise basiclaw) والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تطويرها وتنميتها .

3- تعريف المملكة المتحدة :" تعرها بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا يزيد رأس مال المستثمر عن مليون دينار ".

ثالثا : تعريف الجزائر

على غرار باقي الدول العالم، لا يوجد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فكل المحاولات التي تمت كانت غير رسمية .

التعريف الاول : [2]

التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى انها كل وحدة انتاج :

مستقلة قانونيا .

تشغل أقل من 500 عامل .

تحقق رقم اعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لانشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج .

وقد تأخذ هذه المؤسسات أحد الأشكال التالية :

المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)

فروع المؤسسات الوطنية .

الشركات المختلطة .

المؤسسات المسيرة ذاتيا .

التعاونيات .

---

[1] . مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو، ص4 .

[2] ,la ministere du l'industrie et de l'energie .plan de developpement de la pme1974-1977 .p14.

المؤسسات الخاصة .

حيث كل من رقم الأعمال والاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية اعادة تقييم ابتداءا من سنة 1972 بتطبيق معامل خطي .

التعريف الثاني :

وهو ما يتعلق بما تقدمت به المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة(EDIL) بمناسبة الملتقى الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها:

- تشغل أقل من 200 عامل
- تحقق رقم اعمال أقل من 10 مليون دج

التعريف الثالث :

أقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في اطار الدراسة التي تقدم بها السيد: رابح محمد بلقاسم – تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي[2] "الذي يرتكزعلى المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على: "**انها كل وحدة انتاج او وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ اما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، وهذه الاخيرة** "

هي مؤسسات محلية – ولائية او بلدية – "

[1] ,**EDIL,Activite** Enginering etdeveloppement de la PMI en Algerie ;en siminaire Sur la PMI en Algerie AVRIL 1983

[2] . Tribune de developPement,USEA ,N°8,1988,P44 .

آخر تعريف :[1]

صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق 12ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عرفها بموجب المواد رقم 04,و 05 ,و 06 ،و07 مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات على انها:[2]

حسب المادة الرابعة : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات، تشغل من 1 الى 250 شخص، رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليون دج أو أن ايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج ،تستوفي معايير الاستقلالية .

حسب المادة الخامسة : تعرف المؤسسة المتوسطة بانها مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج أو 2 مليار دج اوان تكون ايراداتها ما بين 100 و500 مليون دج .

حسب المادة السادسة : من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بانها مؤسسة تشغل مابين 10 الى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج او لا يتجاوز مجموع ايراداتها السنوية 100 مليون دج .

وحسب المادة السابعة : تعرف المؤسسة المصغرة بانها مؤسسة تشغل من عامل الى تسعة عمال وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دج او لا يتجاوز مجموع ايراداتها السنوية عشرة ملايين دج .

و الجدول الموالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

---

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م .

[2] .**القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001** ،المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص-ص 5-6 .

الجدول رقم (01) :معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01الى 09 عامل	أقل من 20 مليون د ج .	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49 عامل	أقل من 200 مليون دج .	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250 عامل	من 200 مليون دج الى 2 مليار دج	من 100 الى 500 مليون دج

المصد ر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغية والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12، المواد 4،5،6،7 ،الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في2001/12/15 ،ص-ص5-6 .

الفرع الثالث : عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن صعوبة التحكم ووضع وإيجاد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى ثلاث عوامل أساسية :

اولا : العوامل الاقتصادية

- **اختلاف مستويات النمو** : إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم الى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدم والنامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، او أيضا وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة لهذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع البلدان .[1]
- **اختلاف النشاط الاقتصادي** : أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة، وطاقات مالية وعمالة كبيرة، بينما مؤسسات تجارية تحتاج طاقة عمالية ;محدودة، مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا .[2]

[1] . **عثمان لخلف**، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ت 2004، ص 4 .

[2] . **عبد الكريم اللطيف** : واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات ن دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، غير منشورة ن كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ن جامعة الجزائر ن 2002، ص4 .

ثانيا : العوامل التقنية

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات الى الكبر، بينما عندما تكون عملية الإنتاج مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي هذا ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

ثالثا : العوامل السياسية

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية وهذا من خلال مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقه .

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر توجد أسباب أخرى تحول دون وجود تعريف موحد لهذه المؤسسات:[1]

- ✓ صعوبة ايجاد مؤشر واحد لقياس حجم اي مؤسسة، هنالك الكثير من المؤشرات مثل: عدد العمال، حجم المبيعات، رأس المال والموجودات ...كما أن العلاقة بينها معقدة بحيث يصعب اعتماد أحداها كمؤشر للحجم .
- ✓ اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينعكس على تعاريفهم .
- ✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائم التغير، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة قد تصبح في وقت ما كبيرة .

المطلب الثاني : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعددة، فمن الصعب دراستها بصفة إجمالية وإنما عرض العديد منها حسب تصنيفها فيما يلي :

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها :**

[1] .**سعاد نائف برنوطي** : ادارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 125 .

و تنقسم على هذا الأساس إلى ثلاث أنواع هي :[1]

1- **المؤسسات العائلية** :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية او المنزلية بكون مكان اقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية وتنتشر في الريف ويغلب عليها الطابع العائلي.

2- **المؤسسات التقليدية** : تشبه النوع الأول لأنه يعتمد على مساهمة العائلة وما يميزه عنه قد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة كما انها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها

3- **المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة :** [2]

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اتجاهها الى الاخذ بطرق انتاجية وادارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية استخدام راس المال الثابت او من ناحية التكنولوجيا التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستخدام أيادي عاملة أجيرة .

بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال :

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الادوات الآلات المتطورة .
- انشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمةتعتمد على الاساليب الحديثة والتسيير الحديث .

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

و نميز في هذا النوع ثلاثة أقسام أساسية هي : [3]

---

[1] .**سمية قنيدر**ة : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجيستير، تخصص تسيير الموارد البشرية فسم العلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 /2010، ص – ص : 63 .

[2]. **لخلف عثمان** : دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجيستير غيرمنشورة، جامعةالجزائر، 1995، ص.5 .

[3] . **عبد الحميد مصطفى أبو غانم**، ادارة المشروعات الصغيرة،_دار المعز للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 27 .

1) مؤسسات لانتاج السلع الاستهلاكية :

تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في :

- المنتجات الغذائية
- تحويل المنتجات الفلاحية
- منتجات الجلود والاحذية والنسيج
- الورق ومتنجات الخشب ومشتقاته

و ما يميز هذه الصناعات أنه لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة لتنفيذها .

2) مؤسسات انتاج السلع الوسيطية :

يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل :

- تحويل المعادن
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم

وتعتبر هذه من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتقدم .

3) **مؤسسات انتاج سلع التجهيز** : تتميز صناعة سلع التجهيز عن سابقاتها بكونها تتطلب رأس مال كبير الامر الذي لا يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات انطلاقا من قطع الغيار المستوردة .

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل :

هنا يجب التفريق بين نوعين أساسيين هما : [1]

[1] .عبد الحميد مصطفى، **نفس المرجع السابق ذكره**،ص 27 .

1) **المؤسسات المصنعة** : هذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، وكذلك يتميز باستخدام اساليب **التسيير** الحديثة وتعقيد العملية الانتاجية،و كذلك من حيث توسع السلع المنتجة واتساع السوق.

2)**المؤسسات الغير مصنعة:** وهي ممثلة في الانتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعد النتاج العائلي اقدم شكل من حيث التنظيم، اما الحرفي فهو يقوم به شخص او عدة اشخاص ويكون في الغالب يدوي وذلك بإنتاج سلع حسب طلب الزبائن.

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

يمكن التمييز بين مجموعة من انواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد الى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد المؤسسات كمايلي : [1]

1) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية :**

مؤسسات رأسمالها تابع للقطاع العام أي الدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، يعتبر هذا الصنف قليلا جدا في الدول المتطورة خاصة . ويجب التمييز بين نموذجين من هذه المؤسسات

- ✓ **مؤسسات تابعة للوزارات** : وتدعى بالمؤسسات الوطنية، تأخذ أحجاما معتبرة وهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة نشائها والتي تقو بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعريفها، تقدم لها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها،
- ✓ **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية** : تجمع هذه المؤسسات بين البلديات أو الولايات او بينها معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة وصغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق ادارتها وتحديد مجال النقل، البناء والخدمات العامة.

2) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :**

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، يمكن ان تكون شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة او شركات تضامنية، كما يمكن ان تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية او عائلية، وهذا النوع من المؤسسات هو الاكثر انتشارا في العالم.

3) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:**

[1] . **ناصر دادي عدون** : اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص60 .

هي مؤسسات تشترك فيها السلطة العامة هي الافراد بنسب متفاوتة، فهي تجمع بين رقابة السلطة العمة وكفاءة الباحث الشخصي.[1]

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة هيكلها وصغر حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وهذا ما يبرز في العناصر التالية :

- **سهولة التأسيس** : إن تأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة أيسر وأسهل من انشاء مؤسسة كبيرة، كما أنها تتميز بسهولة اجراءات تكوينهاو تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الادارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الاداري والتنظيمي ن وجمعها في أغلب الأحيان بين الادارة والتشغيل، [2]
- **القابلية للابداع والابتكار** : تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختر
- تعود الى الافراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة ومتوسطة، كما أن التجديد فيها يكون أكثر منه في المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة تؤثر على ارباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل فهي تتميز بارتفاع قدرتها الابداع والابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم . [3]
- **توفير الوظائف الجديدة** : هذه المؤسسات تسعى الى توفير العمل للعمال الذين لايلبون احتياجات المؤسسات الكبرى وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى . [4]
- **استقلالية ومرونة الإدارة** : للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكييف مع الظروف المتغيرة، إضافة الى الطابع غير الرسمي في التعامل، وبساطة هيكلها التنظيمي [1] كما أنه لا توجد بها

---

[1] . **عادل احمد حشيش** ، أصول الاقتصاد السيسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ،ص 15 .

[2] . **سعاد نائف البرنوطي**، ادارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار النشر، عمان، الاردن، 2005، ص 125 .

[3] . **توفيق عبد الرحيم يوسف** : ادارة الأعمال التجارية الصغيرة،_دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن . 2009، ص29 .

[4] . **بغداد بنين، عبد الحق بوقفة**، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 – 06 ماي 2013، ص 4 .

لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار حيث تتركز معظم إدارة هذه المؤسسة في شخص واحد هو مالكها.

❖ **تقديم الخدمات والسلع الخاصة :** إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه امام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات . [2]

❖ **انخفاض رأس المال :** تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء او أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين .

❖ **عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

و هذا يعود إلى جملة من الأسباب أهمها :

- عدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه المؤسسات .
- اقتصار معظمها على الأشكال العائلية والفردية للملكية والعمل والإدارة .
- ارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم رأس المال .
- ضعف الروابط الخلفية والأساسية لهذه المؤسسات .
- الميل إلى استخدام فنون إنتاجية محلية .[3]

❖ **ارتفاع كثافة العمل :** تتسم هذه المؤسسات بأنها كثيفة عنصر العمل ولا تستخدم تقنيات إنتاجية معقدة مما يجعلها قادرة على امتصاص واستيعاب الأعداد الكبيرة من البطالين .[4]

---

[1] .**شريف بوقصبة : علي أبو عبد الله**، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 – 06 ماي 2013، ص – ص 3،4 .

[2] .بغداد بنين : **مرجع سبق ذكره**، ص 5 .

[3] . **ليلى لولاشي** : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري) رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، والحقوق، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2005، ص55 .

[4] .**نصيب رجم ، شايب فاطمة الزهراء**، العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، يومي 13 – 14 ماي 2001،ص 398 .

❖ **جودة الإنتاج** : ان التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكييف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات . [1]

❖ **الاعتماد على السوق المحلي** : غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي، حيث تأخذ من الجتمع موقعا لعملياتها الانتاجية، اذ أن المالك والعاملين ينتمون لنفس المجتمع وهو ما يؤدي الى اكتساب المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين، وسبل حاجاتهم والطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتهم .

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داعمة للمشاريع الكبيرة** : يمكن ان تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض مزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الانتاج ذات الوفورات الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب . وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة في نفس المجال لاستيفاء احتياجاتها من الخدمات الأساسية كما تأخذ العلاقة صورة تكاملية أخرى أبرزها عقود التعاقد من الباطن والتي مفادها ان تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصنيع بعض المكونات والمستلزمات لحساب المشروعات الكبيرة .[2]

[1] .**بوخاوة اسماعيل، عبد القادر عطوي**، في التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحوث ومناقشات الدورة التجدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصاديات المغاربية، جامعة عباس فرحات، سطيف، 25 –28 _ ماي3 200"، ص 4 .

[2] .**هيا جميل بشارت** :التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص –ص، 24 – 25 .

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية انشائها و مصادر تمويلها .

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاديات المحلية بصفة خاصة لأنها تشكل عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد السواء، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث كالآتي:

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتاحة فرص الشغل الكثيرة خاصة في ظل تنامي مشكلة البطالة والتي تعاني منها معظم دول العام خاصة الدول النامية، ومن ضمن أهم الأسباب التي، جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في انها مشروعات كثيفة العمالة [1]، وتتميز بصغر أرسمالها مما يجعلها تعتمد على ارتفاع كثافة العمل [2]ا، واعتمادها على تقنيات بسيطة لإنتاج مع الاعتماد على قوة العمل الإنساني مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأس مالية كبيرة إضافة الى نقص الخبرات الإدارية والتنظيمية لدى مستخدميها خفف عنها تكاليف إضافية ،كما انها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، بسبب ان أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة، كما توفر هذه المؤسسات فرص العمل لعديد الفئات، وبصفة خاصة الإناث وكذا الشباب النازحين من المناطق الريفية.

2 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادارت :

[1] . **جيلالي بوشرف،فوزية بوخبزة** ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي غليزان ،2013 ،ص177.

[2].**آيت عيسى** ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة افاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس ،2000،ص257.

إضافة إلى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مخرج لعلاج مشكلة البطالة والدفع بمعدلات النمو الاقتصادي لمواجهة الفقر وفي ظل العولمة فان هذه المؤسسات لم يعد دورها مقتصرا على التطلعات المحلية داخل الدول التي تمارس فيها نشاطها، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول الى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على مواد أولية محلية .[1].

3 – اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات، الصناعية والزارعية والخدمية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية .[2].

4 – تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل عنصر الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ إن كثير من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع الى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.

5 – الارتقاء بمستوى الاستثمار والادخار:

وذلك خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج.[3].

---

[1] . **برجي شهرازد**،إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،2012، ص 50 .

[2] .**اسماعيل شعبان** ،ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، منشوارت مخبرالشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2003،ص60 .

[3] . **مراكشي محمد الامين وآخر ون**، ورقة بحثية دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،ملتقى وطني : :حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي الونيسي، البليدة 02 ،ص 09 .

6 – تنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج .

7 – دعم المؤسسات الكبيرة:

تساهم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل والتحالف مع المؤسسات الكبرى من ناحية تزويدها بالعمالة الماهرة التي سبق واكتسبت الخبرة في المشروعات الصغيرة لتنتقل للمؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم اعلى اجر وأفضل مزايا اجتماعية، كما تتجنب المؤسسات الكبرى مصاريف تكوين وتدريب هؤلاء العمال، كما يمكن للمؤسسات الكبيرة الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالمواد الأولية وبعض المنتجات النصف المصنعة لاستعمالها في المنتج النهائي .[1]

8 – تنمية المناطق الريفية وتحقيق التوازن الجغرافي : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجغرفي لعملية التنمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما تتمتع بمرونة اكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها لا تحتاج لقدر كبير من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص للعمل بالنسبة لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة للمناطق الحضرية .[2]

المطلب الثاني: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يتطلب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، للتمكن من انجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهمها نذكر ما يلي :

---

[1] . **يوسف حميدي**، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ،اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر، 2008 ،ص109 .

[2] .**العايب ياسين** : دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1 ،2014 ،ص03 .

اولا : ترتيب الملاك أو المسرين حسب تصرفاتهم :

يوجد نوعين مهمين من الملاك وهما:

- المالك او المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات اكثر مرونة مع مستخدميه.

ثانيا: تكوين المالك او المسير

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك او المسير يؤدي به الى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك او المسير، لان النقص في التكوين يؤدي الى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم .
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- الرفض الدائم لاقتسام المسؤوليات.

و لتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي :

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات .
- القدرة التصويرية، قدورات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات .
- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة.
- تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة.[1]

ثالثا : الحصول على فكرة لإنشاء مؤسسة

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، تأخذ شكل حدس أو رغبة تطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم الى مؤسسة .

[1] . **محمد الصالح زيوتة**، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تخرج ماجيستير، جامعة الجزائر ن 2006 – 2007،، ص – ص29 –30 .

-**المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة:** عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، والتي تتمثل في :

1 – **ملاحظات الحياة اليومية** : في هذه الخطوة يستعمل المنشأ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاضى عن آي منها، كما لا يقتصر بحثه على الاحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكم التصرفات التي يبيدها الإفراد من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم .

2– نقد المنافسة : يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فبمجرد ما أن يبدأ المنشئ بالتفكير الانتقادي، سوف يكتشف أفكار جديدة إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي تواجهه .

3 – البحث عن الحلول والبدائل : الأهم هنا هو الأخذ عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة ، وإجراء المفاضلة بينها وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة .[1]

ومن ثم تطوير الفكرة حيث تعتبر مرحلة مكملة للمراحل السابقة، ثم تأتي عملية التمويل .

رابعا : التمويل : ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز.[2]

خامسا : الإجراءات القانونية : إن أي نشاط اقتصادي لايبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كمايلي :

1– **وضع الاطار القانوني** : يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها، حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغيير من شكل إلى آخر بعد البدء العمل ستكون صعبة

---

[1] . **صندرة صايبي** : "دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع فسنطينة "ن مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2004–2005 ص ص 20–21 .

. **عبد المطلب عبد الحميد** : "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص: 125 .

ومكلفة ومعقدة أحيانا، لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب .[1]

2 – المسار القانوني : حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري. [2]

سادسا : انطلاق النشاط الاقتصادي :

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1) **الطلبيات الاولى** : وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقات مع الزبائن من خلال:

-وضع الأدوات الترويجية .

-كتابة النصوص التقنية والاشهارية .

-زيادة اكبر عدد من الزبائن .

-تجسيد العلاقات مع الموردين من خلال :

-تبادل لرسائل تأكيد الأسعار ولشروط وآجال التسليم .

-إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة .[3]

2) **وضع وسيلة العمل** : وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك التوظيف العمال والتنظيم المحاسبي[4].

سابعا : تأمين المؤسسة : نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فان جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع ،فالخطر في المشاريع لا ينحصر في

---

[1]. **جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى ابوعيد**، "ادارة المشاريع الصغيرة "، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان –الاردن ن الطبعة العربية، ص 25 .

[2] . محمد صالح زويتة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 30 .

[3] . محمد صالح زويتة ،: **نفس المرجع، ص31** .

المشروع نفسه فقط وأنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم ،وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر.

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البدايّة إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة و لكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار ، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

أ- **مصادر غير رسمية:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل و الأصدقاء ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

ب- **مصادر رسمية:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسميّة وتتمثل في الجهات التاليّة:

أولاّ: البنوك التجاريّة (التمويل المصرفي): حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.

ثانيا: الهيئات والمؤسسات المتخصصة: أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس

الربحية وانما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب الإشارة إلى أنّ أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

– **التمويل التجاري:** حيث يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنّه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.[1]

1 . **سمير محمد عبد العزيز**"التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية" الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997 ص146 .

– **التمويل الإسلامي(البنوك الإسلاميّة):** يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون و الحرية، حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، ونذكر من الصيغ التمويلية مايلي :[1]

– التمويل بالمضاربة :(البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة).

–التمويل بالمشاركة : (البنك يساهم في التمويل).

–التمويل بالمرابحة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

– **التأجير التمويلي (التمويل بالإستئجار):** وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر و المستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.[2]

– **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** و يعرف تمويل رأسمال المخاطر" بأنه التغير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول و يوجه قرارات الإستراتيجية للمشروع،و يهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل".[3]

– **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** ويكون إمّا عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل.[4]

[1] **حسن محمد إسماعيل** : "التخريج الشرعي للصيغ التمويل الإسلامي"، معهد الإسلامي للبحوث و التدريب 1995 ص05 .

[2] . **مصطفى رشدي شيحة** "النقود والمصارف والائتمان" الطبعة الأولى، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية ص314.

[3] , **Azoulay ; hervé, kriegei** : de l'entreprise traditionnelle a la Start–up édition d'organisation 2001p38.

[4]. **عبد الغفار حنفي** "أساسيات الاستثمار و التمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ص 540.

المبحث الثالث: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الاول : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشارا من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

أولا : العوامل الخاصة

❖ **عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر العمل لدى الشركات الكبرى :**

" لأنهم يشعرون بضالة دورهم فيها وذالك على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة حيث كثيرا ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات, فمثلا كثيرا ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس مال أو أرباح المؤسسة وذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات , وهذا بعكس المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون بها على أن جهودهم تذهب لفائدة غيرهم وإنهم لا يملكون القرار ولا المشورة في إدارة هذه المؤسسة حيث دورهم يقتصر في تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن الإدارة ولا يملكون الرد ولا الاقتراح ولا التقويم إذا ما كان هناك انحراف في تسير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتموت لديهم روح التضحية والمبادرة, على عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال ,و الاستشارة متوفرة ,فان العمال يحسون بنوع من الثقة لديهم وبالتالي يقومون بالبذل والتضحية من اجل إنجاحها فترتفع بذالك مردو دية هذه المشاريع وتقوى ربحيتها ومنه التوسع في نشاطها وإيجاد فرص عمل جديدة ."

❖ **مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:** و ذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظرا لصغر حجم العملية البيروقراطية, وهذا عكس المؤسسات الكبرى أين يقوم قسم الإنتاج بعملية الإنتاج دون مراعاة لطلب واحتياجات قسم التوزيع، ربما أنتج متوجات غير مطلوبة في السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويكون بذلك عبئ على المؤسسة ,إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد, المتعلقة بالكميات المنتجة, النوعية المطلوبة وكذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق, فتكون هناك دراسة تنسيقية خاصة بالإنتاج والتوزيع وكذا التموين .

❖ **قلة رأس المال المستثمر:** إن من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشارا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة راس المال المستثمر في المشروع الصغير, حيث أنه من اجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع مبلغ قليل من المال لإقامة مؤسسة, كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الالتقاء على تكوين مشروع بجمع أموالهم المتوفرة لديهم من ادخار تهم السابقة وذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتوج معين إذ أن قلة راس المال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالاستثمار في مجلات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات المصغرة في كل مكان, في الريف أو في المدينة في المناطق الزراعية أو في المناطق الصناعية.

فحسب احتياجات المنطقة, لذلك إقامة هذه المشاريع التي تلبي احتياجات أهلها من السلع والخدمات وهذا عكس الصناعات الكبيرة التي تكلف راس مال كبير جدا, فهي تتطلب بنيات ضخمة معدة لذلك ومجهزة بكل أنواع التجهيزات كالكهرباء والماء والطرقات...الخ, التي لا يمكن لفرد بسيط القيام بها, ولذلك إقامة مثل هذه المشاريع منوطة بالحكومة وحدها, وطبعا هذه الأخيرة لا تقيم مثل هذه المشاريع إلا في مناطق محددة كالمدن الكبرى التي توجد بها مواد أولية متوفرة أو مرافق عامة كالطرق أو سكك الحديد أو الموانئ والمطارات, إذ لا يمكن أن تقام في مناطق معزولة, وبالتالي استثمار هذا الرأس المال يجب أن تعطى له الدراسة والأولوية من اجل إقامته في مكان مناسب, ومنه يقوم بتوظيف اليد العاملة الموجودة في تلك المنطقة فقط وان حدث وإن شغل أيدي عاملة خارجية فإنها تهجر من مناطقها بغرض العمل في هذه المشاريع ومنه تؤثر سلبا على الأنشطة التي كانت تمارس من قبل, فالمشروع المصغر يجعل المستثمر يبقى في منطقته ولا يهاجر منها.

كخلاصة فان ضآلة رأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل من عوامل الانتشار والتوزع لها. ومنه تساهم في تشغيل اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع,

وبالتالي يساهم ذلك في تطوير وتحريك عجلة التنمية المحلية في المنطقة ويفتح أبواب كثيرة للاستثمار والإنتاج والاستهلاك.

ثانيا: العوامل العامة

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات:**

"إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحية, صناعية, خدماتية,...الخ.) فهي إذن يمكن أن تنشا في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو في المدينة صغيرا أو كبيرا, آهل بالسكان أو عكس ذلك, فهي تلبي كل من له رغبة في الاستثمار.[1]

[1] . **هدي جريبي، امال حمدي، منيرة حموشي**، البدائل التمويلية المتاحة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010، ص 24 .

ومنه الحد من البطالة وتحريك عجلة التنمية المحلية والحد أيضا من ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى, ويؤدي أيضا إلى إحداث التوازن الجهوي وتحقيق الرفاهية في المجتمع ورفع المستوى المعيشي بشكل شامل على عكس المؤسسات الكبرى التي لا يمكن إن تقام إلا في مناطق كبيرة تتوفر فيها كل المرافق الضرورية لنشاط تلك المؤسسة, وإذا أقيمت في مدينة فإنها سرعان ما تؤدي إلى خراب الأرياف والقرى المحيطة بها وهجرتها إلى المدينة أزمة السكن وغلاء أسعار السلع نظرا لقلة عدد منتجيها وارتفاع عدد المستهلكين.

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:**

" لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها لا تتطلب أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكوينا عاليا, فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة إلى حد الذي تفتقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط, وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالإشغال والأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع, فيكفي القليل من المعرفة واليسر من التجربة والخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع والانتشار وإقبال المستثمرين على هذه المشاريع."[1]

وهذا عكس المشروعات والمؤسسات الكبرى التي تتطلب كفاءة عالية وحنكة وتجربة طويلة في الميدان, لأنها تقوم بنشاطات تستلزم الدقة في التنفيذ, مما يحتم عليها إنفاق الأموال الطائلة من اجل تكوين مستخدميها في مجال نشاطها.

❖ **سهولة إقامة المشروع:**

"إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لان هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد للطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا تبليط الأراضي, بما يتناسب مع حجم المشروع, ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك, بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى من طلاء وإنارة وغيرها من متطلبات المشروع, كل ذلك يتطلب أموال ضخمة ولهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال.

بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهضة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة, كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي وشيء يسير من قنوات نقل الماء والكهرباء, ومعدات متواضعة, فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير, فإذن من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف مما يؤهل

[1] .**حكيم شبوطي:**الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 3، جوان 2008، ص213 .

هذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة ."[1]

المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل عير انحاء العالم، حيث يمكن تصنيفها الى مشاكل ومعوقات مرتبطة بالبيئة الخارجية ومشاكل ومعوقات مرتبطة بالبيئة الداخلية.

أولا: مشاكل وصعوبات البيئة الخارجية

وهي العوامل التي لا يمكن للمنشأة الصغيرة التحكم فيها وهذه العوامل تساهم بشكل مباشر في نجاح أو فشل النشاط والاستثمار الاقتصادي. هذه العوامل يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص

❖ **مشاكل السياسات والتوجهات الاقتصادية للبلدان:**

نظرا للاهتمام الكبير لحكومات الدول النامية بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة وبالقطاع العام عموما كخيار استراتيجي للتنمية فقد أهملت هذه السياسات أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل، حيث لم تقدم هذه الحكومات في معظم البلدان النامية اي برامج منظمة وطويلة الأجل لتوجيه وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها فنيا وماليا ومن بين أهم المشكلات المتعلقة بالتوجهات الاقتصادية عدم وضع تشريعات تتلاءم وأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].

❖ **الركود الاقتصادي ومحدودية القدرة على تحمل الخسائر:**

من أخطر العوامل التي تهدد كيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهور ملامح الركود الاقتصادي والذي يترتب عليه انخفاض الطلب على المنتجات بشكل عام ومحدودية القوى الشرائية للافراد، وبالتالي يحدث فائض في الطاقة الإنتاجية مما يتسبب بخسائر ضخمة لا يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحملها ويؤدي إلى فشلها .[3]

---

[1] . هدى جريبي، أمال حمدي، منير حموشي : **مرجع سبق ذكره**،ص –ص 25 – 26 .

[2] . **ماهر حسن المحروق وأيهاب مقابله**، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، منشوارت مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن ،2006 ،ص05 .

[3] . **فريدراغب النجار**، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999،ص8.

❖ **المشكلات التمويلية :**

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رأس المال اللازم لتمويل نشاطها الإنتاجي وشراء الاصول الثابتة ولا شك أن عدم توافر التمويل الكافي لتلبية هذه الاحتياجات يشكل عائقا أمام انطلاقها وتطورها وخروجها من دائرة النشاط الإنتاجي التقليدي إلى ارتياد الأنشطة الصناعية غير التقليدية .[1]

❖ **مشكلة الضريبة:**

نظر ا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي فإن العبء الضريبي لها يكون أكبر وذلك لأن فوائد القروض الملزمة ستخفض من العبء الضريبي المفروض على المنشأة. كما أن عدم انتظام حسابات الخاصة لهذه المؤسسات يعطي الفرصة للمؤسسات الضريبية في استخدام التقرير الجزافي الذي قد يكون فيه اجحاف في حق هذه المشروعات.[2]

❖ **مشاكل البنية التحتية:**

ان اغلب هذه المؤسسات يكون موقعها في المناطق النائية او على اطراف المدن ،فهذا يعرضها للعديد من الصعوبات التمتمثلة في نقل الخامات وتصريف المنتجات وايصالها الى الأسواق بتكلفة مناسبة لانها لاتستطيع شراء وسائل النقل، إضافة الى مشاكل العقار وتهيئة المحيط من المياه الصالحة للمياه الصرف وامدادات الكهرباء والطرق المعبدة ،مما يتحتم على هذه المؤسسات تحمل هذه الأعباء بنفسها ،مما يؤدي الى تعسرها ماليا واللجوء الى الاستدانة .

❖ **مشاكل العقار الصناعي:**

غاللبا مايجد المستثمر الجديد صعوب كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لاقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقاراو انعدامه او عدم ملائمته، ففي البلدان النامية لاتتولى الحكومات مناطق مهيئة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لاقامة المؤسسات المعينة ،و من ثم العبءالاكبر في تدبير المكان الملائم فيقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من

---

[1]. **احمد حسين المشهراوي ،وسام أكرم الرملاوي**،اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ،مجلة جامعة الأقصى ،سلسلة العلوم الانسانية ،العدد 02 ،ص-ص143-144 .

[2].ماهر حسن محروق، وإيهاب مقابلة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 05 .

راسماله هذا بالإضافة الى بعض الصعوبات الأخرى كطول مدة منح الأراضي (العقار المخصص للاستثمار)[1]

❖ **مشاكل الموارد الخام او المواد الأولية المحلية والمستوردة:**

تعاني المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال من العقبات كندرة او ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية خاصة عندما لايسمح لهذه المؤسسات بالاستراد المباشر والاعتماد على الجار والوسطاء المحليين مما يجعلها تحت رحمتهم سواء كانت هذه الندرة حقيقية او مفتعلة ،ويؤدي ارتفاع تكاليف المواد الخام وارتفاع مستويات التضخم بالمؤسسات الى استعمال مواد خام اقل جودة ممايؤثر بدوره على جودة السلع والخدمات، وينعكس سلبا على أداء القطاع او النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة ككل .

❖ **ضعف المنافسة :**

تتزايد المنافسة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في المنافسة فيما بينها، وكذا المنافسة مع المؤسسات الكبيرة ومع المنتجات الأجنبية المماثلة ومن بين الأسباب هذه المنافسة :حرية الدخول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى الزيادة الهائلة في عددها .

مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية ويرجع ذلك الى حرية الاستراد وعدم وجود حماية للمنتجات الوطنية الأقل جودة .

و في ظل اشتداد المنافسة مع ضعف كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الأساليب والوسائل لمقاولةهذه المنافسة فالنتيجة هي الفشل الأكيد .

❖ **مشكلة نقص المعلومات :**

افتقاد قاعدة معلومات تشو الحجمكل على بيانات عن السوق وما يشمله من مؤسسات اقتصادية من حيث النشاط والحجم والقدرات، كما انها تفتقدالى معلومات عن سوق الموارد ومستلزمات الإنتاج بالإضافة الى المعلومات اللازمة عن الأنظمة والقرارات والتشريعات وافتقاد وجود خرائط لتوزيع المشروعات في الدولة و في حال توفر قاعدة معلومات فانها تعاني من التقادم .[1]

[1]. **عمار جمعي**، استراتيجية التصدير في المؤسسا الصغيرة والمتوسطةالجزائرية ،أطروحة دكتورا،منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011، ص57 .

❖ **المشكلات التسويقية:**

من اهم المشاكل التي تواجهها المنشآت الصغيرة ما يتعلق بالتسويق وانها تفتقد الى الخبرات التسويقية المتخصصة اللازمة للتعامل معها، وتتمثل هذه المشكلات في الآتي :[2]

- ✓ انخفاض او تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسات .
- ✓ ظهور المنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل.
- ✓ استغلال التجار الوسطاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصولهم على هوامش توزيع عالية.
- ✓ عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المعلومات عن الأسواق .
- ✓ عدم توافر المعلومات الكافية عن السوق والمستهلك.

ثانيا : مشاكل البيئة الداخلية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل كثيرة نابعة من داخل المؤسسة في حد ذاتها ونذكرمنها مايلي:

❖ **ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية:**

يعاني معظم أصحاب هذه المؤسسات من محدودية قدراتهم الإدارية والتنظيمية وعدم توافر المهارات البشرية والخبرات المطلوبة ونقص التدريب، وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات، مما يؤكد استمرار ونجاح هذه المشروعات.[3]

---

[1].**عبد الرزاق حميدي** ،**عبد القادر عوينان** ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ازمة البطالة ،الملتقى الدولي الموسوم بـ :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمح بوضياف، المسيلة ،الجزائر ،ص09 .

[2]. عبد الرزاق حميدي ،عبد القادر عوينان ، **نفس المرجع السابق ذكره** ،ص09 .

3 .**عمر شريف** ،**زكية بن مرزوق** ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة، الملتقى الدولي –استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،ص5 .

❖ **مشكلة انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:**

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات قديمة في حاجة الى إحلال وتجميد شامل ،فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تتوافر على نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة اعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، فاستمرار تشغيل قديمة يؤدي الى ارتفاع تكاليف وعدم الإنتاج وانخفاض الجودة بسسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد في انتاجها على معدات حديثة

تخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل.[1]

❖ **مشاكل سوء الإدارة:**

ظاهرة سوء الإدارة تبدو في التخطيط، فالتخطيط هو أساس النجاح ،يبدا منذ كان المشروع عبارة عن فكرة حتى يتم تنفيذه وتخطيط الطاقة الإنتاجية المطلوبة والمواد اللازمة للمشروع (عمالة – أموال – معدات ...) ووضع التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية والتخطيط للتشغيل، ووضع هيكل تنظيمي متوازن يتلاءم وظروف العمل .ثم يأتي دور التوجيه والتحفيز في التعرف على المهام المطلوبة، وفي الأخير يأتي دور الرقابة والمتابعة .[2]

❖ **مشاكل الخلافات بين الشركاء :**

غالبا ما تكون المؤسسة ضحية للنزاعات الشخصية لأصحابها وعدم التفاهم على الكثير من الأمور والاختلاف حول الكثير من القضايا التي تؤثر سلبا عليها ،خاصة اذا أحاط صاحب المؤسسة ذاته بالنزعة المركزية التي قد تؤدي الى الانشغال بنفسه اكثر من العمل، وعندما تبدا مشاكل نقص السيولة وتأخير السداد وحقوق الموردين وتأخير التسليم وغيرها من المشاكل . [3]

---

1. **بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر** ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،حالة المشروعات المحلية – سطيف – الدورة التدريبية الدولية حول :تمنويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية أيام 25- 28-ماي 2003 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص- ص 17-18 .

[2] . **بن موفق هجيرة ،مكي زهيرة** ،التقنيات البنكية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة ،2015 ،ص 24 .

[3] . عبد الرزاق حميدي ،عبد القادر عوينان ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 05 .

❖ **قصور مصادر التمويل الداخلي :**

يشكل التمويل اهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية هذه المشروعات ،و يكمن جوهر المشكلة ،في كون التمويل يتم عند تأسيس المؤسسة عن طريق المستثمرين انفسهم من دخولهم الذاتية وقد يستكمل في غالب الأحيان عن طريق الأقارب والأصدقاء ،فمثلا تمول نسبة 59- 98 **%** من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الافريقية من الأموال الشخصية وبنسبة 80 % في الاتحاد الأوربي . والحقيقة ان هذا النوع من التمويل غالبا ما يكون غير كاف وستظل مشكلة التمويل قائمة طالما ان المصادر الرسمية الممثلة في البنوك تعزف عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم القروض المطلوبة .[1]

❖ **عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطته لمرؤوسيه:**

في معظم الأحيان نجد ان صاحب العمل يتولى إدارة المؤسسة بمفرده ليحقق بعض مزاي الجمع بين الملكية والإدارة، من بينها الحرص الأكيد لصاحب المؤسسة على نجاحها وازدهارها، وغير ان الجمع بين الملكية والإدارة لا يتناسب مع الراحل المختلفة من عمر المؤسسة الصغيرة (التكوين، الانطلاق، التوسع)

[1] . **ريحان الشريف ،بومود ايمان** ،مداخلة بعنوان 'بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة باجي مختار، عنابة ،ص 06 .

خلاصة الفصل :

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض الخصائص التي تميزها وأشكالها، اتضح لنا مدى صعوبة إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات نظرا للاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة الى دولة أخرى، واختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية العالمية .

ويعتبر تحديد تعريف لهذه المؤسسات مهم وأساسي لكل دولة من اجل وضع سياسات وتشريعات وبرامج فعالة لهذا القطاع، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية، وهذه المؤسسات تختلف عن المؤسسات الكبيرة بعدة خصائص لما تمتاز به من مرونة في التأسيس ولا تتطلب رؤوس أموال ولا تكنولوجيا عالية وانما تحتاج الى ادوات بسيطة نسبيا وراس مال قليل، واعتمادها على العامل البشري الكفؤ، فهي تعتبر كميزة يمكن استغلالها من طرف الدول النامية بما يناسب قدراتها الاقتصادية، العلمية، التنظيمية، المالية والتكنولوجية إلا أنها لم تسلم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها وتعيق مسارها، وهذا ما حاولنا دراسته للوصول إلى بعض الحلول التي تمكنها من تحقيق أهدافها وإبراز دورها في تنمية الاقتصاد (التجارة الخارجية)، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

قطاع التصدير في الجزائر

- واقع وآفاق -

تمهيد :

ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على الثروة النفطية جعلته رهين الايرادات الريعية المحققة في الاسواق الخارجية، فاصبح التفكير في التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية، وادرجت فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات نظرا لاهميتها في توفير النقد الاجنبي وزيادة معدلات الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي الى تنشيط النمو الاقتصادي، الا ان تطور حصيلة الصادرات غير نفطية شهد تذبذب طيلة هذه السنوات وبقيت ضئيلة في اجمالي الصادرات الجزائرية .

هذا ما ادى بالسلطات الجزائرية الى تغيير نمط التجارة الخارجية من الاحتكار الى التحرير التام وانتهاج العديد من الاجراءات لترقية الصادرات، الا ان بروز عدة مشاكل أثر على نشاط التصدير الغير نفطي على المستوى الداخلي والخارجي .

وبناءا على ذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق الى المباحث التالية :

المبحث الأول : مدخل للتجارة الخارجية والتصدير في الجزائر .

المبحث الثاني : تطور الصادرات الجزائرية والعراقيل المؤثرة فيها في الفترة 2010 – 2018 .

المبحث الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل لترقية الصادرات .

المبحث الاول : مدخل للتجارة الخارجية والتصدير في الجزائر

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية الجزائرية

1- تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي :

- تعرف التجارة الخارجية على انها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث الممثلة في انتقال السلع والخدمات والافراد ورؤوس الاموال .
- اذن التخصص الدولي الانتاج وتقسيم العمل الدولي هما اصل التجارة الخارجية .[1]
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [2]
- من التعاريف السابقة نستنتج ان التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع او افراد او رؤوس اموال بين افراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف اشباع اكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين اساسين هما:

الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة والغير منظورة.

2- أهمية التجارة الخارجية :

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما او ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية، عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام. [3]

---

[1] . **موسى سعيد مطر وآخرون**، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الطبعة الاولى 2001، ص13- ص14 .

[2] .**حمدي عبد العظيم**، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص 16.

[3] . **رشاد العصارو آخرون**، التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الاولى، الاردن ،2000، ص 13.

تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من اثار على الميزان التجاري.

كما ان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن زيادة انتاج السلع، واذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الى الخارج، اما اثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح اكثر من أي وقت مضى وذلك ان الدول النامية تحكمها اوضاع التخلف الاقتصادي لاسباب تارخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، وباالتالي يقل مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة والتعليم وتنخفض الانتاجية وتقل الاستثمرات فيؤدي ذلك الى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور الفقر من جديد، واذا لم تتكسر هذه الداائرة في نقطة ما من محيطها فان يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية .

ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال اجنبي جديد يلعب دور ا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وانشاء البنية الاساسية ويؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

3- مراحل تطور التجارة الخارجية:

إن التجارة الخارجية تلعب دوار جوهريا في عملية التنمية الاقتصادية، فالواردات توفر الاحتياجات الضرورية للاقتصاد الوطني والصادارت تجلب النقد الأجنبي الضروري لتنفيذ بارمج التنمية.

وفي ظل الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري تطورت التجارة الخارجية بدورها ومرت بمراحل نذكرها كما يلي:

أ. مرحلة الرقابة :

تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة الرقابة على التجارة الخارجية خوفا من العواقب المحتملة(وقف التمويل السلعي– انتهاك السيادة الوطنية) التي تنجر عن احتكار أو تحرير التجارة الخارجية خصوصا في المرحلة الأولي من الاستقلال 1 .

ولتنفيذ الرقابة على التجارة الخارجية اعتمدت السلطات الجزائـــرية على نظام خاص بالتعريفة الجمركية ميز بين السلع حسب طبيعتها وحسب بلد المنشأ فلقــد مــنح هذا النظام سلع التجهيز تعريفه جمركية منخفضة للوفاء بمتطلبات التنمية، وفـــــرض تعريفه جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، أما فيما يتعلق بالسلع حسب بلد المنشأ فلقد منحت الواردات الفرنسية تعريفه في حين طبقت تعريفـه جمركية مشتركة على الدول التي بينها وبين الجزائر اتفاقيات تجارية2 .

كما فرضت السلطات الرقابة على الصرف على أي عمليات تجارية او مالية مع دول العالم للحد من انتقال رؤوس الاموال الى الخارج بكل حرية، وذلك بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي3

وبالموازة مع هذه الإجراءات تم إنشاء التجمعات المهنية للمشتريات وذلك بموجب المرسوم رقم 64 – 223 المــؤرخ فـــي 10– 08– 1964 وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين الخواص تشرف عليها الدولـــــــــة، وتحتكر هذه التجمعات عملية استيراد المنتجات في مجال تخصص كل تجمع 4 ،و تتمثل هذه التخصصات في الخشب ومشتقاته ،الحليب ومشتقاته، الجلود ومشتقاته، النسيج الصناعي والقطن، ومنسوجات اخرى .

ميزت هذه الفترة بهيمنة الشريك التقليدي للجزائر على المبادلات التجارية حيــث نجــد ان 60% من السلع المستوردة تاتي من فرنسا و70% من السلع المصدرة توجه الى اسواقها .

---

[1]. **عجة الجيلاني** ،التجبة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكارالدولة الى احتكار الخواص، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، ص 13 .

[2]. **نفس المرجع**، ص 22 .

[3]. **محمود حميدات**، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، 173 .

[4]. عجة الجيلاني، **مرجع سابق ذكره**، ،ص 33 .

ب. مرحلة احتكار التجارة الخارجية:

لقد بدأت السلطات تجسد فكرة الاحتكار في مجال المبادلات التجارية بعد ما فرضت مجموعة من الإجراءات منحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية إلي المؤسسات العمومية، باعتبار أن الاحتكار يضمن تسيير وتنظيم وظيفة الاستيراد1، وكان الاحتكار يهدف إلي حماية الإنتاج المحلي ومراقبة تحولات العملة وتنويع المصادر والمناطق الجغرافية للمبادلات التجارية وتوفير شروط أحسن للتموين .

في سنة 1970 تم الغاء المجمعات المهنية للمشتريات بصفة رسمية، لتصبح في سنة 1971 ما يقرب 20 مؤسسة عمومية تحتكر التجارة الخارجية وتراقب أكثر من 80 % من الحجم الاجمالي للمبدلات في الخارج [2] .

وشرعت السلطات الجزائرية في تنظيم احتكار التجارة الخارجية بإصدار التراخيص الإجمالية للاستيراد وذلك بمقتضي الامر 74- 12 المؤرخ في 30- 01- 1974 وهذه التراخيص عبارة عن غلاف مالي لا يمكن تجاوز مخصصاته ضمن البرنامج السنوي العام للاستيراد والذي يتحدد وفق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل واردات مختلف القطاعات.

وتم العمل على تقييد وظيفة الاستيراد نتيجة تضاعف عدد المستوردين العموميين والخواص والتخلي عن تطبيق التشريعات التي جاءت بعد الاستقلال الخاصة بالتجارة الخارجية ،مع قيام وزارة التجارة بمراقبة ومتابعة تنفيذ تراخيص الاستراد بموجب المرسوم رقم 74-25 بمساعدة كل من البنوك التجارية وإدارة الجمارك والمؤسسات العمومية المستفيدة من هذه التراخيص[3] .

وبالمقابل أكد الأمر 74-12 على حرية تصدير المنتجات المحلية والمنتجات المعاد تصديرها بعد تحويلها ولكن استثنى من ذلك المنتجات الإستراتيجية كالنفط والغاز الطبيعي واشترط الحصول على ترخيص خاص من وزارة التجارة لتصدير السلع المستوردة دون غيرها ،أ ضف إلى ذلك ضرورة إعادة تحويل إيرادات التصدير في أجل أقصاه 60 يوما .[4]

---

[1] **.Nachida M hamsadji Bouzidi** ,le monopole d etat sur le commerce exterieur, OPU, Alger ,1988 ,p 153

[2] **Benissad Hocine** , Economie de développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1982.p7

[3] . محمود حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص175 .

[4] **Nachida M'hamsadji Bouwidi**, **op .ci**t .P153 .

وتم اصدار قانون 78- 02 المؤرخ في 1978/02/01 والذي نص على احتكار التجارة الخارجية، حيث أصبح بموجبه الاستيرد والتصدير لا يتم إلا عن طريق الدولة أو مؤسساتها، أي أن كل العقود مع المؤسسات الأجنبية لا تبرم إلا عن طريق هيئة تابعة للدولة(المؤسسات الاشتراكية، الدواوين ،المؤسسات التجارية او الصناعية أو الادارية)، كما فرض على الخواص استصدار ترا خيص لتصدير منتجاتهم من وازرة التجارة، ومن خلال تطبيق قانون 78- 02 أصبح التحكم في التجارة الخارجية يتم من قبل الدولة فقط، ومنع كل أشكال تدخل المتعاملين الخواص الأجانب والوطنيين للعمل لحسابهم الخاص أو بصفتهم وسطاء أو أنهم يعملون لحساب أطراف أجنبية في التبادل مع الخارج ،و بموجب هذا القانون تم حل كل المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاط التصدير والاستراد هدفها الرئيسي التفاوض وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية [1].

وبهدف ترقية الصادارت غير النفطية بعد الأزمة العالمية تم إصدار القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19-07-1988 الذي منح تسهيلات للمؤسسات العمومية والخاصة التي تقوم بوضع خطة لترقية الصادارت بالاحتفاظ بأقساط من إيراداتها من العملات ومنحها بعض الإعفاءات الضريبية .

ج. مرحلة تحرير التجارة الخارجية :

لقد عملت الجزائر على فرض الاحتكار على التجارة الخارجية في الفترة السابقة حفاظا على السيادة الوطنية، لكن أزمة النفط في منتصف الثمانينات كشفت عن سلبيات نظام الاحتكار الذي أفرز ظاهرة ندرة المواد الأساسية ونقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المصانع والتبعية للخارج خصوصا في مجال السلع الغذائية وسلع التجهيز الصناعي، مما أدي إلي انتهاج سياسة تجارية جديدة ظهرت معالمها بصدور القانون رقم 88-29 المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي يهدف إلي ترقية الصادارت غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض فاتورة الاستيراد وتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال عدة اجراءات نذكرها كما يلي:[2]

في ظل الإصلاحات الاقتصادية تم تكر يس مبدأ تحرير التجارة الخارجية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، وقد تم التأكيد على كسر الاحتكار في قانون المالية التكميلي لسنة 1990

[1] . Hocine Benissad , **op**, **cit**, p 84

[2] غالم جلطي، **مرجع سابق**،ص 55.

الـذي سـمح للمتعـاملين الاقتصـاديين القيـام بعمليـات التجـارة الخارجيـة المتعلقـة بالسـلع والخـدمات باسـتثناء قائمـة المحظـورات المحـددة مـن طـرف وزارة التجارة[1]، إلا أن هذا القانون قيد التجارة الخارجية لأنه اقتصر علـى فئـة معينـة مـن المتعـاملين الاقتصـاديين،(الـوكلاء المعتمـدين وتجـار الجملـة) وأكـد علـى ضـرورة تـوفررصـيد معـين مـن العملـة الصـعبة لتسـديد قيمـة السـلع المسـتوردة، كمـا انـه يقيـد نشـاط الـوكلاء وتجـار الجملـة بموافقـة بنـك الجزائـر ولـيس وزارة التجـارة وهـذه الموافقـة تقتضـي الالتزام بالاستثمار مستقبلا في مجال إنتاج السلع والخدمات [2].

وأصبح تحرير التجارة الخارجية خاليا من هذه القيود بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 91-137 المؤرخ فـي 1991/02/13 ، المتعلـق بشـروط التـدخل فـي التجـارة الخارجيـة االـذي سـمح بحريـة الاستيراد والتصدير لكل متعامل طبيعـي أو معنـوي سـواء كـان مقيم أو غير مقيم فـي الجزائـر دون قيد أو شرط باستثناء شرط وحيد، والمتمثل في التوطين البنكـي الـذي يتطلـب تمريـر كـل عمليـة تجاريـة عبـر بنـك تجـاري معتمـد لـدي بنـك تجـاري معتمـد لـدي بنـك الجزائر[3] .

د. التحرير التام للتجارة الخارجية:

بدأت الجزائر منذ 1994 القيام باجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية سعيا للاندماج في الاقتصـاد العـالمي والاسـتفادة مـن مزايـا تحريـر التجـارة ،فعملـت السـلطات على إلغاء جميع القيود على التصدير باستثناء المنتجات الإسـترتجية كشـجيرت النخيـل والثـروة الحيوانيـة والسـلع ذات الأهميـة التاريخيـة والأثريـة وذلـك بمقتضـى القرار الـوزاري المشترك ليوم 1994/04/09و سمحت التعليمة رقم 13 الصـادرة فـي 1994/04/12 بحريـة العمـل فـي نشـاط الاسـتيراد لكـل شـخص طبيعـي أو معنـوي مسـجل بصـفة عاديـة فـي السـجل التجـاري وحقه فـي العملـة الصـعبة، مـع ضـرورة تأكد البنوك من قدرة المتعاملين على التسديد [4] .

---

[1]. محمود حميدات، **مرجع سابق ذكره**، ص 182 .

[2] . **غالم جلطي**، مرجع سابق ذكره، **ص 56** .

[3]. **عجة الجيلاني**، مرجع سابق ذكره، **ص 216** .

[4]. **كمـال عايشـي**، نظريـة الإوز الطـائر الأسـيوية فـي السياسـة الصـناعية الجديـدة فـي الجازئـر والتحـول إلـى الهيكـل التصـديري، مجلـة أبحـاث اقتصـادية وادارية، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـومالتسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد السادس ،ديسمبر 2009 ،ص111 .

وفي ما يلي حصيلة التجارة الخارجية خلال سنة 2018:

- الحجم الاجمالي للواردات يقدر بـ :46,19 مليار دولار امريكي أي زيادة طفيفة تقدر بـ :0,30 % مقارنة بنتائج سنة 2017 .
- الحجم الاجمالي للصادرات يقدر بـ :41,17 مليار دولار امريكي أي بزيادة تقدربـ :16,98 %مقارنة بنتائج سنة 2017 .

تترجم هذه الأرقام عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5,03 مليار دولار امريكي، كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 89 %خلال سنة 2018 مقارنة بنتائج سنة 2017 حيث بلغت النسبة 76 %.

الجدول رقم (02): حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2018

الحجم بالمليون دولار

	2017		2018		التطور(%)
	الدينار	الدولار	الدينار	الدولار	
الواردات	5111297	46059	5387655	46179	0,30
الصادرات	3904715	35191	4800538	41168	16,98
الميزان التجاري	-1206582	-10868	-587117	-5029	
نسبة التغطية	76		89		

المصدر: المركز الوطني للاعلام و الإحصاء التابع للجمارك لسنة 2018 .

المطلب الثاني: ماهية التصدير

1 تعريف التصدير:

نظرا لما للتصدير من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، جعله يحضى بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين، وهذا ما أدى إلى تعدد تعاريفه كمايلي :

يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير:

"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"[1].

ويعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه:

1 . **عادل عبد المهدي**، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 141 .

"بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، او بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها"[1] .

أما حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدير هو:

"تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود أن تكون بكثرة أو بقلة "

ويمكن تقديم مفاهيم للتصدير على عدة مستويات وهي:

- **على مستوى المؤسسة:**

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية "

- **على المستوى الوطني:**

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية ".

- **على المستوى الدولي:**

التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الثراء لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما".

وأفضل تعريف للتصدير قدم من طرف الدكتور فريد النجار إذ جاء فيه أن: "التصدير يعني قدرة الدولة على مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها "[2]

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصرعلى بيع السلع والخدمات، ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية وخدمات إلى دول العالم ،فتعبير التصدير يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، وإنما يمتد ويتنا ول تصدير رؤوس الأموال .

2. **مصطفى محمود فؤاد**، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة،، 1993 ، ص 235 .

[2] . **فريد النجار**، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002، ص 52 .

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت كمايلي :

تعرف الصادرات على أنها:" مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب ."[1]

2. أنواع التصدير:

يعد التصدير من بين ابسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر ،بالمقارنة مع الأشكال الأخرى ،كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتيجية ....الخ .وقد يكون التصدير نشاط سلبيا وقد يكون ايجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق ،أو انما تنظر للأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، اما النشاط الايجابي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج. ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر والغير مباشر .

أ. التصدير المباشر:

يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدرة في نفس الوقت (الطرف البائع) والمؤسسة المستفيدة (الطرف المشتري) خارج البلد المصدر للمؤسسة المصدرة "[2] دون الاستعانة بخدمات الوسطاء.

كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة بالسوق الدولي، ويتم باحدى السبل التالية :[3]

---

[1] . **مريم قد،دور** الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990– 2013 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2016، ص 20 .

[2] . **سعد غالب ياسين** ،الادارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2002، ص 38 .

[3] .**محمد جاسم** ،التجارة الدولية ،دار الزهران ،عمان 2006، ص 78 ,

✓ **إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية :** وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.

✓ **إنشاء فروع في الأسواق الخارجية:** حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير وا لتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة من رقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية.

✓ **إرسال مندوبي بيع للخارج:** حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الالجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

ب. التصدير غير المباشر:

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية ،ويقصد به ذلك "النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها الى مستفيد محلي يتولى تصديرا لمنتوج الى الأسواق الخارجية ،سواء كان المنتج بشكله الاصلي أو بشكله المعدل، حسب الشكل التالي ،[1]

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لانها تتضمن اقل استثمارا وأقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الخارجية المستهدفة خارجيا . [2]

3. أهمية التصدير

"يمثل نشاط التصدير أهمية كبرى في اقتصاديات ت مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية .فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فاهميته كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق"[3] .

[1] سعد غالب ياسين، **مرجع سبق ذكره** ،ص – ص 38 – 39 .

[2] . محمد جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 77 .

[3]. **نعيمي فوزي وفراس عبد العظيم**، التجارة الدولية:دروس في قانون الأعمال الدولي، مرجع سبق ذكره، ص67 .

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك وهذا مابين العلاقة التبادلية والتداخلية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب ان تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الاهداف الاساسية لهذه الدول .[1]

كما تساهم الصادرات وكذا الطاقة الإنتاجية للدولة في زيادة الدخل القومي لهذه الدول.

للصادرات أهمية أخرى تتمثل في المزايا التي يمنحها التبادل الخارجي وهي:

- ✓ **خلق فرص عمل جديدة:**

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الانتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب، تمكن هذه الأخيرة من نمو عل السلع المحلية والخدمات، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.ان تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

- ✓ **اصلاح العجز في ميزان المدفوعات:**

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي ،مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعارالصرف .[2]

- ✓ **جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي :**

اتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير ،فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ،بالاضافة الى الأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته .

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي انشاء صناعات جديدة ،و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية ،حيث يسمح تواجد رأس

[1].. **محمدد عبد المنعم عفر، أحمد مصطفى فكري**، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،1999، ص 98

1 . موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات .

المال على جدب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم زيادة توافره بالتوسع في الانتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته ،كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج .

- ✓ **تحقيق معدلات نمو مطردة :**

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحدي رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمواقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الاجنبية ،و على الرغم من ان هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الاجنبية ،إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير ،قادرعلى خلق فرص عمل تضمن الاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة .

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق الا بعد فترة زمنية طويلة، ، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى ،و عندما تستقر قناعة المستثمر بان السياسة الاقتصادية توجهت الى التصدير بلا رجعة، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات، تاتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية .

4. أهداف التصدير[1]

أولا :الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة
- توزيع جغرافي للمخاطر
- التكيف مع المنافسة
- التواجد في السوق الدولية

ثانيا: الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال

[1]. **ناصر دادي عدون**، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ،ص 4 .

- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي .

ثالثا :الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة .
- استغلال الامتيازات المتوفرة .
- خفض الكلفة الانتاجية .
- رفع من جهود البحث والتطوير .

المطلب الثالث : أليات ترقية الصادرات الجزائرية

قد أصبح التصديرمن بين أهم أولويات الدولة لما له من أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية، فهناك العديد من السياسات الاقتصادية التي تلجأ اليها الدولة لدفع عجلة التنمية بصفة عامة وتنمية الصادرات بصفة خاصة .و لهذا سنعرض مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب تفعيلها لتنمية الصادرات وأهمها تخفيض قيمة العملة، كذلك تمويل الصادرات، واخيرا تامين وائتمان الصادرات .

أولا: تخفيض قيمة العملة وأثره على الصادرات

تعد سياسات تخفيض قيمة العملة من بين أكثر السياسات الاقتصادية أهمية، والتي تؤثر على تنمية الصادرات في الدولة، حيث ان لها تأثير كبير لا تقل أهمية عن تأثيرات السياسات الاقتصادية الاخرى .

1- تعريف تخفيض قيمة العملة:

تخفيض سعر صرف العملة يقصد به " كل انخفاض في الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الاجنبية تقرره الدولة فيترتب عن هذه العملة تغير المركز النسبي للأسعار المحلية، والاسعار الاجنبية فترتفع هذه الاخيرة مقومة للعملة الوطنية، فتنخفض الاسعار المحلية المقومة بالعملة الاجنبية، وعلى هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف اجراءا سعريا ". [1]

2- أسباب تخفيض الصرف :

[1] **.قدي عبد المجيد**، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ، الطبعة الثانية، ص 133 – 134 .

من اهم الاسباب التي تجعل الدولة تلجا الى تخفيض سعر عملتها الوطنية نذكر مايلي:

علاج ميزان المدفوعات على اعتبار ان التخفيض يشجع التصدير ويقيد الاستراد، كما يحد من تصدير رؤوس الاموال الى الخارج ويحث على اعادتها .

- زيادة دخول المنتجين الحاليين خاصة الذين تدهورت اسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار ان التخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات المقومة بالعملة الوطنية، كما يخفف عبئ مديونيتهم .
- معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير .
- يعتبر تخفيض العملة بمثابة اجراء اولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعتمد البنك المركزي الى اعادة تقويم رصيده الذهبي، حتى تكون لديه الفرصة الممكنة للتوسع في الاقراض والاصدار .

3- آثار تخفيض سعر العملة الوطنية :

ان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الاجنبية من المنظورين، المنظور المحلي والمنظور الاجنبي كمايلي :

أ. من المنظور المحلي: ان تخفيض اسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية لأجل مقابلة الزيادة في الطلب وانه في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات وقدرات لزيادة صادراتها . وهذا لاجل مقابلة الزيادة في الطلب الاجنبي عليها.

وبالتالي فهي بذلك تساهم في عدم زيادة أسعار الصادرات، مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض وهذا حسب درجة المرونة، اما اذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة، فان ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض، كون ان هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها.[1]

ب. من المنظور الاجنبي :

ارتفاع اسعار السلع والخدمات الاجنبية المستوردة يؤدي الى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات، وبالتالي تقليص الواردات وتحسين في ميزان التجاري، وفي هذه الحالة نجد ان الطلب الاجنبي على الصادرات له علاقة مباشرة بالاسعار، وبالتالي على استقرارها وعلى فغالية التخفيض، فاذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فانه لا تكون هناك زيادة في الصادرات، رغم انخفاض أسعارها بالعملة

[1] .**بربري محمد امين**، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور عناصر ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف ن 2004- 2005، ص 80 .

الاجنبية، اما اذا كانت المرونة غير منعدمة فان نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض .

وقد تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برنامج التصحيح الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي .[1]

4- سلبيات وايجابيات سياسة تخفيض العملة على الاقتصاد المحلي :

ان لكل سياسة اقتصادية سلبيات كما لها ايجابيات، فقد تلجا الدولة الى تحقيق تخفيض قيمة العملة من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكن عادة ما تعترض هذه السياسة عراقيل كثيرة خاصة في الدول النامية والتي تتمثل في ضعف المرونة السعرية للصادرات والواردات، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة، لذا وجب على هذه الدول اتخاذ الاجراءات الكفلية باستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

وهنا بعض السلبيات التي يمكن ان ينجر عنها تطبيق هذه السياسة:[2]

- قد تساهم هذه السياسة في اضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الاسواق العلمية.
- لجوء المقيمين الى ادخار عملات اجنبية بدل المحلية وميولهم الى الاستهلاك نظرا الى ضعف الثقة في العملة المحلي
- انخفاض معدل الادخار الوطني، مما ياثر بشكل سلبي على امكانية تمويل المشاريع التنموية.
- عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية المعبر عنه بالعملة المحلية .
- كذلك بالنسبة للأفراد فان الآثار تكون سلبية، وتؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للاسرة، وبالتالي النقص في الطلب الفعال، وتتحملها الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل. [3]

وتظهر في متوسط الاجل (ما بين سنة واربع سنوات)، ويكون للتخفيض فيها آثار ايجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الاجنبية التي اصبح سعرها مرتفعا بكميات اقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن اسعارها بالعملة الاجنبية اصبحت منخفضة.

ثانيا: تمويل الصادرات

---

[1] .قدي عبد المجي، **مرجع سبق ذكره** ,ص134 .

[2] .بربري محمد امين، **مرجع سبق ذكره**، ص82 .

[3] .**مبارك بوعشة**، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 12، 1999، ص90.

إن لسياسة تمويل الصادرات أهمية ومكانة مرموقة في مختلف المجالات والانشطة الاقتصادية، حيث تزداد أهميتها مع مرور الزمن خاصة مع التطورات التي تطرأ على اقتصاديات الوطنية والدولية، وكذا التحويلات العميقة التي يعيشها المحيط الاقتصادي الحديث، وذلك من خلا ل تجميع الاموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة .

1. أنواع تمويل الصادرات:

يمكن توفير التمويل اللازم للعملية التصديرية من خلال العديد من الادوات، والآليات في ضوء الاطار الذي تتحدد عناصره في :

- تمويل ما قبل الشحن.
- تمويل اثناء وما بعد الشحن
- ائتمان المشتري الاجنبي
- تمويل المشروعات الاستثمارية ذات التوجه التصديري.

أ. تمويل ما قبل الشحن:

يقدم هذا النوع من التمويل إلى المنتج (المصدر)، رأس المال العملي بين وقت استلام طلب التوريد ووقت الشحن ولهذا سمي بتمويل ما قبل الشحن، فهو"يعني قيام المصدر بتدبير الأموال اللازمة له لكي يتابع باستمرار إنتاجه سواء كان إنتاجا زراعيا أو صناعيا، وعادة ما تقدم هذه الأموال كنسبة مئوية من قيمة عقود البيع أوصفقات التصدير المتعاقد عليها"[1]

ب. تمويل اثناء وما بعد الشحن:

يكون هذا النوع في الأغلب قصير الأجل (ستة أشهر) و" يعد التمويل قصير الأجل للصادرات من أهم صور تمويل ما بعد الشحن في الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية حيث تباع هذه السلع على أساس الائتمان قصير الأجل " .[2]

قد " تقوم فكرة هذا التمويل بان يقوم المصرف بتقديم الائتمان للمصدرين .ممن اتفقوا على السماح بالدفع الآجل لعملائهم، الا انهم يرغبون في الحصول على مستحقاتهم بمجرد قيامهم بشحن

[1] **بلقلة ابراهيم**، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008، ص 105

[2]. **شعبان رأفت محمد**، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 م، ص 155 .

السلع، أي تنفيذ العقد، ويقوم المشتري بأخذ كمبيالات ويقوم مصرف المصدر بشرائها وخصمها وتسليم الحصيلة للمصدر ثم يقوم باسترداد المدفوعات من المشتري عند استحقاق الادارة " .[1]

ويتميز بعدم الرجوع على المصدر ويكون التمويل بسعر فائدة بسيطة، وكذلك يتفادى المخاطر السياسية ومخاطر الائتمان نظرا لضمانها من قبل مصرف آخر او مؤسسة مالية متخصصة في الضمان.

ج. ائتمان المشتري الاجنبي:

يتم تقديمه للمستورد الاجنبي من خلال مصرف او مؤسسة مالية في البلد المصدر . بحيث يحصل المصدر على حصيلته مباشرة . وبمجرد تقديم مستندات الشحن من خلال الخصم على التسهيل الائتماني الممنوح للمشتري الاجنبي، وبالاضافة الى عقد القرض مع المستورد يقوم المصرف الائتماني بوضع حد ائتماني لمصرف المستورد .

ويعتبر هذا افضل انواع التمويل لتشجيع الصادرات خاصة . في الدول النامية التي تعاني من مشكلات السداد، وعدم توافر النقد الاجنبي، وتلاؤم السلع الراسمالية الاستهلاكية المعمرة .

د. تمويل المشروعات الاستثمارية ذات التوجه التصديري:

يمكن اقامة المشروعات ذات التوجه التصديري من خلال قروض مصرفية متوسطة وطويلة الاجل غالبا مقابل رهن الاصول، وهناك بعض ادوات التمويل متوسطة الاجل مثل:

- **سندات التصدير:**

هي سندات طويلة الاجل لدعم الانشطة التصديرية بما فيها التسويق وتطوير المنتجات واقامة فروع اجنبية او مكاتب تسويقية .

- **التأجير التمويلي :**

يمثل احد اشكال تمويل الاستثمارات او مايمكن ان نطلق عليه التمويل غير المباشر للصادرات، وتنتج هذه الطريقة امكانية تاجير ادوات الانتاج، خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية الضخمة .[2]

فهو اذن يسمح بتاجير السلع الرأسمالية، بحيث يقوم المصدر بتوجيه راسماله للانتاج، وبالتالي تيسير المعدات والمركبات اللازمة لنشاط التصدير، وهذا النوع يزداد استخدامه في الدول النامية .

ثالثا : تأمين ضمان وائتمان الصادرات

---

[1] . **منى زويع، مبة الدقن،** تمويل الصادرات المصرية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، القاهرة ن 1999، ص 13 .

[2] .منى زويع ، هبة الدقن، **مرجع سبق ذكره**، ص 35 .

تواجه المؤسسات المصدرة عددا من المخاطر ،منها ما يتعلق مباشرة بالمشتري الاجنبي، ومنها ما يتعلق بالاوضاع السائدة في البلد المستورد، ومن شان هذه المخاطر ان تسبب خسائر مالية للمصدر، ومن اجل حماية المصدرين من مثل هذه المخاطر، فقد تم تاسيس شركات ومؤسسات أوكلت اليها عملية تامين الصادرات، والتي تمكن المصدرين من تغطية صفقاتهم اتجاه الطرف الآخر (المستورد). وبالتالي مجابهة مخاطر التصدير وتغطية جزء كبير من المخاطر
المحتملة وذلك مقابل دفع مبلغ معين يسمى **بقسط الضمان.**

1. تعريف ائتمان وضمان الصادرات :

بانه " التامين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب تحقق أحد الاخطار والتي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة اليه الى البائع في حالة البيع الآجل ".[1]

أي ضمان تامين الصادرات هو وسيلة تسمح للدائن بدفع أقساط لهيئة التامين لاجل تغطية الاخطار الناجمة عن عدم تسديد الديون لعجز المدين مثلا .

و"تتلخص عملية تامين ائتمان التصدير في قيام المصدر على تحصيل قيمة الصادرات . عند استحقاق الائتمان الممنوح اثناء عملية التصدير .و ذلك من خلال فتح اعتماد لتحصيل قيمة الصادرات على ان يتولى المصدر دفع اقساط التامين الى الطرف القائم بعملية التامين ".[2]

2. آليات تامين الصادرات:

سوف نتطرق لاهم ضمان ائتماني للصادرات هو وثيقة الضمان، حيث تعرف على انها عقد بين طرفين احدهما المؤمن والآخر المؤمن له، تحتوي هذه الوثيقة على القواعد العامة والخاصة التي تنمي العلاقة بينهما وتتفرع حسب طبيعة وموضوع مدة العقد، وتنقسم وثيقة الضمان الى نوعان هما :

أ. وثيقة الضمان الشاملة :

تعد أقدم وثيقة تستخدمها برامج الضمان وأوسعها استخداما، "حيث ظلت معظم برامج التامين تصدر فقط وثيقة الضمان الشاملة، والتي تغطي كل من الاخطار التجارية والاخطار الغير تجارية (السياسية)" [3]

[1].شعبان رأفت محمد، **مرجع سبق ذكره،** ص 331 .

[2] . منى زوبع، هبة الدقن، **مرجع سبق ذكره،** ص 37 .

[3] . قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، **مرجع سبق ذكره** ،ص7 .

وتكون وثيقة التأمين الشاملة قصيرة الاجل، حيث لا تتعدى مدتها السنة، ويكون فيها التامين على رقم الاعمال كلي (كامل المبلغ)و هذا ما جعلها تتميز بالشمولية .

ب. **وثيقة الضمان المحددة :**

تقوم وثيقة الضمان المحددة بتغطية الاخطار التجارية والأخطار السياسية مثلها مثل وثيقة الضمان الشاملة، و"تحتوي هذه الوثيقة على الصفقات ذات المبالغ المرتفعة والأخطار فيها كثيرة الوقوع"[1] وتكون هذه الوثيقة لمدة طويلة الأجل قد تفوت الثلاث السنوات، أما معدل التغطية فقد يكون فيها 50 %.

3. المخاطر التي يغطيها الضمان:

- **المخاطر التجارية:** وتتمثل فيما يلي :

الاعسار القانوني للمشتري او الكفيل من القطاع الخاص، ويتمثل ذلك في عدم قدرةالمشتري او الكفيل على الوفاء بالتزاماته، ويكون ناتجا عن قوانين الافلاس أو التسوية القضائية للشركات التي تمر بأزمات اقتصادية .

"الاعسار الفعلي للمشتري أو الكفيل من القطاع الخاص، وينتج عن وضع يجعل الشركة تستنتج بان التسديد ولو الجزئي من المبلغ المضمون غير منتظر"[2]

عدم وفاء المشتري أو الكفيل من القطاع الخاص، ويتم التأكد من ذلك عند مرور 6 أشهر من تاريخ استحقاق المبلغ المضمون دون القيام بتسديده .

- **المخاطر غير التجارية (السياسية) :**

وهي المخاطر التي تكون خارج الأطر الاقتصادية والتجارية ونذكر منها :

- الحروب الأهلية او الخارجية، الاضطرابات، الثورات او أعمال العنف التي في بلد المشتري
- التوقف عن الدفع بقرار من السلطات الادارية لبلد اقامة المشتري ._
- عدم تحويل المبالغ المودعة بالعملة المحلية نتيجة اجراءات تشريعية أو ادارية في بلد اقامة المشتري.
- الكوارث الطبيعية التي تقع في بلد اقامة المشتري.

---

[1].**Ben Mansour hacene** .introduction a l'assurance credit a l'exportation .op.cyt .p102 .

[2].**وصاف سعيدي**، ملتقى حول ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة ،ص03 .

4. ايجابيات ضمان ائتمان الصادرات :

هناك عدة ايجابيات لسياسة ضمان الصادرات، كلها تسعى لتسهيل وتشجيع الصادرات ومن اهمها نجد:

أ. الوقاية المسبقة من عدم الدفع :

حيث يقوم المستورد بطلب كفالة من أجل حماية نفسه من مختلف المخاطر، التي يمكن ان يتعرض لها أثناء اتمام الصفقة، سواءا قبل او بعد الحصول على البضاعة .

ب. توفير الضمانات التعويض عن الخسارة :

توفير الضمانات يعتبر من اساسيات المعاملات الدولية، لأنها تمثل الحماية من أخطار السياسة والاخطار التجارية، سواء كانت في مرحلة ما قبل امضاء العقد التجاري النهائي الملزم للمتعهد باتمام الصفقة، او مابعد امضائه كعدم قدرته على تجهيز الطلبية في تواريخها المحددة وانجازها .

ج. زيادة قدرة المصدر على المنافسة :

توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري، لأن المؤسسات المؤمنة هي ابعد ما تكون من الافلاس لان تعويض الخسائر عند حدوث الكوارث، يحمي المؤمن من الخطر بتحويله الى شركة التامين بمقابل ذلك تدفع المؤسسات المصدرة أقساط لشركة التامين .

د. تسهيل الحصول على تمويل للصادرات :

تيسير حصول المصدر على تمويل لنشاطه بشروط معقولة، مع حمايته من الرجوع عليه في حالة عدم حصول الممول على مستحقاته من المستورد.

هـ. التعامل مع أسواق جديدة وزبائن جدد:

إن ضمان الصادرات يفتح المجال للمصدر في التعامل بحرية ودون مخاطر، كذلك يفتح المجال أمام زبائن جدد وهذا مع توفر الضمان اللازم لمواجه الخطر الناجم عن عملية التصدير.

المبحث الثاني : تطور الصادرات الجزائرية والعراقيل المؤثرة فيها .

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط باسواق الدول الصناعية المتقدمة سواء تعلق الامر بالواردات او الصادرات، وعلى الرغم من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد لصادراتها بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الاخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية، وهذا ما سنراه من خلال التطرق الى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات .

المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية بالنسبة للتجارة الخارجية (2010- 2018)

مع اتباع الجزائر لسياسة الاصلاح في التجارة الخارجية واستراتجيتها لاقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط هادف الوصول الى نتائج تسحب الاقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان يعاني منها، وللوقوف على نتائج هذه الاصلاحات سوف نتعرض الى ما يلي :

أولا : تطورقيمة الصادرات خلال السنوات (2010 - 2018)

الجدول رقم (03): تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2010 -2018)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة
2010	55527	96.32	1526	2.08	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.81	71866	100
2013	62960	96.90	2165	3.1	64974	100
2014	60304	95.89	2582	4.11	62886	100
2015	32699	94.32	1969	5.68	34668	100
2016	28221	93.98	1805	6.01	30026	100
2017	32864	94.54	1899	5.46	34763	100
2018	31795	93.17	2330	6.83	34126	100

المصدر : المركزالوطني للاعلام والاحصاء التابع للجمارك لسنة 2018 .

الشكل رقم 01: تطور قيمة الصادرات خلال السنوات 2010 -2018 .

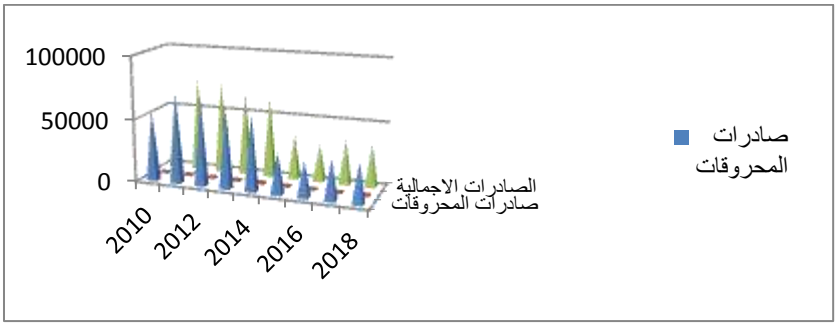

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق .

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات عرفت ارتفاعا خلال النصف الأول من فترة الدراسة، حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا ايجابيا خلال سنة 2010، حيث سجلت صادرات المحروقات 57.05 مليار دولاربنسبة 96.32% من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها ضعيفة حيث قدرت بـ : 2,08% بقيمة 1,5 مليار دولار (1526 مليون دولار).

الا ان هذا الرصيد ارتفع في سنتي 2011–2012 ليصل الى 73,48 مليار دولار من اجمالي الصادرات لتاخذ منها صادرات المحروقات نسبة 97,19 % بقيمة 71,42مليار دولار، و بقيمة 69,8 على التوالي ,و هذا يرجع الى ارتفاع سعر البترول خلال السنتين حيث كانت قيمة أسعار البترول 80,35 دولار للبرميل بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة بنسبة 2,81 %بقيمة 2,06 مليار دولار، وبنفس القيمة على التوالي، حيث مثلت سنة 2011 أعلى قيمة للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة .

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2013 و2014 حيث وصلت الصادرات الاجمالية الى غاية 64,97 مليار دولار سنة 2013 و62,88 مليار دولار سنة 2014 وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 60,30 مليار دولار سنة 2014 , حيث انخفض سعر البترول الى 57,98 دولار للبرميل في شهر ديسمبر2014.

وانطلاقا من سنة 2015 الى سنة 2018 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا قدر بحوالي 50% مقارنة بسنة 2014، حيث انخفضت الصادرات الاجمالية الى 34,66 مليار دولار سنة 2015، و30,02 مليار دولار، و34,76 مليار دولار سنة 2017، و34,12 مليار دولار أكتوبر من سنة 2018.

ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض صادرات المحروقات بقيمة 32,69 مليار دولار، 28,22 مليار دولار، و32,86 مليار دولار، و31,79 مليار دولار على التوالي، وهذا راجع الى الانهيار التام في أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول الى 45 دولار للبرميل في سنة2016.

وهنا يمكن القول ان الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الاجمالية لا تتعدى 6%خلال الفترة المدروسة وسنة 2018 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 2,33 مليارردولار، بينما بقيت المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى بنحو 97% و 98% من قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية .

ملاحظة: هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية أي كلماانخفض سعر البرميل فان قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الاجمالية والعكس صحيح .

ثانيا: التوزيع السلعي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (04): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) الوحدة :مليون دولار

السنوات	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	نصف مصنعة	المعدات الزراعية	التجهيـــــــــزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	55527	315	94	1056	1	30	30
2011	71427	355	161	1496	-	35	15
2012	69804	315	168	1527	1	32	19
2013	62960	402	109	1458	-	28	17
2014	60304	323	109	2121	2	16	11
2015	32699	235	106	1597	1	19	11
2016	28221	327	84	1321	-	54	19
2017	32864	348	73	1384	0,26	74	20
2018	31795	301	81	1850	0,29	75	28

الشكل رقم (2): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

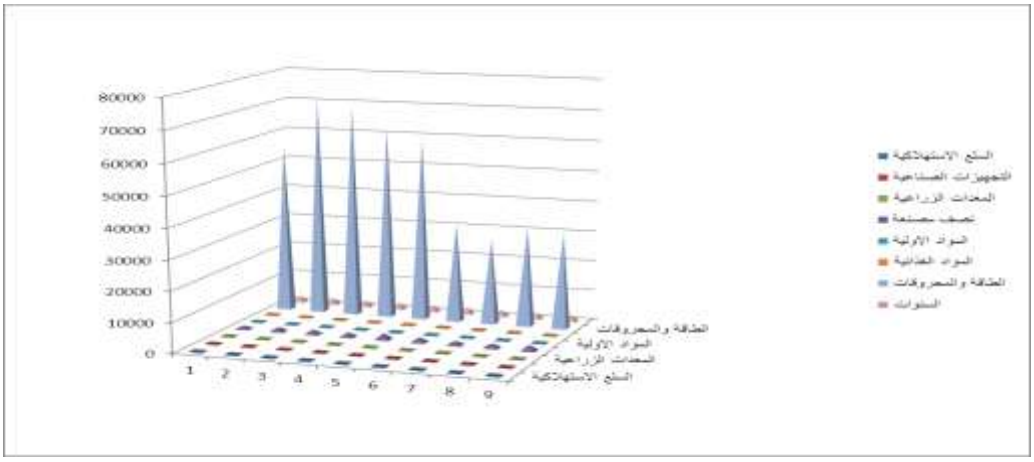

المصدر :المركز الوكني الاعلام والاحصاءالتابع للجمرك لسنة 2018

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه ان المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الاجمالية الجزائرية في كل سنوات الدراسة، بينما الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من اجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائيةو المواد الاولية والمواد نصف المصنعة، بالاضافة الى التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية، فالمواد نصف المصنعة تاخذ حصة الاسد من اجمالي الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها المواد الغذائية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات .

ثالثا : أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018

هذه قائمة أهم زبائن الجزائر وقيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول خلال الأشهر العشر الاولى من سنة 2018 ، و كذا تطورها (انخفاضا وارتفاعا)مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 .

جدول رقم (05): أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018

الوحدة :مليون دولار

الدولة	القيمة	التطور
إيطاليا	4884	%+ 7,46
اسبانيا	4080	+17,35
فرنسا	3890	+23,06
الولايات المتحدة الامريكية	3277	+19,51
بريطانيا	2370	+27,99
تركيا	1963	+29,40
البرازيل	1803	- 0,44
هولندا	1761	+ 7,12
الهند	1372	+ 91,69
بلجيكا	1032	+ 36,33
كوريا الجنوبية	1014	+ 64,61
الصين	1012	+ 84
البرتغال	936	+ 31,28
تونس	852	+ 31,28
المغرب	579	+ 46,95
المجموع الفرعي	30.825	
المجموع	34.126	

المصدر :المركز الوطني للاعلام والاحصاء التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه انه مازال الاستقطاب على تجارتنا الخارجية من طرف شركائنا الرئيسيين بحيث تبقى ايطاليا تتصدر قائمة زبائن الجزائر ،و بالتالي فان الزبائن الخمس للجزائر هم :ايطاليا بـ4,88 مليار دولار ،اسبانيا بـ 4,08 مليار دولار ,فرنسا بـ3,89 مليار دولار ثم الولايات المتحدة الامريكية بـ 3,27 مليار دولار ثم بريطانيا بـ 2,37 مليار دولار .

رابعا : موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات

الجدول رقم(06) :اجمالي الصادرات السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2013/2000	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير 2014-2016%
الامارات	173.23	375.00	271.00	265.90	- 10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	- 20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	- 24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	- 23.3
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	- 19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	30.02	- 22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	- 1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	- .22
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	- 1.6
تونس	12.61	16.76	14,07	13,57	- 6,8
البحرين	12.38	20,13	14,17	11,96	- 15,9
الاردن	5.31	8,38	7,83	7,51	- 6,3
ليبيا	32.79	21,00	10,20	6,00	- 34,1
لبنان	3.28	4,55	3,98	3,93	- 4,8
السودان	5.82	4,45	3,17	2,37	- 19,0
سوريا	8.34	2,30	1,70	1,80	- 7,8
موريتانيا	1.32	1,94	1,39	1,30	- 12,4
اليمن	6.10	7,80	1,00	1,00	- 49,6
جيبوتي	0.06	0,13	0,13	0,14	2,8
اجمالي الدول العربية	731.6	1.290,2	826,3	740,2	- 16,9
العالم	12.316	19,005	16,489	15,955	- 7,5
الدول العربية كنسبة من العالم	5,9	6,8	5,0	4,6	- 11,9

المصدر :المركز الوطني للاعلام والاحصاء التابع للجمارك

يوضح الجدول أعلاه ان الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص ايرادات الصادرات بما فيها ايرادات المواد البيترولية سنة 2016، لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب وبمقدار 22.8 – وهذا راجع الى انتاج سياسة النفط بالحصص من منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبيك).

المطلب الثاني : الاجراءات والتحفيزات المتخذة من طرف الجزائر لترقية الصادرات

من خلال تحليلنا لتطور التجارة في ظل الانتقال من النظام الموجه النظام الحر، فقد رافق هذه جملة من السياسات والاصلاحات فرضتها التغيرات الدولية، لذا بادرت الحكومة الجزائرية وفي ظل تذبذب في اسعار البترول، الى اتخاذ مجموعة من الاجرءات خاصة الجانب القانوني الخاص بالضريبة والنعريفة الجمركية، وانشاء بعض المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات، علها تجنب الاقتصاد الجزائري من أخطار الهزات البترولية، وهو ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب .

أولا : الاصلاحات الضريبية والجمركية

1-الاصلاح الضريبي : تعتبر الاجراءات الضريبية من بين القواعد الهامة الواجب مراعاتها للنجاح التصديري، وهذا ماركزت عليه الجزائر من خلال جملة الاصلاحات، وقد جاءت كل من القوانين الضريبية وقوانين الاستثمار بمجموعة من التحفيزات بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال تأثير على أهم العوامل المشجعة للاستثمار، حيث ارتكز مضمون الاصلاح الضريبي لسنة 1992، على تاسيس ثلاث ضرائب جديدة : الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة. [1]

ويمكن ابراز أهم الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي مستها الاصلاحات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07) :اهم التخفيضات الضريبية المشجعة على الاستثمار وترقية الصادرات

نوع الضريبة	هدفها في ترقية الصادرات خارج المحروقات
الضريبة على الدخل الإجمالي : لقد اسست الضريبة على الدخل الاجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 م، وتنص المادة01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على : (تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين وتسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي للمكف بالضريبة) .	اهم التخفيضات التي منحت في مجال الضريبة على الدخل بهدف تشجيع الشركات فكان أهمه مايلي : -يطبق على الارباح المعاد استثمارها تخفيض نسبة 30 فيما يخص الدخل الواجب ادراجه في اسس الضريبة على الدخل الاجمالي .[2]
الضريبة على أرباح الشركات : لقد تم تأسسيس الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، بموجب القانون 36 /90 المؤرخ في 1990/12/31م .المتضمن قانون المالية لسنة 1990 م حيث نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح او المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها المشار اليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات [4]	وقد جاء الاعفاء بعض المؤسسات والشركات العاملة في مجال التصدير من الضريبة على أرباح الشركات . وهذا حسب المادة 138/02 من قانون الضرائب المباشرة .تستفيد من هذا الاعفاء كل المؤسسات التي تقوم بعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير، حيث تقوم هذه المؤسسات باحتساب الضريبة على أرباح الشركات مدة الاعفاء مؤقتة بخمس السنوات .اما في اطار التشجيع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد جاء قانون المالية لسنة 1996 م باعفاء لمدة خمس سنوات بنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير، غير أن قانون المالية لسنة 2006 منح اعفاء تام للشركات التي تقوم بالتصدير[3] -و طبقا لقانون الملية التكميلي لسنة 2006 م تفرض بمعدل عادي يقدر بـ25، ومعدل مخفض يقدر بـ 12,5 فيمايتعلق بالارباح المعاد استثمارها، ويتم دفعها خلال 03 أقساط . IBS

[1] .ناصر الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة البليدة . العدد 2003/02، ص25 .

[2] .**حجار مبروكة** ،اثار السياسات الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2006، ص89 .

[3]. حجار مبروكة :**مرجع سبق ذكره** ص 88 .

[4] .أنظر الى المادتين 135 و136، قانو الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، سنة 1991 .

الضريبة على القيمة المضافة : أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق (TUGP)المتشكل من الرسم ، الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج، الرسم الوحيد الاجمالي (TUGPS) على تاديةالخدمات نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته مع الاصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني .[1] وكانت معدلات الرسم على القيمة المضافة عند انشائها تحتوي على خمس معدلات هي : 5،13،14،21،40 .	–اهم الاعفاءات التي منحت فقد نصت المادة '2/42 من قانون الضرائب على رقم الاعمال لسنة 1997 على مايلي : (يمكن الاستفادة من الاعفاء من الؤسم على القيمة المضافة :المشتريات او البضائع المستوردة والمحققة من قبل المصدر والمخصصة اما للتصدير او لاعادة التصدير على حالها او لادخالهافي صناعة السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها .و كذا الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير). –تخفيضمعدلات الرسم على القيمة المضافة من اربعة معدلات عند التأسيس الى معدلين فقط 7 و17 . وقد جاءت الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة لصالح كل عملاء التصدير .و ذلك من اجل تحفيزهم على التصدير ،و كذا رفع تنافسية المؤسسة الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية باعفاء المنتجات المصدرة من هذا الرسم.
الاعفاء من الرسم على النشاط المهني :وهو عبارة عن رسم يفرض على رقم الاعمال المحقق من طرف الاشخاص الممارسون لنشاط صناعي ،تجاري او غير تجاري ،و في هذا الشان .	–قد نصت المادة 08/220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن :'مداخيل عمليات البيع والتسليم والوساطة المتعلقة بالسلع المعدة للتصدير لا تحسب مع رقم الأعمال ،و يتم على أساس هذا الأخير احتساب الرسم على النشاط الصناعي والتجاري '. –تخفيض الرسمعلى النشاط المهني الى 2و هذا في قانون المالية لسنة 2007 .
الاعفاء من الدفع الجزافي :الدفع الجزافي هو ضريبة مباشرة تفرض على الافراد الطبيعيين والمعنويين لمختلف الهيئات المقيمة في الجزائر والمكلفة بدفع الرواتب والأجور على المستخدمين	–نصت المادة 03/208من قانون الضرائب المباشرة على :(الاعفاء من الدفع الجزافي لكل المؤسسات التي تقوم بعمليات استراد السلع لاعادة تصديرها وتستثني من هذا الاعفاء الخدمات المعدة للتصدير) .

تعتبر الضريبة عبئ على التجارة الخارجية عامة والصادرات خاصة ،و هذامن خلال وجهين أساسيين هما:

– عدم قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة نتيجة ثقل عبئها الضريبي (الزيادة في التكاليف).

.ناصر مراد، **مرجع سبق ذكره** ،ص27 .

– عدم قدرة المنتجات الوطنية البديلة للواردات على منافسة الواردات في الاسواق المحلية وذلك نتيجة لعبئها الضريبي .

وهذا ما جعل الجزائر تتخذ الاصلاح الضريبي من بين اهم أولوياتها ،حيث نجد ان الاقتصاد الوطني يتحمل عبئ ضريبي كبير نتج عن تخفيض الضرائب من اجل دفع التنمية الاقتصادية وترقية التصدير خارج قطاع المحروقات .

2–الرسوم الجمركية:

التعريفة الجمركية هي النص الذي يتضمن قوائم للسلع المفروضة عليها الضريبة عند استيرادها أو تصديرها .و بالرسوم الواجب جبايتها عليها ،و عليه التعريفة الجمركية تعتبر أساس السياسة الجمركية للدولة، وهي في الغالب تركز على الواردات اكثر من الصادرات لعدة أهداف اقتصادية .و تسمى كذلك بضرائب التجارة الخارجية ويكتسب هذا النوع من الضرائب اهمية كبيرة بالنظر الى تأثيره المزدوج على الايرادات العامة من جهة ،و على تدفق السلع والخدمات من وتلى الخارج .

وسعت الجزائر الى تبني انظمة جمركية داعمة للعملية التصديرية عبر القانون المؤرخ في 21 جويلية 1998 المعدل والمتتم بواسطة القانون رقم 98–10 المؤرخ في 22 أوت 1998 الفصل 7 والذي يسمح بانشاء العديد من الانظمة أهمها :[1]

- **نظام التصدير المؤقت** :ينص على أن البضائع المرسلة الى الخارج قصد اعادة تحويلها او عرضها في المعارض او أية تظاهرة اخرى يكنها ان تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج .
- **نظام القبول المؤقت** :هو النظام الذي يسمح بان يقبل في الاقليم الجمركي البضائع المستوردةالمعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم للتصدير ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي .
- **اعادة التموين بالاعفاء** :يسمح بان تستورد بالاعفاء من الحقوق والرسوم عند الاسترداد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية .
- **نظام المستودع الجمركي** :هو النظام الجمركي الذي بموجبه تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدةمعينة مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي .

بالاضافة الى عدة امتيازات قامت الدولة الجزائري باعطائها للمصدرين منها :التجارية ن المالية ..

[1] .**خالد بن جلول**، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970/2006 ،مذكرةماجيستير ن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009،ص:130 .

أ- **امتيازات في مجال التجارة الخارجية** :ورد في المادة 19 من الدستور 1989 وفي الجانب التنظيمي ما يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال : [1]

- انهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ماعدا الميادين الاستراتيجية،
- الحرية التامة لقوانين السوق .

و يعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 /1991/02 والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية اول نص قانونيو تنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية ،و قد كرس الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 مبدا حرية التجارة الخارجية .[2]

ب- الامتيازات المالية : اصدار قانون النقد والقرض 90-10و الذي جاء من أجل تكيف النظام المالي، وقام بوضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما ما تعلق الامر منها بالتصدير.[3]

و مع القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 في مادته 7 التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات ن ومنذ سنة 199' أصبح بامكان المصدرين تسجيل 50 من حصيلة صادراتهم خارج المحروقت ومن منتجاتهم المنجمية.[4]

[1] .**مولاي عبد القادر**، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسةحالة الجزائر ن مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2007/2006 ص 85 .

[2] .**الامر رقم 03-0' المؤرخ في 2003/07/19** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 2003/43 .

[3] .**محمد بن ساحة**، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير ن كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص103 .

[4] .حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنن مذكرة ماجيستير ن كلية العلوم الاقتصادية ن حامعة بسكرة، 2013/2012 ،ص97 .

وتم انشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر تظطلع بتغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا باعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتاتية من الصادرات خارج المحروقات.[1]

و تشمل المساعدات المالية في اطار ترقية الصادرات .

ثانيا : المؤسسات والهيئات الخدمية في مجال ترقية الصادرات

ان الاستراتجية المعتمدة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ارتكزت على معايير الاقتصاد الكلي ،حيث اتخذت السلطات العمومية ترقية الصادرات مسالة تخص الدولة، باتخاذ وسائل قانونية ومؤسساتية من اجل تسهيل العمليات التصدرية ، بوضع تحفيزات لهذا الغرض منها الجبائية، وانشاء هيئات عمومية مهمتنا المساهمة في ترقية الصادرات من بين هذه الهيئات نجد الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات والديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية .

1- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ودورها في ترقية الصدرات[2]

ان دور الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (Promex) هو تزويد المتعاملين بأهم المعلومات التجارية التي يحتاجونها في تعاملاتهم . ويعتبر الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية مؤسسةعمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلاقية المالية، وتعمل تحت وصاية وزارة التجارة .

أما عن الخدمات المقدمة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية فهو مكلف بالمهام التالية :

- مشاركته في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية، ويساهم في تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية .
- تنشيط برنامج تنمية المبادلات التجارية وترقيتها، الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات .
- رصد وتحليل الاوضاع الهيكلية وظروف الاسواق العالمية، بهدف تسهيل نفاذ المنتجات المحلية الى الاسواق الخارجية .

[1] .**كريم النشاشيبي وآخرون**، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق ن صندوق النقد الدولي، واشنطن ،199_ ،ص 112 .

[2] .تم انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 329/96 المؤرخ في 18 جمادى الاولى 1417 الموافق لـ 1996/10/01م'، وبمقتضى المقرر الوزاري المشترك المؤرخ في 11جمادى الاولى 1418 هـ الموافق لـ1997/09/11 م تم تحديد النظام الداخلي للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية .

☜ انجاز دراسات وتقديم خدمات التي من شانها ان تساعد المتعاملين في مجال التجارة الخارجية .[1]

2 – الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات :

انشات الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX** في 1989/11/06 بعد دمج كل من الديوان الوطني للأسواق والتصدير **NAFEXO** الذي كان قد أنشئ سنة 1971 م طبقا للأمر 71–61 المؤرخ في 1971/08/05م، وقد تم اسناد جملة من المهام لهذا الديوان، مثل مهام تنشيطالاسواق والمعارض ،و التظاهرات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والتجاري سواء المقامة في الجزائر أو خارجها، وقد أضيفت له جملة من الصلاحيات الاخرى خاصة بالتوسع التجاري، والتي كانت من صلاحيات الديوان الوكني للتنشيط التجاري'اوفالاك'، مهامه القيام بالتوسع التجاري ، وتنشيط الاقتصادي للأسواق، والمعارض بالجزائر والخارج، وهذه المهام هي ذاتها المهام المسندة الى الديوان الوطني للأسواق والمعارض، زيادة على الصلاحيات الجديدة في مجال تقويم المبادلات الخارجية ترقية الصادرات، وعقلنة الواردات التي كان ينتظر منها تحقيق نتائج ايجابية في مجال ترقية الصادرات غير النفطية .[2]

وفي سنة 1987 تم ادماج الهيئتين، المركز الوطني للتجارة الدولية والديوان الوطني للأسواق والمعارض ونتج عنه الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير 'سفاكس'سنة 1989 م، فأصبحت مهام الشركة الكبيرة وحظيت باهتمام كبير، وقد قامت الشركة باقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والاجانب بغرض ايجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية في السوق الدولي.

للشركة الجزائرية للمعارض والصادرات عدة أهداف لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام، والصادرات خارج المحروقات بشكل خاص نذكر منها :

- ترقية الصادرات باستعمال كل الوسائل الملائمة لذلك، مثل : دراسة الأسواق، المعلومات العامة والمتخصصة، الأنشطة الخاصة بتنويع الصادرات، الوثائق الاعلامية
- ممارسة عمليات التنشيط والتحفيز من أجل التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية ،و من أجل هذا يجب المساهمة بمساعدة المتعاملين الجزائريين في احصاء المنتجات القابلة للتصدير مع تحديد الكميات التي ستصدر، وكذلك وضع مخططات للامكانيات الجديدة للتصدير – تنظيم المعلومات التجارية بين المتعاملين الجزائريين .
- تزويد المتعاملين الاقتصاديين بقائمة المؤسسات التجارية الجزائرية المؤهلة للتصدير .

---

[1] . **المرسوم التنفيذي رقم 96/327**، الجريد ة الرسمية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 1996/10/01 .

[2] الموقع الالكتروني، **http :llsafex – algerie .com/frsafex qui – somme – nous .html**

- تحديد مقاييس المنتجات القابلة مع ذكر مواصفات الجودة، وكيفيات التغليف والتعبئة .
- ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير من : بنوك، شركات التأمين، شركات النقل اعوان العبور ،مصالح الجمارك .
- جمع ومعالجة المعلومات الاقتصادية التجارية لصالح المتعاملين الوطنيين، لتمكنهم من تصدير منتوجاتهم .

3-الغرفة التجارية والصناعية: CACI

تتمثل المهام الاساسية المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات التي تقوم بها الغرفة وهذا حسب المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 93/96 في:

- ❖ تقوم بكل عمل يرمي الى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها، لاسيما في مجال الاسواق الخارجية .
- ❖ اقامة علاقات التعاون والتبادل وابرام اتفاقيات مع الهيئات الاجنبية المماثلة – تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الدولية ,
- ❖ التدخل لتسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناءا على طلب المتعاملين .[1]

4-المركز الوطني لرصد الاسواق الخارجية والصفقات التجارية: OPE

تم انشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-135 المؤرخ في 1990/05/15، ومن المهام التي يقوم بها المركز مايلي :

-رصد وتحليل الاوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية الى الاسواق الخارجية .

-توفير المعلومات التي من شأنها ان تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستراد وترشيدها .[2]

[1] .**المرسوم التنفيذي رقم 96/94**، المؤرخ 1996/03/03، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16، ص16 .

[2] .**بلقلة ابراهيم**، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 177 .

ثالثا: المؤسسات والهيئات المالية ودورها في ترقية الصادرات:[1]

1- الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات (cagex)

ان الصفة القانونية للشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات، فهي شركة اسهم ذات راس مال يقدر ب 450 مليون دج موزع متساوية (10) على المساهمين (خمسة بنوك، وخمسة شركات تامين). ومن اهم اهدافها ما يلي:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير (المخاطر التجارية، السياسية ،و مخاطر عدم التحويل)
- ضمان الدفع في حالة التمويل .
- تاسيس بنك المعلومات في مجال الاعلام الاقتصادي.
- تعويض وتغطية الديون .
- مساعدة المصدرين في ترقية الصادرات .

اما عن الدور الاساسي الذي تقوم به في ترقية الصادرات خارج المحروقات، فيعتبر الضمان ضد المخاطر التي قد تواجه المصدر اهم عائق، لذا فقد صممت عدة وثائق[2] لتغطية العقود الكبرى للتصدير، والعمليات التجارية، والمبيعات المتكررة لمواد الاستهلاك ،و الخدمات التي لا تتعدى مدة قرضها 180 يوما . ومبدا الشمولية يتضمن التزام المؤمن له بضمان مجموع رقم اعماله الموجه للتصدير . اما عن المخاطر المغطاة فهي مخاطر تجارية ومخاطر سياسية، كاعسار المشتري او عجزه عن الدفع، فرض قيود على تحويل العملة او التأخير في التحويل، ومخاطر الحرب، والكوارث الطبيعية .

و تحدد نسبة مقدار الضمان بـ :

- 80% من مبلغ الخسارة بالنسبة للخطر التجاري .
- 90% من مبلغ الخسارة للخطر السياسي .

[1] .لقد تم انشاء الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات 'كاجاكس' بموجب عقد توثيقي، تم اعتمادها بمرسوم تنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 م من الأمر رقم 06/96 الصادر في 61/01/10م والمتعلق بتامين القرض عند التصدير .

[2]. **اهم هذه الوثائق** : وثيقة تامين قرض المشتري، وثيقة تامين عمليات التنقيب والمعارض والتظاهرات التجارية، وثيقة التأمين الشاملة، وثيقةالتامين المحددة .

2-الصندوق الخاص بترقية الصادرات ودوره في ترقية الصادرات :FSPE

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات، بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الاسواق الخارجية، كما تمنح اعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بانتاج ثروات، او تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في سجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ اعانة الدولة المتاحة باشراف وزارة التجارة، وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وهناك خمس مجالات مقررة :

- اعباء لها صلة بدراسة الاسواق الخارجية .
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج .
- جزء من التكاليف دراسة الأسواق الخارجية .
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير .
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الاسواق الخارجية .[1]

أما عن دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد كان له عدة مساهمات وفعاليات في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات كان أهمها :

- تقديم مساعدات للراغبين في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة 80% بالنسبة للمسجلين في برامج وزارة التجارة، و50% بالنسبة للمعارض غير المسجلة في برامج وزارة التجارة

- اصدار قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 م يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، واعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الاعمال .

- قانون التكميلي 2007م، والذي يحدد الكيفيات التي تسير الصندوق الخاص بترقية الصادرات، والتي جاءت بإجراءات تسمح بتحسين عائدات هذا الصندوق، وتنويع الدعم الموجه للمصدرين المحتملين من اجل المساهمة في تنمية الصدرات خارج المحروقات، هذا وقد رصد الصندوق الخاص بترقية الصدرات مبلغ 3,7 مليار دينار جزائري سنة 2007 م، ساهمت به اكثر من 200 مؤسسة في ظرف

[1] موقع **وزارة التجارة** .http://www .mincommerce.gov.dz/ mincom- takitsadi,ا

10 سنوات في اطار دعم النشطات التصدير . تم تقسيم هذا المبلغ الى 2,9 مليار دينار للمساهمة في تمويل نفقات نقل السلع المصدرة، و800 مليون دينار لتمويل مشاركة المصدرين في المعارض الدولية.

3-البرنامج الجزائري الفرنسي لترقية الصادرات خارج المحروقات (أبتيم أكسبورت) :

أطلقت الجزائر وفرنسا في 2008/06/20 م برنامج مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه " أبتيم أكسبورت "، ويندرج هذا البرنامج والذي تبلغ تكلفته 2,1 مليون دولار في اطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، [1] وهذا البرنامج الممول بالتعاون بين وزارة التجارة الخارجية والوكالة الفرنسية للتنمية يتوجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير، او تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال وتتمثل مهمته أساسا في :

– دعم المستفدين من البرنامج من الجانب التقني، وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير .

-استكشاف الاسواق الخارجية، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها .

– منح الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مكانة مرموقة في الاسواق الخارجية .

هذا وقد أختيرت أكثر من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة خلال سنتين في اطار البرنامج الجزائري – الفرنسي لتعزيز المؤسسات الصعيرة والمتوسطة المصدرة خارج المحروقات، وأختيرت هذه المؤسسات الممثلة لعدة قطاعات، سيما التجهيزات الصناعية، والصناعة الغذائية، والصناعة الكمياوية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج .

وقد "وضع هذا البرنامج لفترة قصيرة حيث كان مقررا أن ينتهي وقت تنفيذه في 30 /2010/12 م ،حيث ومع نهاية 2009م تم تاهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في اطار هذا البرنامج . لذا تمت المطالبة بتمديده الى غاية نهاية 2012م، وتوسيعه ليشمل أكبر عدد من المؤسسات المصدرة وتتكفل بتمويله كل من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية التجارية والصناعية.[2]

---

[1] .**نوري المنير ولجلط ابراهيم**، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراجيات للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، اقتصاديات شما افريقيا 09-2010/11/10 م ص18 .

[2]. نوري منير ولجلط ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 18 .

المطلب الثالث: العراقيل المؤثرة في الصادرات الجزائرية

أولا: العراقيل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

يواجه المحيط المؤسساتي والتشريعي خارج المحروقات عدة عراقيل التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات والتي يمكن عرضها فيما يلي:

1- المشاكل المتعلقة بالتصور القانوني للتصدير:

أ- من حيث نمط تقديم المساعدات:

في مجال التصدير ليس لجميع القطاعات، ويستثنى هنا تصدير التمور فهو مؤطر بالقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 متعلق بالنوعية وتقديم التمور هذا من جهة .

والسؤال المطروح من جهة اخرى عن التصور القانوني الجزائري لدعم وتشجيع الصادرات ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب البحث عن الجوانب التي تتدخل فيها الدولة ليس لدعم وتشجيع الصادرات بل تتدخل مباشرة لتشجيع وترقية الصادرات، وهذا ما تعبر عنه النقاط التالية : [1]

- ✓ **تمويل الصادرات خارج المحروقات :**

في الجزائر هناك ثلاث طرق لتمويل الصادرات ، بالنسبة للصندوق الخاص لترقية الصادرات، المادة الأولى من المرسوم التنفيذي [2] رقم 96- 205 المؤرخ في 18 محرم عام 1417 ال موافق لـ 05 جوان سنة 1996 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084 – 302، هذه المادة تعطي تسمية لهذا الحساب بالصندوق الخاص لترقية الصادرات، وتكون مساعدة مساعدة الصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات بنسب تمويل كالتالي :

80 بالماءة للمشاركة في أسواق العرض المسجلة في البرنامج الرسمي المقرر من طرف وزير التجارة .

50 بالماءة للمشاركة في التظاهرات التي لا تظهر في البرنامج الرسمي .

وفي حالة عرض متبوع ببيع، معدل التغطية من طرف الصندوق الخاص لتمويل الصادرات للمصاريف المتعلقة بالنقل وعبور المنتجات المعروضة تدرس حالة بحالة من طرف اللجنة الاستشارية .

- ✓ **في مجال تمويل النقل الدولي :**

بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الدولي، التنضيد في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير بنص القرار الوزاري رقم 8 جانفي 2000 على منح نسب المساعدة كالآتي 'حسب وجهة البضائع ' :

---

[1] . **موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك**، ص-ص 19،20 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 35**، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996، ص5 .

80% بالنسبة للعراق وليبيا

50% بالنسبة للوجهات الاخرى .

100% بصفة استثنائية، لبعض الملفات مبررة ومدروسة حالة بحالة .

اما البنود الاخرى للصندوق الخاص لترقية الصادرات تنص على التكفل بـ :

- التكاليف المرتبطة بدراسة السوق الخارجي ن لاعلام المصدرين والدراسة لاجل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجه للتصدير .
- التكاليف المتصلة بتكيف نوعية المنتجات مع السوق الخارجي .
- جزء من تكاليف بسط البضائع للخارج المدعمة من طرف المصدرين .

✓ **انشاء قرض للتصدير :**

أصبح نشاط التصدير مطلبا لا غنى عنه عالميا، ويعتبر مؤشرا لتطور الاقتصاد ما، ولكن هذا النشاط لا يخلو من المخاطر، ولأجل هذا وبهدف مواجهة هذه المخاطر وغيرها تم انشاء تأمين القرض على الاستيراد في الجزائر، هذا النظام يسمح بالغاء التخوف من اخطار التصدير من جهة ومن خهة اخرى استرجاع المداخيل في حالة دفع الطرف الآخر، وبالتالي فالمصدر سيدفع له مبلغه مهما كانتالعلاقات التجارية مع زبونه وهذا بفضل التحفيز المنشا في اطار تشجيع الصادرات والذي يسمى الصندوق الجزائري لضمان الصادرات .

ب- من حيث تسيير مخاطر الصرف :

أي إرجاع مدا خيل الصادرات فمراقبة الصرف في الجزائر تنص على أن إرجاع مدا خيل الصادرات من العملة الصعبة يجب أن يتم في غضون 120 يوما بعد إرسال البضائع .

14 اوت 1994 والذي من نظام بنك الجزائر المؤرخ في وهذا ما نصت عليه كلا من المادتين 5 و 11 يتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فقد جاء في المادة الخامسة ما يلي، "...و لا يمكن ان يتم التوطين لال بعد ترخيص من المصالح المتخصصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديجد التصدير يتعدى 120 يوما . "، وجاء في المادة 11 ما يلي : "... كما لا يجب ان يتعدى تسدديدي الصادرات عشرين وملئة يوم من تاريخ شحن البضائع الا من ترخيص من بنك الجزائر "[1].

[1]. موقع وزارو المالية، المديرية العامة للجمارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 22 .

هذا التحديد يفرض على الجزائر أن تصدر إلا السلع الاستهلاكية والمواد الأولية، ومواد التجهيز الخفيفة، لذلك يجب أن يخضع هذا التحديد إلى مرونة حيث انه لا يكون هناك دائما إمكانية لتخصيص المنتجات المباعة في ظرف 120 يوم، وأن الالتجاء إلى بنك الجزائر يعتبر عرقلة قانونية لدعم ترقية الصادرات .

كما أنه وبغرض التصدي لخطر الصرف الذي مس كثيرا تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، ثم إصدار الأمر لوزير المالية رقم 15 المؤرخ في 17 مارس 2002 بهذا الشان الذي اعطى تحديد للاسعار الدنيا لهذه النفايات .

ج- مشاكل متعلقة بمدى الاستفادة من مزايا الجمركية عند التصدير :

لقد اتخذت الدولة عدة تدابير وتحفيزات لترقية الصادرات خارج المحروقات، فادى هذا الى تفاوت تجاوب المتعاملين الاقتصاديين مع هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة، ولهذا سنتعرض الى مدى تجاوب المصدرين مع التسهيلات الجمركية، ومدى مساهمة هيئات دعم الصادرت في تقديم مساعدات ذات طابع معلوماتي للمصدرين.

✓ **مدى الاستفادة من الانظمة الاقتصادية الجمركية :**

الانظمة الجمركية التي لها علاقة بالتصدير هي :

- **نظام المستودع الجمركي :**

طرف هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من ادارة الجمارك، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي 'المادة 129 من قانون الجمارك '[1] وبالتالي يمكن أن توضع تحت النظام البضائع الجزائرية المعدة للتصدير، كما يمكن أن يوضع تحتالنظام البضائع الأجنبية المستوردة في انتظار تحديد وجهة نهائية اا. وتحدد مهلة مكوث البضائع في المستودع بسنة واحدة، غير انه يمكن تمديدها من طرف إدارة الجمارك، شريطة أن تكون البضائع في حالة جيدة وأن تبرر الظروف ذلك (المادة 132، 133 من قانون الجمارك).[2]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 98-10 مؤرخ في 29لاربيع الثاني 1919 الموافق لـ 22 مارس** سنة 1998، يعدل ويتم القانون رقم 79-07

[1] المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق لـ سة 1979، المتضمن قانون الجمارك 'الجريدة الرسمية '، ص 33 .

[2] **.نفس المرجع السابق ذكره،** ص 33 .

قبل انتهاء المهلة المحددة، يجب على الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع، شريطة استيفاء الشرو و الكيفيات المطبقة على النظام (المادة 133 من قانون الجمارك) .[1]

المستودع المعتمد يمكن أن يكون مفتوح لجميع المستعملين كما يمكن أن يكون مخصصا لاستعمال مالك فقط، أو يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، وعلى هذا الأسا س يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية (المستودع العمومي ،المستودع الخاص، المستودع الصناعي – المادة 129 من قانون الجمارك[2]

- ✓ **مدى الاستفادة من نظام المعلومات :**

يعتبر مشكل نظام المعلومات عند التصدير موضوع جد حسا، ففي السابق المعلومات حول التجارة الخارجية لم تكن منظمة أبدا، وهذابسبب الاحتكار القائم آنذاك، ولكن مع الاصلاحات الاقتصادية الخارجية خاصة تحرير التجارة الخارجية، المعلومات أصبحت تلعب دور جوهري لتنظيم وتطوير العلاقات التجارية الخارجية ،و لهذا تم وضع امكانيات تمكن من تحقيق هذا الجانب، والتي سميت بنظام المعلومات، الذي يتكون من :

الديوان الوطني للترقية الخارجية : حيث يعتبر جمع المعلومات من بين المهام الأساسية التي أنشئ من أجلها .

أيضا الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات من حيث تقديم المساعدة على استكشاف وتمويل الصادرات للمؤمن له، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **(سفاكس)** من خلال نشاء فضاء معرف بالسلع والخدمات للمصدرين الجزائريين، ثم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة **(كاسي)** يلاحظ أيضا التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات ، مما أدى الى غياب التنسيق والتضارب في الارقام المقدمة، ما أدى الى صعوبة تقييم الوضعية وتحقيق الاهداف المسطرة ،و عدم تمكنهم من توفر شبكة معلومات وطنية، توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات بفشل هيئته في ترقية الصادرات بدليل عجزه فيما يعترف رئيس الوكالة الوطنية لترقية التجارةالخارجية ، للمرة الرابعة على التوالي في المشاركة بالمسابقة الدولية لأحسن هيئة تطوير ومساعدة المؤسسات على تنمية قدرات التصدير، بالنظر إلى عدم مقدرتها على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما ينطبق على البرامج التي استخدمتها الوكالة على غرار دار المصدر

[1]. **نفس المرجع السابق ذكره**، ص 34 .

[2] .**نفس المرجع السابق ذكره** ،33 .

التي عجزت عن إيجاد حلول فعلية لمشاكل المصدرين الوطنيين ،إن هذا الوضع يستدعي إنشاء هيئة تنسيق بين هذه الهيئات، تعمل على توفير بنك معلومات حقيقي في متناول الجميع وليس فقط المصدرين، ويحقق أكبر انتشار (يمكن بهذا الصدد تقوية عمل غرف التجارة المحلية في هذا الشأن) .

✓ **عراقيل متعلقة بالاجراءات عند التصدير :**

بعد التطرق إلى مختلف الصعوبات المتعلقة إما بالقانون أو بمدى انسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، تبقى هناك صعوبات أخرى تعترض المصدر متعلقة بالاعتراضات والبيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد الإداري، والتي تطورت مع مرور الزمن الى ادارة الفساد، فالجزائر انفقت الملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنوع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية. [1]

يوجد عدة أعوان تتدخل في عملية التصدير، وأن أي عرقلة على مستوى هذه الأعوان من شأنه أن يؤثر سلبا على السير الحسن للعملية، وبهذا يمكن تناول بعض هذه المشاكل على مستويات مختلفة كمايلي :

- **على مستوى الجمارك** : من حيث : هيكلة المديرية العامة للجمارك، التمركز الاداري، سير وظيفة الجمارك .
- **على مستوى البنوك** : مازالت البنوك في الجزائر لم تلعب الدور الخاص بها لترقية الصادرات خارج المحروقات تم إنشاء شباك وحيد للصادرات وليس لديها كفاءة ووظيفية لتسيير هذا النوع من الخدمات، أغلب الأحيان لا تقدم قروضا إلا بعد حصول المعني على تأمين قرض على الصادرات من طرف المؤسسة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وأن تأمين القرض لا يغطي كل الأخطار المتعلقة بالتصدير خاصة (خطر الصرف)، مما أدى إلى ظهور بيروقراطية في التعامل مع البنوك، مع العلم أن التوطين البنكي يكون من اختصاص الوكالة (للبنك) في حدود مبلغ معين، وإذا تجاوز هذا المبلغ فإن ذلك يعود إلى الوكالة الجهوية مما يشكل مستوى بيروقراطي جديد، ويضاف إلى ذلك أن الوسائل البنكية المطبقة في الاستيراد ليس نفسها المتوفرة في التصدير.

[1] . **جمعي عماري وطارق قندوز**، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 09 و10 نوفمبر، ص 7

- **على مستوى أعوان آخرين** :الصندوق الخاص لترقية الصادرات ،الموانئ ومؤسسات النقل .
- **على مستوى تنسيق المتدخلين في سلسلة التصدير**: ويمكن ملاحظة مايلي :

غياب التنسيق بين مختلف الهيئات والمتطلبات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تكريس الاهداف المحددة نقص فعالية اللجان المكلفة بمراقبة وتقييم الصادرات خارج المحروقات .

_ وجود عراقيل وصعوبات في تطبيق الأحكام التحفيزية لدعم ترقية الصادرات .

غياب مؤسسات وأشخاص مؤهلة في مهنة التصدير وضعف ثقافة التصدي .

_ ضعف الفوائد المرجوة من وظيفة التسويق الدولي .

_ الفعالية المحدودة لنقطة التجارة الجزائرية .

ثانيا : مشاكل متعلقة بالعوامل الخارجية

يتم التركيز في هذا الجانب على أهم العراقيل المتعلقة بالعوامل الخارجية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسات الجزائرية المصدرة من تحرير للتجارة االارجية واتفاقيات الشراكة وغيرها، حيث عملت الدول المتقدمة على تدعيم تجارتهاالخارجية بفضل التكتلات والمنظمات، وكانت المزايا بالنسبة لتلك البلدان، بينما تشكل حاجزا أمام صادرات الدول النامية ومن بينها الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

1- التحرير التجاري والتصدير :[1]

الضغط المختلفة، إن تحرير التجارة على النحو الذي تطالب به الدول الصناعية المتقدمة مستخدمة في ذلك أساليب

يساعدها في ذلك منظمات العولمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن خبراء الاتحاد الأوروبي، إن هذا التحرر يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية وإعاقة إقامة صناعات متقدمة، وبالتالي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

2- تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في مشروع الشراكة الأوروبية :

في الجزائر، ومن خلال مفاوضات الشراكة الأوروبية وبعد إقرار توجهات الانفتاح الاقتصادي وتقدم الجزائرلطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جرى انتهاج سياسات تحرير التجارة الخارجية على نحو متسارع، حيث تعلن الإدارة الاقتصادية باستمرار عن قناعتها بأن تحرير التجارة االارجية هو

[1]. **منير الحمش** ، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟..، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مارس 2010، ص-ص 12-13 .

قاطرة النمو، إذ يرتبط تحرير التجارة بالاندماج في الاقتصاد العالمي فإن المسئولين الاقتصاديين لا يتورعون عن الإعلان عن رغبتهم في الاندماج بالاقتصاد العالمي .

وقد ترافقت هذه الدعوات باتحاد العديد من الإجراءات الانفتاحية، مثل إلغاء حصر وتقييد است يراد المواد والسلع الأساسية، والسماح للقطاع الخاص بالإست يراد دون عوائق، مع اجراءتخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية، وقد بدا واضحا التأثير السلبي لعمليات فتح باب الاستيراد على الصناعة الوطنية، مما يؤكد ما سبق أن أعلناه مرارا بأن تحرير التجارة قبل التمكين خطر جسيم، والدليل على ذلك الآثار السلبية للشراكة الأوروبية .

ثالثا :عراقيل على المستوى الوطني .

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات والذي دام لمدة طويلة، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر تم الرضوخ له، وهو ما ظهر على سلوك وتصرفات أغلبية الأعوان الاقتصاديين، فنشا ط التصدير خارج المواد النفطية لم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطرة في برنامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة لم تتحقق، وهو ما يدفعنا للتساؤ ل عن أسباب هذا الجمود وعن القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن ؟

1- على مستوى القطاع الفلاحي :

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا انه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي ،ومن تم فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير، نذكر ما يلي :[1]

- اعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو ت وفرت الظروف المساعدة في تطوره (ظروف مالية، مادية، تقنية ....) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية (نقص الأمطار مثلا) يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي .

[1] **سعيدي وصاف**، نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ،ص 112 ..

- انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، وهو ما على تطور هذا القطاع الحساس، وحتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها كنتيجة لهذا الاختيار، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة، وحتى رأ المال الاجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي .
- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره .
- تحسن أسعار البترول أدى إلى التفكير أكثر في الاستيراد من اجل سد حاجات السكان الغذائي وعدم الدخول في اصلاح زراعي عميق .
- يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحي وبوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي .

2- بالنسبة للقطاع الصناعي :

تبنت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، يرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة أخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت. مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات عمومية بعيدة عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما أدى بدوره إلى ضآلة في القيمة المضافة التي تحققها، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا وبالخصوص منها تلك الصناعات غير النفطية .

و ترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية، وخاصة غير النفطية منها إلى ما يلي : [1]

توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب استراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها .

التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي، إذ أن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج. هذه التبعية للخارج وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجية، أدت إلى

[1]. **نفس المرجع السابق**، ص-ص115-119 .

استعمال ضعيف للطاقة الانتاجية المتوفرة(50 % في المتوسط). هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية، مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ومن تم أثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج .

3- ضعف التسويق بالمؤسسات الجزائرية :

تواجه معظم المؤسسات اليوم مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، فالمنشأة التجارية قد تواجه بمشكلات مختلفة عن تلك التي تواجه المنشأة الصناعية أوالزراعية، وأبرز المشاكل التسويقية هي :

- أن معظم المؤسسات الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة، تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع. والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر عن النتائج المحققة ميدانيا، إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي .
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخاص بالخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع التي ترتكز على الجانب التصديري. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، أي مصلحة الخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة. إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية ،[1]

[1] . سعيدي وصاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 13 .

المبحث الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل لترقية الصادرات .

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيردات النفط .

المطلب الاول: ماهية التنويع الاقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي :

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمارو تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة : تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيردات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية .[1]

ثانيا: تعريف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، يربط التنويع الاقتصادي بالإنتاج، وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد ان التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا احلال الواردات . [2]

يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزارعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي

[1] . **ناجي التوني**، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02 ،بيروت – ابنان ،حزيران (يونيو)2002، ص08.

[2] **محمد أمين لزعر**، سياسات التنويع الاقتصادي– تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،.2014 .ص 10 .

في أكثر من قطاع .[1] وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات .[2]

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادارت غيرنفطية ومصادر ايرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيزدور القطاع الخاص في التنمية .[3]

ثالثا: أهمية التنويع الاقتصادي :

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص[4]، وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:[5]

– بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

– تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا .

– تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى .

– تشجيع وتنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة .

---

[1] . **Le- Yin Z HANG, UNFCCC**, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p 07.

[2] . **Paul G. Hare**, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008, p13, 14.

[3] . **عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة**، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، العدد 08 ،2014 ،ص57 .

[4] . United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 14.

[5] . **حامد عبد الحسن الجبوري** ،التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متوفر على الموقع : http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تاريخ الاطلاع :

رابعا: مبررات التنويع الاقتصادي :

- ✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية** :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار ،و تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات عل عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات فيعدد قليل منه.
- ✓ **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفا ض حصيلة الصادرا ت:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عد د محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي، مما يؤدي الى تقليص امكانية الدولة في تمويل الواردات او تمويل عملية التنمية الاقتصادية .
- ✓ **زيادة انتاجية راس المال البشري** : يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- ✓ **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية** :يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التاثيرات الخارجية في الانتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي .
- ✓ **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي** : يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الانتاج في عدد محدود من المنتجات الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ **توليد الفرص الوظيفية** : ذلك لأن التنويع يحفز التنويع الاقتصادي، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة .
- ✓ **زيادة القيمة المضافة** :يعزز التنويع الرأسي الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات انتاجية لقطاع اخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم الى ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها مما يؤدي الى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

كما تهدف سياسة التنويع الاقتصادي الى توسيع فرص الاستثمار وتقوية اوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين .و عادة ما يكون

لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة اهداف متداخلة :استقرار النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الايرادات،رفع رفع القيمة المضافة .[1]

المطلب الثاني :المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي، مؤشراته، ودرجات قياسه .

اولا : المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي

يعتمد التنويع على مجموعة من العوامل والمتمثلة فيما يلي :[2]

- **الحوكمة** : هي النشاط الذي تقوم به الادارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات،او منح السلطة، او التحقق من الاداء، وتتالف اما من عملية منفصلة او من جزء محدد من عمليات الادارة او القيادة، حيث توفر الحكومة الجيدة يساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.
- **القطاع الخاص** : يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسيير الابتكرات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشطات الجديدة، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العرقيل مما يستوجب على الحكومة ايجاد يبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع سياسات الصناعية والتجارية المواتية وازالة العقبات بالبيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات ان تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال التواصل لاقامة شركات بناءة مع القطاع الخاص .
- **الموارد الطبيعية** :تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الانتاجية المصدرة، غير ان رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد وانما بالاستغلال الأمثل وو الكفء لتلك الموارد .[3]
- **القدرة المؤسساتية والمواردالبشرية** : تساعد على تعزيز قدرات وامكانات التنويع، حيث هناك مجموعة كبيرة من وآخرون (2006)تشير الى ان الاختلافات Mehlumالدراسات على سبيل

---

[1]. يمكن تحقيق اقتصاد مستدام وتنمية اقتصادية متوازنة إقليما من خلال العمل المتواصل في المجالات التالية: بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة؛ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية؛ تبني سياسة مالية منضبطة؛ زيادة كفاءة سوق العمل؛ تطوير البنية التحتية، وقوة العمل؛ تمكين الأسواق المالية

[2] **,MaRe ,JohN He** ,Economic divErsificationin Africa :a review of selected countries .2011 .p9– 10 .

[3]. **محب خلة توفيق** , التطور واقتصاديات الموارد – دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الانتاج , دار الفكر الجامعي، القاهرة , 2011 ,ص 163 .

في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما اذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية(العلة الهولندية)، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها[1] .كما توصل أيضا وآخرون الى ان تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأسمال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الانتاج اضافة الى العوامل الجغرافية [2]، من جهة اخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية، بالنوعية المؤسساتية للدولة، اذ توصل (2004)ان البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وارتفاع نسبة الحروب الاهلية [3]، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يشهد انخفاضات متتالية تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية [4]، والتنويع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي سمي في حالة كندا بفخ المنتجات الاولية الأساسية .[5]

ثانيا : مؤشرات التنويع الاقتصادي[6]

1 – معدل درجة التغير الهيكلي : كما تدل عليه بالنسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ،إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن .

2 – درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: وعلاقته بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .

---

[1] **,Rodrik ,Dani** ,InstitUtionS and economiC performance– getting institutins rIght ,CESIFO DICE report 2,2(2004)

[2] ,AcemoGlu ,Daron , et al **.op , cit** .

[3] **,Arezki ,Rabah . AND Thorvaldur Gylfason** .'Resource rents .democracy . corruption and confilict ;Evidence from sud– Saharan africa .'journal of Africa economies 22.4(2013).

[4] ,**Bohman ,Hanna .and Josephine Maxen** .'Oil price Shoks effecct on economic growth – OPEC versus non – OPEC Economies .'

[5] ,**موسى باهي، كمال روابية**، التنويع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة المنهل، العدد 21، ص 2 .

3 – تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة :لأن أحد أهداف التنويع هو التقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير نفطية على مر الزمن،إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .

4– **نسبة الصادرات الغير النفطية إلى مجموع الصادرات:** وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطر للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5– تطور إجمالي العمالة حسب القطاع : ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاع الناتج المحلي الإجمالي.

6 – تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي :

و هذا مؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمن زيادة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي .

7– **مقـــاييس الانتاجيـــة:** حيث يمكن تطبيق هذا المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه .

ثانيا: قياس درجة التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المتخلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة يجب الاعتماد على مؤشر يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي .[1]

أ– **مؤشر هيرفل فندل– هيشمان** H.H: هو مؤشر هرفندل – هيشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كاملا (كل القطاعات الكساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع (0)، وفي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/2}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

[1] . **ضيف أحمد**، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989–2012 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر 2015 ،ص197 .

Xi: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع .

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB

N: عدد مطونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

Fladimar–cossouv:

ب– مقياس فلاديمير – كوسوف ياخد هدا المؤشر الصيغة التالية :

حيث:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} aiXBi}{\sqrt{\sum_{i}^{n} a_i^2}\ \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأخمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة cos = 0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكيلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالالابتعاد الكثير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثالث : التنويع الاقتصادي كبديل لترقية الصادرات

تسعى الجزائر الى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030، وتحقيق احلام الاجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير . وهذا من خلال وضع نموذج جديد قائم على استراتيجيات تهدف للنمو الاقتصادي للبلاد وهي :

1– استراجية تنمية الصادرات خارج المحروقات : تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اذا لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد اجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول،و تغطية ما تحتاجه الواردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك او المثابرة لزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة، اما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها الدولة ان تسرف فوائض انتاجها المحلي، ما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الانتاج ومن ثم تكاليف . ونتيجة لتميز الاقتصادي الجزائري باحادية التصدير للمحروقات فانه مع التذبذبات والازمات التي يعرفها هذا القطاع اصبح

لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية الصدرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة اجراءات وتحفيزات التي من شانها النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه الاجراءات :[1]

– تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الزطنية .

– التسهيلات الضريبية والجمركية .

– استخدام الممؤسسات لترقية الصادرات الغير نفطية من خلال انشاء مجموعات مؤسسات وهيئات على غرار وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، انشاء المناطق الحرة، انشاء صندوق خاص لترقية الصادرات .

– تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات 2008 اطلق عليه "اوتيم اطس بورت " يتركز على تعزيز قدرات التصدير لدى العموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– اجراء اتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي .

2–استراتيجية تنمية قطاع الفلاحة :

يعتبر القطاع الفلاحي حساسا في الاقتصاد، لهذا اولته الجزائر اهتماما بارزا من خلال المخططات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد، وجاءت في شكل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية(2001_2004) ويليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2007–2013) والتي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يمكن ان يساهم بقوة وفعالية بالتوازي مع القطاعات الاخرى في عملية التنمية الشاملة، وتنمية الاقتصاد وتحقيق الامن الغذائي للسكان.

ان سياسة الفلاحة والتنمية الريفية تتركز على التدعيم الدائم للامن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية وتطوير وتنمية الاقاليم الفلاحية .

– وحقق قطاع الزراعة نتائج مقنعة خلال السنوات الاخيرة، فالانتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ انطلاق المخطط الوطني لزراعة والتنمية الريفية في عام 2000، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب والخضروات، والتمور والكروم، وتساهم الزراعة حوالي 12 بالمائة من الدخل الوطني من الدخل الوطني الخام، ويوفر هذا القطاع بطريق مباشرة أو غير مباشرة احتياجات 21 بالمائة من السكان،

[1] .**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار 2018 ص62 .

3- استراتيجية قطاع السياحة : يعتبر الاستثمار في قطاع السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى اليه كل المستثمر، يرجع ذلك لكون الجزئر تزخر بثروات هامة اذ ما استغلت بالطريقة المناسبة فانها ستصبح قطبا سياحيا عالميا، بالاضافة الى تعدد وتنوع المناطق والمناخ الجيد والدافئ طوال ايام السنة وضرورة اعتبار قطاع السياحة كقطاع له اولوية من طرف الدولة مما سيضمن مزايا وضمانات هامة، ويعود الاهتمام بالسياحة الى عامل اساسي وهو توفير احدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الاجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الاجانب اضافة الى هذا تعمل السياحة ايضا على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لانفاقها في مجالات ذات النفع العام وتساهم في تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات، وفي الجزائر فانه من المتوقع الوصول الى طاقة استعابية اضافية تقدر بـ115000 سرير، اي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر (57500+172500)-230000 منصب شغل جديد في آفاق 2030 .

- ✓ **افق السياحة الصحراوية في مخطط التهيئة السياحة افق 2030** :شرعت الدولة سنة 2000 في اعداد خطة حول تطوير السياحة، على شكل برنامج مستقبلي آفاق 2010 تحت عنوان مخطط اعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 ليأتي بعده مشروع جديد سمي 2013 لتحديد الاهداف والكمية والنوعية واجراءات دعم وتنمية استثمار السياحة، بالاضافة الى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013، غير انها ما تزال بعيدة عن التدفق السياحي، ما جعلها تقرر وضع استراتيجية سياحيةالى غاية 2025 المعدل الى غاية عام 2030 وهو الذي يتطلب 5 مراحل :
  - الأولى :تشخيص الاتجاهات العالمية والاشكاليات الراهنة .
  - الثانية :تحديد التوجيهات الاستراتيجية ،
  - الثالثة :تحديد الخطوط التوجيهية .
  - الرابعة : برنامج الاعمال ذات الاولوية (الانطلاقة 2000-2015) مخطط التهيئة السياحية
  - الخامسة : تحديد استراتيجيات الانجاز والمتابعة .
- ✓ **التحفيزات المقدمة لتنمية السياحة الصحراوية :** تمثل الاجراءات والتحفيزات كتخفيض اسعار الاقامات والنقل والاطعام في الصحراء وتسهيل معالجة ملفات التاشيرة للاجانب ن وتقييم اجراءات جديدة للوكالات من شانها تسهيل تنقل الافراد، اضافة انجاز قرى سياحية .

- ✓ **الاهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 :** يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية اللاطار المرجعي لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية والذي يترجم ارادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، اذ يتمثل جزء من مخطط تهيئة الاقليم في آفاق 2030 والذي يبرز الكيفية التي تعتزم الولة من خلالها القيام بالتوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية ن، ولدعم الايكولوجي .في اطار التنمية المستدامة فهو الامرآة التي تعكس مبتغى الدولى فيما يخص التنمية المستدامة، والذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين والقطاعات عن مشروعها السياحي، في محاولة منها في استقبال 11 الف سائح في آفاق 2030 والتي بدورها ترسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية وترقيتها من أجل ادراحها ضمن الشبكات الدولية كما انه تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك عدد اكبر من الفاعلين ومنهم على وجه الخصوص المجتع المحلي بالنشاط السياحي، والدفع بوضعي السياسة الاقتصادية الى الاستثمارات الضخمة في القطاعات الراكدة بادراج الاسلوب التشاركي غير ان قطاع السياحة لايزال قطاعا غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200مليون دولار .و تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا ،كما ان عدد السائحين لايتعدى نصف المليون اجنبي سنويا، ولاتمثل السياحة اكثر من 3 بالمائة من الصادرات .

4- استراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي

- ❖ **واقع الصناعة في الجزائر :** حسب التقرير التنمية الصناعية الصادر في 2016 تعتبر الجزائر من البلدان التي تولى اهتمام كبير لقطاع الصناعة، ومن بين الاقتصادات الاخذة في التصنيع، فقد اصدرت الجزائر تعديلات وو نصوص وتشريعات تحدد استراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الثلاثية : الانشاء، التنمية، الديمومة، سارية المفعول مع بداية 2017 . هذا ما يوضح توجه السياسة الاقتصادية المعتمدة نحو القطاع الصناعي كخيار استراتيجي من اجل تحقيق هدفها التنموي المتمثل في الوصول الى نمو اقتصادي يقدر بـ 7% في 2019، يبلغ عدد المؤسسات الصغيرو والمتوسطة الوطنية التي تشكل النسيج الانتاجي للاقتصاد الوطني مع نهاية 2015 حوالي 934529 مؤسسة بزيادة تقدر بأ 9.7% مقارنة بسنة 2014 كما ان قطاع الخاص فيها شكل 99.94 بالائة حيث 8.92 % منها تشتغل في قطاع الصناعة خارج المحروقات، مقابل 0.02 % مؤسسات عمومية حيث 46.54 % منها تنشط في القطاع خارج المحروقات ويشغل فيها 2371020

عامل، كما سجل القطاع الصناعي مع بداية 2016 تراجع طفيف في معدل النمو يقدر بـ 3.4 % مقابل 4.2 % في نفس الفترة من السنة 2015 .

و الاقتصاد الاخضر يعتبر فرصة لاعادة هيكلة الاقتصاد والدفع بالتنمية الصناعية نحو تخصصات استراتيجية، ويندرج النهوض بالاقتصاد الاخضر في سياق روح مخطط الاستثمار الجديد (2015_2019)الذي يولي اهمية للنهوض بالاستثمار وخلق الشركات والرفع من انتاجية القطاع الصناعي – دون قطاع المحروقات – لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر اعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الاستثمار وتحسن تنافسية الشركات وتدفع بالابتكار وتبني التكنولوجيات في اطار شركات هادفة .

- **استراتيجية تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي :** عملت السلطات الجزائري على تشجيع الاستثمار الاجنبي كبديل للتمويل بالمديونية التي وصلت خدماتها الى 72.5 % من الصادرات سنة 1996 وهذا بسن قوانين وتشريعات تكرس حرية الاستثمار وتوفير مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية مع تبسيط اجراءات الاستثمار وتقليلها وتعزيز هذا الاتجاه بالعديد من التدابير الرامية الى تحين المناخ الاستثماري مما ساعد في تطوير تدفقات الاستثمار الوافدة وتحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الاجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، اذ يعتبر الاستثمار الاجنبي احد المنافذ الرئيسية لانجاح سياسة الانعاش الصناعي والتنمية في الامد الطويل .

تسعى الجزائر الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر غير ان حجم الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة يبقى محدودا بالنظر الى الجهود المبدولة لتحسين مناخ الاستثمار والامكانيات الاستعابية التي تتوفر عليها البلاد وهذا ما اشار اليه التقرير الصادر عن البنك العلمي تحت عنوان القيام بالاعمال.

خاتمة الفصل

ادى الاعتماد المتزايد على الايرادات النفطية الخاضعة لتقلبات اسعارالبترول المرتبطة بالاسواق العالمية الى تعقيد السياسات المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر ،هذا ادى الى تكوين اقتصاد احادي الجانب والمورد مما جعله عرضة للصدملت الخارجية،فاصبح الاقتصاد رهين قطاع المحروقات فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة 95 بالمائة، فسبب تقدم الدول التنوع في صادراتها ،اما الدول النامية كالجزائر فهي تعتمد على التخصص، فلذا وجب التوجه نحو تفعيل الصادرات غير نفطية بالاهتمام بالقطاعات البديلة وبالتالي التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي ورفع القدرات الانتاجية للقطاعات ذات الميزة النسبية وتطويرها لتحل محل قطاع المحروقات .

الفصل الثالث

ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

لقد ادركت الجزائر ان الاعتماد الشبه الكلي على المحروقات في صادراتها نحو الخارج يعرضها للعديد من المخاطر نتيجة تدهور أسعار البترول في الاسواق الدولية، وتخوفها من الصدمات النفطية التي تؤدي الى انخفاض الصادرات وحدوث اختلالات على المستويين الداخلي والخارجي.

فأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهة الجزائر كبديل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترقيتها ودعمها والرفع من قدراتها التنافسية والنهوض بالاقتصاد الوطني المحلي خاصة لتجاوز الاحادية في التصدير، رغم المشاكل والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: علاقة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير في الجزائر.

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصديرفي الجزائرو سياسات دعمها و تطويرها و أساليب معالجتها .

المبحث الاول: علاقة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات خارج المحروقات

المطلب الاول: نبذة عن مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر.

اولا: نبذة عن مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، ليصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، ولقد تميز تطور هذه المؤسسات منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية نتطرق إليها كما يلي:

1- المرحلة الأولى (1963- 1983): إعتمدت الجزائر غداة الإستقلال النظام الإشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الإقتصادية للتنمية فأعطى الأولوية للقطاع العام على الخاص، مما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية[1]

2- المرحلة الثانية (1983- 1988): عرفت هذه المرحلة اشراك واسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة، وذلك باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، وهذا راجع للضرورة الإقتصادية والإجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة، فمنذ بداية الثمانينات ظهر إهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي.

وقد ظهر تصور جديد للسياسة الإقتصادية يتجه أساسا نحو الإنتقال من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد متفتح، فأصبح بذلك ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الاول (1980- 1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد عليها في إمتصاص حالات العجز المسجلة في العقدين السابقين.[2]

3- المرحلة الثالثة 1988- 1995: أهم ما ميز هذه المرحلة هو الظرف السيئ الذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني، والاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم

---

[1] . **أبو بكر بوسالم، وآخرون،** ملتقى وطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص4 .

[2] . **عثمان مباركة، بجقينة مصطفى،** ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجازئر، واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجمفة، العدد الاقتصادي -35(02)، ص288.

هذه الأوضاع شهد قطاع (م ص م) تطورا ملحوظا عن طريق جملة من القوانين والمراسيم التي تهدف لتشجيع الاستثمار الخاص كما يلي:

– صدر قانون القرض والنقد في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدا حرية الاستثمار الوطني الخاص والاجنبي وحرية الشراكة.

– صدور قانون ترقية الاستثمار في 10– 03– 1993 لتعزيز ارادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الإستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها.

4– المرحلة الرابعة 1995– 2016: تميزت هذه المرحلة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، هذا فضلا عن التوجهات الاقتصادية الدولية نحو العولمة واقتصاد السوق و، نظرا للدور الكبير الذي أدته (م ص م) في النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، فان الجزائر وادراكا منها بأهمية الدور المرتقب لنشاط هذه المؤسسات أولتها اهتماما كبيرا في سبيل نموها واستمرارها، تجسد ذلك من خلال إصدار:

- ✓ اصدار الامر رقم 01– 03 بتاريخ 08/20/ 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث حدد النظام العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات[1]، تم بموجب هذا القانون إنشاء هيئتين اساسيتين للاستثمار: المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ✓ القانون رقم 01– 18 بتاريخ 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على تشخيص ودراسة محيط هذا القطاع، سواء كان ماليا، قانونيا أو ماديا، وبالتالي تحديد كل المعوقات , حددت فيه الأهداف التي تطمح لتحقيقها , يأتي على رأسها التخفيف من حدة البطالة، المساهمة في خلق محيط استثماري من شأنه أن يستقطب مزيدا من الأموال سواء كانت محلية أو اجنبية.
- ✓ القانون رقم 05– 16 المؤرخ في 2005/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006 الذي نص على إلغاء الدفع الجزافي نهائيا واعفاء المؤسسات المصدرة من دفع الضريبة على أرباح الشركات، مما يعد إشارة قوية في اتجاه (م ص م) لتشجيعها على الاستثمار واحداث مناصب

[1] .**المادة 1 من الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 5.

شغل، كما يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 124_ 302 وعنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل (م ص م).

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08 _ 98 بتاريخ 24 مارس 2008[1] المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار الذي يبدي المستثمر من خلاله رغبته في انجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات.
- ✓ الامر رقم 09- 01 بتاريخ 2009/07/22 المتضمن قانون المالية لسنة 2009 حيث تم استحداث مركز خاص لتسيير الضرائب ومراكز الجوارية لمتابعة الأنشطة الإنتاجية، بغية تخصيص حيز اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح كيفيات التعامل مع مصالح الضرائب والبنوك، كما تم إنشاء صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في راسمال (م ص م) التي ينشئها الشباب المقاولون.[2]
- ✓ الامر 10- 01 بتاريخ2010/08/26 [3]المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الذي نص على ضرورة بذل الدولة لمزيد من المجهودات فيما يخص محاربة تبييض الأموال وذلك بالمحافظة على رؤوس الأموال الوطنية من أجل استغلالها بصفة عقلانية واعادة استثمارها من جديد.[4]

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرفي الفترة 2010- 2018

ان اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتغيرات الكبيرة التي حدثت في الجزائر جعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة محسوسة، ويعود هذا الى السياسة المنتهجة من طرف الدولة وتطور حس المقاولة لدى شباب خريجي الجامعات خاصة.

---

[1]. **المرسوم التنفيذي رقم 08 _98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429هـ الموافق 24 مارس سنة 2008** المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 26 مارس، 2008، ص3.

[2]. **القانون رقم 09 _0 المؤ رخ في 29 رجب عام 1430هـ الموافق 22 جويلية سنة 2009** المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص21 .

[3]. **الأمر رقم 10_01 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431هـ الموافق 26 أوت سنة 2010** المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة دة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في 29 أوت 2010، ص.4

[4].المادة 04 من الامر 10- 01،**نفس المرجع السبق**، ص4 .

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختلالات في التوزيع من الناحية القانونية حيث تميل الكفة للم ص وم الخاصة من حيث التعداد تليها مؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

الجدول رقم(08): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية السداسي الاول لسنة2018

	نوع (م ص م)	عدد (م ص م)	النسبة المئوية
1	(م ص م) الخاصة		
	شخص معنوي	628219	57,48
	شخص طبيعي وتنقسم الى:	464689	142,5
	مهن حرة	223195	20.42
	نشاطات حرفية	241494	22,09
	المجموع 1	1092908	99.98
2	(م ص م) العمومية		
	شخص معنوي	262	0,02

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33, November 2018, P: 08.**

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان:

بلغ العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى غاية نهاية نوفمبر 2018: 1093170 مؤسسة، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 262 مؤسسة أي بنسبة 0,02 بالمائة، وكانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص فبلغ عدد م ص م 1092908 مؤسسة اي بنسبة 99,98 بالمائة.

2 - توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم:

تتقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الى ثلاث انواع: مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الى غاية نهاية السداسي الاول لسنة 2018.

انواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة (توظف اقل من 10 عمال)	1068027	**97,7**
مؤسسة صغيرة (توظف من 10 الى 49 عامل)	21863	**2,00**
مؤسسة متوسطة (توظف من 50 الى 249 عامل)	3280	**0,30**
المجموع	1093170	100

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME, op.cit, P: 08.**

الشكل رقم (03) :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الى غاية نهاية السداسي الاول لسنة 2018

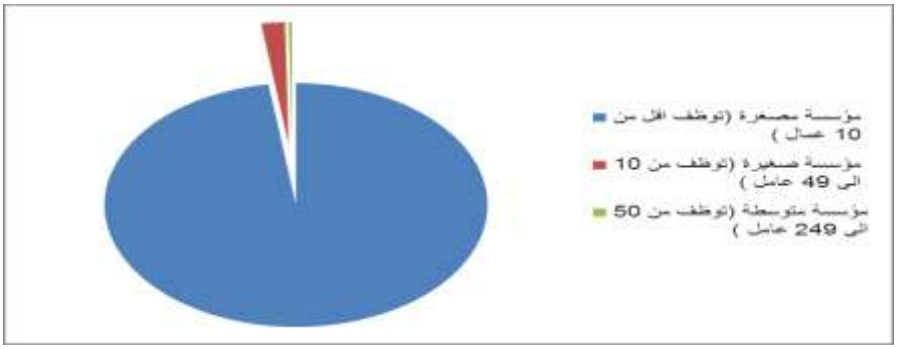

المصدر : من اعداد الطالبة .

في نهاية السداسي الاول لسنة 2018، بلغت نسبة المؤسسات المصغرة 97,7 % من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسيطر بقوة على النسيج الاقتصادي الوطني، ثم تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,00%، واخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة 0,30 %.

3-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2018 .

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة المئوية
زراعة	6877	96	6973	**1,11**
طاقة ومناجم	2936	2	2938	**0,47**
بناء واشغال عمومية	182477	24	182501	**29,04**
الصناعة	97728	75	97803	**15,56**
خدمات	338301	65	338266	**53,82**
المجموع	**628219**	**262**	**628481**	**100**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME, op.cit, P: 09.**

شكل رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2018

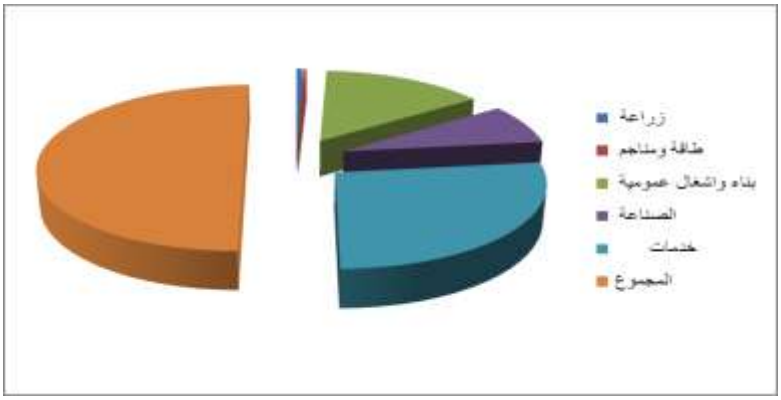

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود اختلاف واضح في توزيع الم ص م حسب طبيعة النشاط، حيث نجد ان نصفها ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 53,82 %، وهذا ان دل انما يدل على وجود تسهيلات في هذا المجال بالنسبة للمستثمر، وانخفاض درجة الخطورة فيه ن اما المرتبة الثانية فترجع لقطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 29,04 % وذلك راجع الى التشجيع المقدم من طرف الدولة للمقاولين، ثم تليها القطاعات الاخرى الصناعة ب 15,56 %، الزراعة بأن1,11 %، واخيرا قطاع الطاقة والمناجم ب نسبة: 0,47 %.

4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (11): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط لسنة 2018

الناحية الجغرافية	عدد المً ص م	النسبة التمركز
الشمال	438260	70
الهضاب العليا	136899	22
الجنوب	53060	8
المجموع	**628219**	**100**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit , P: 11.**

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب المؤسسات تتمركز في الشمال بنسبة 70%، نظرا للتوزيع الجغرافي للسكان، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22 % واخيرا منطقة الجنوب بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 8 %.

5- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (12) : كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة.

الناحية	عدد ال م ص م خلال س2018/1	عدد السكان بكل ولاية(2008)	الكثافة	عدد السكان بكل ولاية(2008)	الكثافة
الشمال	438260	21075874	21	25540869	**17**
الهضاب العليا	136899	9765202	14	11833993	**11**
الجنوب	53060	3238954	16	3925137	**13**
شخص معنوي	628219	34080030	18	41300000	**15**
العدد الاجمالي ل م ص م	1093170	-	-	41300000	**26**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit , P: 12 .
la démographie au 1 er janvier 2017 par wilaya par rapport à la structure du (RGPH 2008)

حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فان النمو الديمغرافي للسكان بلغ 41,6 مليون نسمة الى غاية 2017/01/01 ,فان المتوسط الوطني ل (م ص م) حدد ب: 26 مؤسسة لكل1000 نسمة.حيث انخفضت النسبة الوطنية الى 15 مؤسسة لكل 1000 نسمة بالنسبة الم ص م نوع: شخص معنوي، و عرفت تباين من ناحية جغرافية الى اخرى كما يلي:

- ✓ 17 م ص م خاصة لكل 1000 نسمة في الشمال.
- ✓ 11م ص م خاصة لكل 1000 نسمة في الهضاب العليا للبلاد.
- ✓ 13 م ص م خاصة لكل 1000 نسمة في الجنوب.

6-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010- 2018:

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا بارزا منذ صدور القانون التوجيهي لل م ص وم سنة 2001، الذي وضع الاطار القانوني لتنظيمها وترقيتها وتطويرها حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010- 2018**

السنوات	العدد الاجمالي لل م ص م
2010	607297
2011	659309
2012	711832
2013	777 818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621

1089060	**2017**
1093170	**2018**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement,bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit , P: 13

الشكل رقم (05) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2010 -2018 .

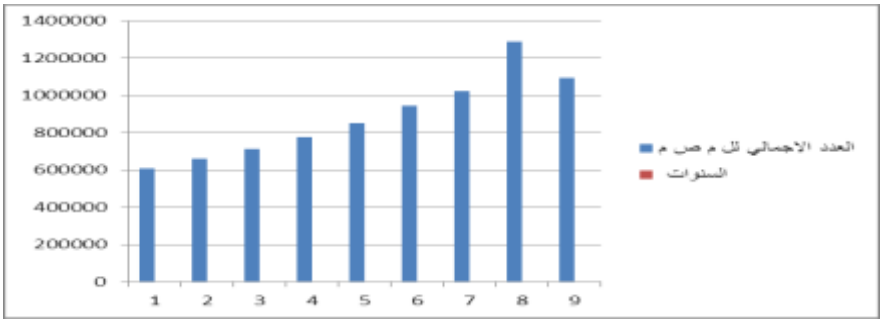

المصدر : من اعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 607297 مؤسسة سنة 2010 الى 1093170 سنة 2018، حيث انه خلال هذه الفترة تم انشاء 485873 مؤسسة جديدة وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع، من خلال مختلف الاجراءات التحفيزية التي تهدف الى تنمية هذا النوع من القطاع، وانشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، لتهيئة المحيط المناسب والظروف المواتية لترقية نشاطها، وذلك من خلال انشاء هياكل خاصة بها وسن قوانين تهدف الى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وصولا الى القانون التوجيهي المكمل له الصادر سنة 2017.

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علاقته بتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن تنويع مصادر الثروة من أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق التميز والإضافة، غير أن واقعها في الجزائر مناقض تماما لما هو منتظر منه، نظرا لتبعية الصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات (صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) هامشية من إجمالي الصادرات. الجدول التالي يوضح العلاقة التي تربط تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010– 2018 كالتالي:

الجدول رقم (14): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات 2010- 2018 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور	تطور الصادرات خارج المحروقات	نسبة التطور
2010	619072	5 ،37	1632	53 ،09
2011	659309	6 ،49	2066	26 ،59
2012	711832	7 ،96	2048	-0 ،87
2013	777816	9 ،26	2165	5 ،71
2014	852053	9 ،54	2582	19 ،26
2015	993456	9 ،68	1969	-23 ،74
2016	1102262	9 ،42	1805	-8 ،32
2017	3107450	5 ،07	1930	6 ،72
2018	1093170	1 ،73	2830	46 ،63

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات الجداول السابقة.

الملاحظ من الجدول اعلاه ان تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010- 2018 بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج المحروقات يوصف بالطفيف، حيث توجد علاقة ترابط ضعيفة بين التطورين، حيث انه سجل تراجع في 2015 و2016 بنسبة 23,74 و8,32 رغم استمرار ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوالي من نفس الفترة، وهذا راجع الى غياب استراتيجية التوسع الخارجي لهذه المؤسسات وعدم الاهتمام بالاسواق الخارجية وكذا عدم فعاليتها في التصدير الكلي وعدم إمكانية تسويق المنتج في الأسواق الدولية لضعف الميزة التنافسية وغياب عنصر الجودة , رغم القوانين و البرامج التي قامت الدولة بوضعها من اجل تاهيل و دعم هذه المؤسسات .

ففي نفس السياق :

قال وزير التجارة السعيد جلاب بأن الجزائر "جاهزة تقريبا" لتدويل منتجاتها، وستكون سنة 2019، عاما وطنيا للصادرات خارج المحروقات.

وقال جلاب خلال ندوة صحفية عقدت على هامش الصالون الدولي للنقل واللوجستيك "كل شيء جاهز لتعزيز الصادرات وسوف نعلن 2019 سنة للصادرات خارج المحروقات"، حيث تمتد فعاليات الصالون الدولي للنقل واللوجستيك (لوجيستيكال 2018) من 26 إلى 29 نوفمبر بقصر المعارض بالجزائر.

واعتبر الوزير بأن الجزائر لديها كل الإمكانيات للتموقع في الأسواق الأجنبية، مضيفا "لدينا البنية التحتية الضرورية، والتنوع الصناعي والفلاحي الذي سيسمح لنا بإقحام منتجاتنا في الأسواق الأجنبية."

وأوضح الوزير أن تنقلاته في الخارج خلال الآونة الأخيرة سمحت له باستكشاف الأسواق من أجل فرض المنتوج المحلي دوليا.

وإلى جانب الأسواق الأوروبية التي تطلب بقوة المنتجات الجزائرية خصوصا الفلاحية منها ومنتجات الصناعة الغذائية، كما أكد الوزير بأن المتعاملين في مجال التصدير قادرين على التوجه نحو مناطق أخرى من العالم لا سيما إفريقيا وأمريكا الشمالية وروسيا وآسيا.

وبالنسبة لوزير التجارة، فإن الصادرات خارج المحروقات ستمكن البلاد من تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تقليص اعتمادها الكبير على المحروقات.

وأضاف بأن "انجاح الصادرات يعد استدامة للتنمية الاقتصادية للجزائر.."

من جانب آخر، تطرق إلى دور اللوجستيك في ترقية الصادرات مدعما ذلك بقوله أن دفع الصادرات دون خدمات اللوجستيك ضرب من المستحيل."

وأكد جلاب بأن "اللوجستيك هو المحور المركزي لتعزيز الصادرات، لأنه إذا كنا نطمح إلى المنافسة في الأسواق الدولية، يجب علينا احترام التوقيت والسعر والجودة، وهذه المعايير الثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقطاع اللوجستيك"، وفي نفس السياق، تباحث جلاب مع العارضين تأثير تكاليف الخدمات اللوجستية على السعر النهائي للمنتج، وأوصى بتكييف قواعد التنافسية التي من شأنها تحسين استخدام الأدوات لمراقبة تأثير تكاليف الخدمات في سلسلة النقل التي يتكبدها المتعاملون الاقتصاديون الناشطون في مجال التصدير.

ومن أجل خفض التكاليف، مع تحسين جودة الخدمات، أكد الوزير على الأثر الإيجابي للمنافسة بين مختلف الشركات في هذا المجال التي ينبغي أن تكون لفائدة المصدر

وتابع جلاب: " لاحظنا في هذا الصالون عددا من شركات اللوجستيك الناجحة من القطاعين العمومي والخاص مما يخلق المنافسة ويساهم في تخفيض أسعار الخدمات لفائدة الشركات المصدرة"

وبالإضافة إلى ذلك، تطرق الوزير الى مساهمة الدولة في دعم ال الموقعة مؤخرا بين وزارة النقل ومختلف شركات اللوجستيك منها مجمع "لوجي ترانس."

المصدر: الموقع الالكتروني : w.w.w/radioalgerie.dz تم الاطلاع عليه في: 2020/08/17.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير في الجزائر

المطلب الاول: تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي

اولا: تطور اسعار النفط

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، وتتميز الأسعار السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار، ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية في العالم سواء الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، ويمكن ابراز تطور اسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 إلى ثلاثة فترات مختلفة تخللها حدوث صدمتين نفطيتين، تتمثل الصدمة الأولى في تراجع الأسعار في2009 إثر حدوث الأزمة المالية العالمية في 2008 (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية)، بينما حدثت الصدمة الثانية في 2014، وكانت تداعياتها أكبر على الاقتصاد الوطني مقارنة بالصدمة الأولى.تتلخص هذه الفترات كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور اسعار النفط خلال الفترة 2000– 2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اسعار النفط	27,60	23,12	24,36	28,10	36,05	50,59	61,00	74,43	**98,45**
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اسعار النفط	62,20	80,01	112,6	111,39	109,17	99,32	52,46	44,8	**50,83**

المصدر: قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– **الوزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية 2018**، ص 43.

الشكل رقم (06) : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2017 .

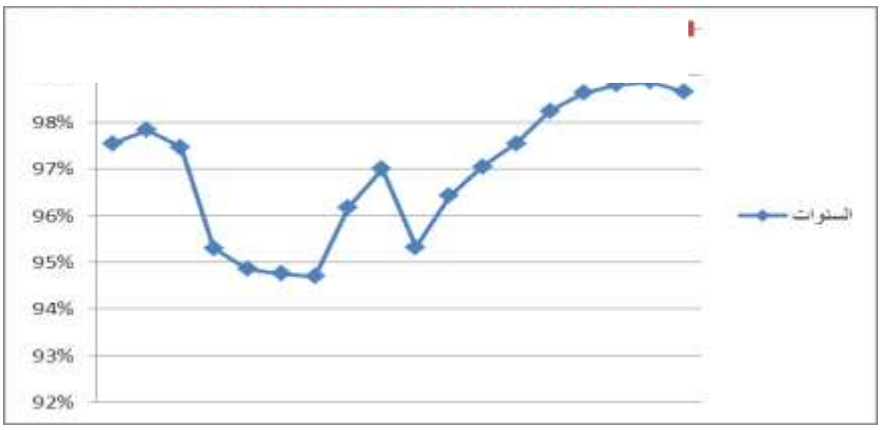

المصدر: من إعداد الطالبة

وترجع أسباب الصدمة الأخيرة إلى مجموعة من العوامل التي فرضت عدة ضغوط وخاصة على الاسعار، ويمكن ذكرها فيما يلي: زيادة العرض وانخفاض الطلب، ارتفاع قيمة الدولار الامريكي، العامل السياسي حيث اصبحت تستعمل اسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول. ازمة اسعار النفط هذه خلفت عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت آثار سلبية في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي: الموازنة العامة للدولة، الناتج الاجمالي المحلي، التجارة الخارجية، المديونية الخارجية، وسعر الصرف الدينار والقدرة الشرائية.

ثانيا: مخاطر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط

ان التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات تجعل الاقتصاد الجزائري مهدد بتدهور عائدات الصادرات، فهذا القطاع يمثل 3/1 الناتج الاجمالي، ويمده ب 3/2 ايرادات الموازنة، 98 بالمائة من ايراداته الخارجية،وهذا ما ترتب عنه جملة من المخاطر نتيجة التركيز شبه الكلي على الصادرات من النفط، والتي نذكر منها ما يلي: [1]

1- مخاطر تقلبات الاسعار والازمات المالية:

ان الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية يؤثر في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية واللوازم من وسائل الانتاج من الخارج، وقد ادت الانخفاضات المفاجئة في اسعار النفط الى احداث اثر سلبي على الاقتصاديات النفطية، وهذا اثر على ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي وسجل عجز في الناتج المحلي الاجمالي.

2- مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي لدولة:

بفعل المقايضة التي الشركات الكبرى للدول الصناعية على دور الدولة في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها ,

3- مخاطر النضوب النفطي وارتفاع تكاليف الانتاج:

ان الموارد النفطية هي طاقة غير متجددة ومعرضة للنفاذ نتيجة استخراجها باستمرار، فيجب القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب المستمر لتعزيز المخزون الاحتياطي واستهلاكه بعقلانية.

[1] **محمد بن ساحة** ، أ ثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 103.

ملاحظة: مما سبق ذكره نستنتج ان الاعتماد الكلي على النفط لن يدوم ولهذا يجب التوجه الى بديل دائم يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويضمن خاصة ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، نعني بالذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: دوافع اللجوء الى ترقية الصادرات خارج المحروقات

ان انخفاض اسعار النفط ادى في الحقيقة الامر الى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الاسعار وتزايد البطالة هذا ويرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية لمجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

1- النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة الى زيادة النزعة الحمائية امام وارداتها من كافة السلع الاولية والصناعية، نتيجة للالزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينيات بالاضافة الى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية الى ان تبني القيود الحمائية غير التعرفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد اثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينيات على صادرات الدول النامية.

2- معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة اساسية الى اتجاه اسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الى دول نامية الى ارتفاع شديد، باستثناء البترول الى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في اسعار المواد الاولية الى تراجع الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدم بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد المستخدمة لانتاج الوحدة من السلع الصناعية

3- الدين الخارجي: لقد تزايدت اعباء الديون الخارجية في الفترة الاخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد الحساب الجاري تترب عليه ضرورة لجوء الدول للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الراسمالية ويترتب عليه زيادة ارقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزمات واعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الامر الذي ينعكس في النهاية الى زيادة العجز في الحساب الجاري وهكذا يزداد الامر نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الاونة الاخيرة من الازمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية.

مما سبق يتضح لنا ان السبيل الى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير والاستراتجيات التسويق الدولي له ولا شك ان العالم اليوم يمر بتغيرات سريعة تعكس تباين

مستويات الانتاج والاداء الصناعي للدول المختلفة الامر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم واساليب التسويق الخارجي للدول النامية.[1]

ولهذا سنتطرق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في تنمية وتشجيع التصدير كبديل للنهوض ونمو الاقتصاد المحلي الجزائري.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوار كبيرا في الحياة الاقتصادية للدول، وخاصة في زيادة صادرات هاته الدول نحو العالم الخارجي، وبالتالي تحسين المؤشرات الاقتصادية الكمية ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية[2] عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبول و رواج في الاسواق الخارجية .

إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعرف محدودية واضحة و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (16) : قطاعات النشاط المهيمنة من طرف الم ص م مقارنة بالصادرات خارج المحروقات

قطاعات النشاط المهيمنة من طرف الم ص م	النسبة%	التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات	النسبة%
الخدمات	53	منتجات نصف مصنعة	71
بناء و اشغال	29	المواد الغذائية	13
صناعة	15	المواد الاولية	12
زراعة	1	السلع الاستهلاكية	3
طاقة و مناجم	0,4	التجهيزات الصناعية	1

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة .

من خلال الجدول أعلاه ،و الذي بني استنادا الى معطيات الجداول السابقة المتضمن قطاعات النشاط المهيمنة من طرف الم ص م ،والصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2018 ،نريد توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التصدير خارج قطاع المحروقات ،حيث نلاحظ مايلي :

[1] **سليمان بوفاسة، موسى سعداوي**، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، دارسة عن ولاية المدية– .مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،العدد 31-2015 ،ص-ص 45-46 .

توجهات قطاعات النشاط المهيمنة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متوجهة بشكل كبير نحو قطاع الخدمات بنسبة 53% ، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة29%وهي القطاعات البعيدة كل البعد عن التصدير و هو ما يفسر ضعف و هامشية التصدير خارج المحروقات في الجزائر بسبب تركز هذه المشروعات في قطاعات محلية النشاط فقط. لتبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير محصورة في ثلاث قطاعات متمثلة وبنسب شبه منعدمة في قطاع الصناعة و الذي بدوره يتمثل في الصناعات الغذائية المتجسدة في العجائن و العصائر والمشروبات و قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي تتمثل منتجاته في الخضر و الفواكه.

أما القطاع الأخير فيتمثل في الطاقة و المناجم حيث يتجسد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الصناعات الأستخراجية بسبب هيمنة المؤسسات الكبرى .

و من جهة نلاحظ ان :

المنتجات النصف مصنعة تمثل 71%حيث تتكون في مجملها من مشتقات البترول كالزيوت البترولية و المواد الآتية من تقطيرالنفط .

تمثل المواد الغذائية نسبة 13 % وهي نسبة ضئيلة وتتمثل في سلع زراعية كسكر القصب او الشمندرو التمور و العجائن ومشتقاتها و بعض العصائرو المشروبات الغازية .

تمثل السلع الاستهلاكية نسبة 3 %وهي نسبة ضئيلة جدا و تتمثل في اسلاك التوصيل و آلات الغسيل اما التجهيزات الصناعية فتشكل ما نسبته 1 وتتمثل في منتجات تحويل الحديد و النحاس و الرصاص .

وكحوصلة يمكن القول ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزئرية في التصدير خارج المحروقات جد ضعيفة و محدودة حيث تمثل نسبة مجهريه وتتركز في قطاعات محلية النشاط كالخدمات و البناء و الأشغال العمومية ما يجعلها بعيدة عن التجارة الخارجية و هذا راجع الى عدة مشاكل و معيقات تحول دون تطورها .

بينما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا و بين 40 – 46% في الدنمارك و سويسرا ، و 30 % في فرنسا و النرويج و هولندا ، وتصل إلى 40 % في كوريا و بلدان شرق أسيا و الى 50 % في الصين و ترتفع هذه الحصة اذا تضمنت الاحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما في حالة الصادرات من الصادرات .

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير في الجزائر وسياسات دعمها وتطويرها و أساليب معالجتها .

المطلب الاول: سياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الإقتصادية نظرا لمساهمتها في خلق مناصب شغل وترقية صادرات البلد وزيادة الناتج الداخلي الخام وخلق الثروة، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات عن طريق مجموعة من القوانين والهيئات وأساليب الدعم.

الفرع الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنت الدولة عدة مراسيم وقوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:

اولا: مرسوم تنفيذي رقم 94- 211 الموافق ل 1994/07/18: يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، طبقا لأحكام الدستور إعداد الإستراتيجية على المديين المتوسط والطويل، لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات وتطويرها وتنويعها وترقيتها في إطار تحقيق الأهداف الإقتصادية للحكومة ويقترح هذه الإستراتيجية وينفذها .

و تتمثل مهمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير حسب **المادة 11** من المرسوم التنفيذي **94- 211** فيما يلي:

- يدرس ويبادر بأي تدبير من شأنه أن يطور أي شكل من أشكال الشراكة قصد تعزيز القدرات التقنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وادراج تطورها ضمن حركية تكامل اقتصادي وجهوي ودولي [1].
- يدرس ويقترح أي تدبير يتعلق بتعزيز قدرات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يدرس ويقترح وينفذ أي تدبير يرمي إلى تنظيم حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية وترقية ذلك.[2]

ثانيا: قانون 01- 18 الموافق ل 12 ديسمبر 2001: يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد نص على ما يلي:

---

[1] .**مرسوم تنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 1994/07/18**، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 20 جويلية 1994، ص-ص 14- 17.

[2] .**مرسوم تنفيذي رقم.94- 211** مرجع سبق ذكره، ص- ص 14- 17.

المادة 1: يهدف هذا القانون الى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها.

المادة 2: ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات.

المادة 3: يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر طبقا لمهامها وصلاحياتها باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: قانون رقم 17- 02 المؤرخ في 2017/01/10: يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهدف هذا القانون حسب **المادة 01** من النفس القانون الى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والانتماء والديمومة، وحددت **المادة 02** من نفس القانون الأهداف العامة الآتية:

- يبعث النمو الاقتصادي.
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لاسيما المبتكرة منها والمحافظة على ديمومتها.
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير.
- ترقية ثقافة المقاولة.
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة [1].

الفرع الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قصد إنشاء ومتابعة سير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظر لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني فقد تم إنشاء العديد من الهيئات والوكالات من أبرزها:

1- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الاستثمار:

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبار من سنة 1993 وذلك من اجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010

[1] .**مرسوم تنفيذي رقم 17- 02 المؤرخ في 2017/01/10** يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، ص 05 .

والإشراف والإشراف والتطوير لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يسعى إلى الريادة وأنشئت تحت ادارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحضنات الاعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المشاتل وحاضنات الاعمال: و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث اشكال هي: [1]

المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم، بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية

نزل المؤسسات: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

مراكز التسهيل:

هي "مؤسسات ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، وتتوخى مراكز التسهيل الأهداف التالية: [2]

- ✓ وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين،
- ✓ تسيير الملفات التي تحضي بمساعدة الصناديق المنشاة لدى وزارة الوصية، مع تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واسترادها.
- ✓ تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، والحث على تثمين البحث والكفاءات البشرية.
- ✓ تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني الدولي.
- ✓ وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية: [3]

[1] **المرسوم التنفيذي** رقم 78-03 المؤرخ في 2003/25/04 المتضمن القانون الأساسي لدور الحضانة للمنشآت ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 26 فبراير 2003 ، العدد 13 ، ص. 14.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/04/25** ، بشأن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تيسير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية بتاريخ 26 فبراير 2003 ، عدد 13 ، ص. 18-19.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 03-79**، المؤرخ في 2003/04/25، المرجع السابق ، ص. 19.

- ✓ دراسة الملفات المقدمة من طرف حاملي المشاريع والاشراف على متابعتها، وتسجيد اهتمام اصحاب المشاريع في اهداف عملية بتوجيههم حسب مسارهم المهني، ومساعدتهم على تخطي العراقيل اثناء مرحلة التأسيس.
- ✓ مرافقة اصحاب المشاريع والمقولين في ميدان التكوين والتسيير، وتشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بمختلف وسائل الاتصال.
- ✓ دعم تطوير القدرات التنافسية والمساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق

2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة اخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه: [1]

ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالمصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

تشجيع وترقية انشاء جمعيات مهنية جديدة، وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات ارباب العمل وبصفة عامة من الفضاءات الوسطية التي تسمح باعداد واستراتجيات لتطوير القطاع.

الفرع الثالث : الجهات والمؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والجهات التابعة لها ، هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تلعب دورًا فاعلاً في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومنها:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لانعاش القطاع الشباني من خلال انشاء مؤسسات مصغرة لانتاج السلع والخدمات،

المرسوم التنفيذي رقم 80-03 المؤرخ في 2003/25/04 بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 2003/04/26 ، العدد 13 ، ص.

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي **رقم 296 – 96** المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي تخضع لسطلة الوزير الاول، ويتولى وزير التشغيل والضمان الاجتماعي المتبعة العملية لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، ولها فروع جهوية ومحلية عبر التراب الوطني، [1]

الوكالة ترغب في الاتصال المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:[2]

- ❖ الدعم وتقديم استشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ❖ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ولا سيما منها الاعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها.
- ❖ تتابع المشاريع التي ينجزها الشباب اصحاب المشاريع في اطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمار، وتشجع كل الاعمال والتدابير الرامية الى ترقية احداث الانشطة وتوسيعها.
- ❖ اتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لاصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- ❖ تقديم الاستشارات لاصحاب المشاريع والمتعلقة بالتركيب المالي ورصد القروض، وتحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- ❖ اقامة علاقة مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجازها واستغلالها.
- ❖ تكلف جهات مختصة باعداد دراسات جدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لاصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ 1996/09/08، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، .

[1].الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لمؤرخة في 11 سبتمبر 1996، العدد 52، ص12

2- **المرسوم التنفيذي رقم 03-288** المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 سبتمبر 2003، العدد 54، ص 6 .

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وفقًا للإحصاءات التي قدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الرسمي ، لديك خلال سنة 2016 تمويل قرابة 11262 مشروع موزع حسب النسب التالية:

- ✓ 66 % من المشاريع الممولة الموجه للشباب خاريجي مراكز التكوين المهني
- ✓ 18 % من المشاريع الممولة الموجه لخريجي الجامعات
- ✓ 65 % من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها اقل من 5 ملايين دينار.
- ✓ و تمول 14 % من المشاريع للنساء
- ✓ 92 % من الممولين لا تتجاوز سنهم 35 سنة.

2- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) وكالة تشجيع ودعم الاستثمار (APSI)

أ- وكالة ترقية ودعم الاستثمار:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بتشجيع الاستثمار ، وهي وكالة تحت إشراف رئيس الوزراء ، وهي مكلفة بمساعدة قادة المشاريع على استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ استثماراتهم ، ولا سيما تلك المتعلقة بالأنشطة المنظمة ، والتأكد من الوفاء بهذه المواعيد النهائية القانونية. من خلال إنشاء شبكة موحدة تضم الإدارات والاهتمامات ذات الصلة بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.[1]

ب- الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار (ANDI):

نظرا لبعض الصعوبات التي تعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن اجل استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات سنة 2001 بموجب الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 93 12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 10 اكتوبر1993،العدد64 ،ص05 .

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، جاءت لتنوب عن وكالة ترقية ودعم الاستثمار، تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة الى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها، حيث اوكلت لها عدة مهم أهما: [1]

- ✓ ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات.
- ✓ منح مزايا المرتبطة بالاستثمار
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ✓ التأكد من الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

3- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي هيئة ذات طابع خاص تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية و المالية أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم96- 232 المؤرخ في 1996/06/26 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة و هدفها

التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، ، وذلك بوضع و برابج تحارب البطالة والفقر والتهميش [2].

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعريف بالوكالة: لقد تم استحداث منظومة جديدة لقرض المصغر داخل حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهذه المهمة، وهي وكالة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، وتم انشاؤها بموجب القانون التنفيذي رقم **04- 14** المؤرخ في 22 يناير 2004، وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية: [3]

- تسيير القرض المصغر.
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيد انشطتهم
- تنمح قروض بدون مكافاة.

[1] .**الامر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2001** : لمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في22اوت 2001، العدد 47، ص- ص 05-07 .

[2] .**الامر 01- 03** المؤرخ في 20 اوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[3] .**الامر 01- 03** المؤرخ في 20 أوت 2001، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض

تتضمن متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بتنفيد مشاريعهم.

و حسب اخر الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فان الوكالة منحت حوالي 801513 قرض موزعة على مختلف القطاعات، وذلك منذ انشاءها الى غاية 13 اوت 2017.

5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

انشات بموجب القانون التنفيذي رقم **05- 165** المؤرخ في 03- 05- 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و التوسطة وترقية الاستثمار، وهي ادة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام التالية: [1]

- تنفيذ استراتجيات القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- تقييم النجاعة تنفيد البرامج القطاعية واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديمغرافية للمؤسسات (انشاء- توقف- تغير النشاط).
- القيام بدراسة متعلقة بالمؤسسات.
- التنسيق مع الهيئات المعنية لابتكار التكنولوجي.
- جمع واستغلال وايصال المعلومات الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.
- التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية حول مختلف البرامج المتعلقة باعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 322-96 المؤرخ 29 يونيو 1996** ، 30 ، ولا سيما إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 30 يونيو 1996 ، العدد 40 ، ص 19.

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت الحكومة الجزائرية للرفع من مستوي اداء الم ص م بوضع عدة برامج لتأهيلها وفيما يلي عرض لأهمها:

أولا :**البرامج الوطنية:**

يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تحسين أدائه قصد مواكبة التيار الاقتصادي العالمي ومستوى المنافسة، لذا عملت السلطات على توفير إطار اقتصادي بوضع أدوات تشجيع على تكوين مؤسسات جوارية عن طريق المناولة، وبرامج تأهيل تسمح بالرفع من تنافسية المؤسسات على أساس قواعد السوق.

أ- ترقية المناولة والشراكة:

تحتل المناولة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نمو ملحوظ في الإنتاجية، ويمكن أن تعرف بأنها "فن أداء أحسن منتوج وبأقل تكلفة"، إذ أصبحت في أيامنا أداة إستراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة، إنشاء مناصب الشغل بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة، إذ تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصصها، في حين تركز المؤسسات الكبرى على إنتاجها الأساسي[1]

وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وذلك بإنشاء ما يلي:

المجلس الوطني لترقية المناولة:

بمقتضى القانون **رقم 1**- 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم المجلس الوطني بالمهام التالية:

- يقترح كل تدبير من شانه تحقيق اندماج احسن للاقتصاد الوطني.
- يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن تيار العالمي للمناولة.
- يقوم بترقية عمليات الشراكة مع الكبار الامرين بالسحب جزائريين كانوا ام اجانب.
- ينسق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

[1] . **آسيا شيبان:** دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر" ، مذكرة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص60.

- يشجع على تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.[1]

ب – البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو عبارة عن مجموعة من الإجرءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظمية، الانتاجية الاستثمارية التسويقية.[2]

وهو برنامج وطني مخصص لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من 20 عاملا، قامت بتسجيده وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبتاريخ 23 جويلية 2003 وافق عليه مجلس الحكومة، وكذلك مجلس الوزارء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004 مدته عشر سنوات، حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 10 مليار دج ويندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ القانون التوجيهي رقم 18 – 01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، وفي شهر فيفري 2007 اعلنت الوزارة الانطلاق الرسمي لتنفيد البرنامج.[3]

ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول اربع مستويات:

العمليات القطاعية:

يتم انجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الانتاجية، بالاضافة الى دراسات استراتجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات ووضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفروع وتاهيل محيطها.

العمليات الجهوية:

تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية، بهدف تطوير القطاع باستغلال الامكانيات المحلية، حيث يتم تشخيصه ثم تحديد الانشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة، وتوضع لها خطط تاهيل ولائية.

---

[1] **المرسوم التنفيذي 03– 188**، المؤرخ في 20 صفر العام 1424 الموافق لـ: 2003/04/22، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه، ص 09.

[2] . محمد الصالح زويطة، **مرجع سابق** ، ص 43 .

[3] **صيدا حركات** ، "برامج تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" ، الملتقى الوطني الثاني حول: المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمستدامة: ام البواقي، 13–14 نوفمبر 2012، ص 14

عمليات تأهيل المحيط المؤسساتي:

- ❖ يتم تاهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية، وتكون مصالح متخصصة في البنوك لتتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سبل التمويل.
- ❖ تشجيع المؤسسات التي تدخل البيئة بعين الاعتبار، وتفضل المتخرجين الجدد.

العمليات المباشرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث تطبق عمليات التأهيل مباشرة مع المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كمـــا تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق هذا البرنامج حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج وتمنح الموافقة على عمليات التأهيل وتتمتع الوكالة بحرية إشراك مكاتب الدراسة في عملها، ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا يقـــدر بمليار دينار الى غاية 2012 واقصى مبلغ يمكن ان يموله هو خمسة مليون دينار لكل مؤسسة.[1]

ج – البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010– 2014)

يعتبر أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر باكثر من 368 مليار دج والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتاهيل 20000 مؤسسة، على مدى خمس سنوات بدا من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزارة المنعقد في 11 جويلية 2010، حيث بلغ عدد االمؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الـــى 19287000مؤسســـة ، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اهداف البرنامج:

- ❖ تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة ولاتخاذ القرارات المناسبة.
- ❖ إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات.
- ❖ تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب.

[1]. أسيا شيبان: **مرجع سبق ذكره**، ص64 .

❖ تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة رسكلة سواء في مجال تسيير تقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سير عملية التاهيل:

تتم مرحلة التاهيل ضمن البرنامج الجديد على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: التشخيص القبلي والتشخيص الكامل:

هي جرد وتحليل لكل البيانات والمعطيات عن خصائص وأداء المؤسسة، كما تعتبر هذه المرحلة بمثابة تحقيق وبحث لتحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة، مع اقتراح أساليب جديدة للتسيير والإنتاجية تكون ذات مواصفات عالمية تتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

المرحلة الثانية: وضع مخطط لتاهيل وخطة لتنفيذه

بعد إنتهـــــــاء مرحلة التشخيص ووضع الحلول، تشرع المؤسسة في تحديد عمليات التحسين ووضع مخطط التأهيل ووسائل تنفيذه وفقا لرزنامة، يلي ذلك البدء في التنفيذ بمساعدة الصندوق الوطني للتأهيل أو غيره من مصادر التمويل حسب المبلغ المرصد للعملية.

كـــــــــل مؤسسة ترغب في الاستفادة من مساعدة هذا الصندوق لتمويل عملية تأهيلها بعد عملية التشخيص، أن تودع ملفا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو على مستوى فروعها الجهوية، على أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

- ✓ طلب موجه إلى معالي /وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.
- ✓ تصريح تشخيصي للمؤسسة.
- ✓ نسخة من الحصيلة الجبائية (الاصول والخصوم وجدول حسابات النتائج) للسنتين الاخيرتين
- ✓ مصادق عليه من طرف إدارة الضرائب؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من طرف السجل التجاري في إطار الصلاحية.
- ✓ الوضعية اتجاه الضمان الاجتماعي.

وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاعات التالية:

- ✓ الصناعة والصناعة الغذائية.
- ✓ البناء والاشغال العمومية والري.
- ✓ الصيد البحري.
- ✓ السياحة والفندقة.
- ✓ الخدمات.

- ✓ النقل.
- ✓ خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتي تتوفر فيها الشروط والمعايير التالية:
- ✓ مؤسسة جزائرية.
- ✓ تمارس النشاط منذ عامين.
- ✓ تشغل على الأقل عامل واحد دائم.
- ✓ لديها هيئة مالية متوازنة.[1]

ثانيا: برامج الدعم والتعاون الدولي:

في إطار الشراكة الأورو جزائرية وقعت الجزائر عدة اتفاقات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

أ- برنامج التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة):

في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، خاصة وأن ألمانيا تعتبر من الدول التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تسخير غلاف مالي قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهتمهذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 بتكوين 50 مكون جزائري بألمانيا الذين بدورهم سيتولون تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

اهداف البرنامج:

- تدعيم و تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقة العمالية و منافسة المنتوج المستورد و دخول الأسواق الخارجية.

- خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة و التكوين في مجال إدارة الأعمال و التسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني؛

- دفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم، ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات وهي: المؤسسات المتوسطة الصناعية والمؤسسات المصغرة والصغيرة.[2]

---

[1] . سعيدة حركات، **مرجع سيق ذكره**، ص – ص 16 – 17 .

[2] _سعيد حركات: **مرجع سبق ذكره**، ص 18 .

ب – برنامج التعاون مع الإتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ميدا":

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو – تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف في حدود 20 عامل وأكثر، والتي تعمل في القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

جاء البرنامج بغلاف مالي يقدرب: 62,9 مليون اورو، ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من25 خبير، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف)كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطوير الإستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

مسار عملية التأهيل ضمن البرنامج:

إن الفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهميته، حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين هما:

– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو جزائرية، وكذا التعرف على حيثيات وبنود هذه الشراكة عن قرب

– التعريف بأهمية البرنامج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية والأجنبية بإنتاجها لمنتوجات ذات مواصفات و معايير دولية.[1]

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير في الجزائر.

ان ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة دعم المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، مازال تعاني من عدة مشاكل ومعيقات حالت دون وصولها للتصدير بالشكل المنتظر، وابرز هذه المشاكل ما يلي:

1–المشاكل التنظيمية والادارية: تتميز الادارة الجزائرية بكثرة التجاوزات مما يجعلها تعاني من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والتنظيمية، وهذا ما أثر سلبا عمى مختلف المؤسسات الإقتصادية،

[1] **سليمة غدير أحمد**": تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرامج ميد ا، مجلة الباحث العدد 2011/09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص– ص، 136–137.

وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعاني من صعوبات كثيرة بسبب سيادة الإدارة الفردية في اتخاذ القرارات من جهة، و انتشار البيروقراطية، الفساد الاداري، الرشوة، المحسوبية، و الانحراف من جهة اخرى، وهذا ما أصبح يثبط من عزيمة المستثمر، ويحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل حيث أن هناك العديد من المشاريع الإستثمارية وما يواكبها من تراخيص وموافقات ووثائق تعرضت للتعطيل والتعقيد بسبب ذلك، ويمكن إرجاع هذا إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق بقبول المشروع، زيادة على التباطؤ الاداري عند التنفيذ، وهذا ما يعرقل الحركية الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن جميع هياكل الدولة لا تزال بعيدة عن ذلك المستوى الذي يمكن من تلبية جميع الطلبات من تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة عالية بسبب:

– هذا النوع من المؤسسات لم يتربع على مكانة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لعدم تهيؤ الذهنيات لهضم وفهم خصوصيته وبالتالي التعامل معه.

– سرعة حركية اتخاذ القرارات واصدار النصوص القانونية لم يواكبها شيئ في الاداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

– صعوبة الحصول على الاجراءات، فحسب تقرير اعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين ان الاجراءات المتعلقة بالسجل التجاري معقدة وطويلة تصل الى 18 وثيقة في حين مدة انشاء مؤسسة تتراوح بين 6 اشهر و3 سنوات حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انشاء مشروع في المانيا مدة تتراوح بين يوم و24 اسبوع وبين 4–7 اسبوع في البرازيل وبين اسبوع و28 اسبوع في اسبانيا.

المشكلات التمويلية: هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تحد من عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

– صعوبة الحصول على القروض بسبب تعقد الاجراءات الخاصة بالحصول عليها او ارتفاع اسعار الفوائد او وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون غير متوفرة امام اصحاب المشاريع كاشتراط ضمانات عقارية او عينة.

–غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل

–غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية مختصة في تمويل المؤسسات ص وم عبر كامل التراب الوطني.

–غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-استناد قرار منح القروض البنكية الى معيار الضمانات القانونية، واهمال معايير اخرى موضوعية، تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الاقتراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الاستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة....الخ.

-غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة...الخ)، الامر الذي يؤدي بالتبعية الى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات، علما انه توجد -إكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح القروض، علما انه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة، خصوصا وأنه توجد العديد من الدول تحولت او في طور التحول إلى إقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة إقتصاديات أسواق أرس المال لاقتصاد الإستدانة، ومن ثم فإن أدوات التحميل التي كانت معتمدة في ظل إقتصاد الإستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الإستعمال.

- غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- تبين التجربة الجزائرية أن ارادة الإستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع المتعهد بها (42 مليار دولار امريكي) غير أن هذه الارادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع.

- إنعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسمح نظام المعلومات المتطور بتحميل أفضل لمخاطر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية.

2- مشكلة الدعم اللوجيستي: إن عملية تصدير منتج معين تتطلب مرونة بين مختلف مراحل العملية التصديرية وهذا ما يتناقض والواقع من حيث خدمات التخزين النقل والمناولة، حيث يشكوا العديد من المصدرين من محدودية طاقات الشحن وخير مثال على ذلك عجز الحكومة عن تصدير التمور بصفة مستمرة.

3-مشاكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: تعتبر مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من اكبر المصاعب أو العوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، والتي لم تستطع بذلك فرض وجودها مع الدخول الحر للمنتجات

الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية، وهو ما ينعكس مباشرة على تلك المنظومة المؤسساتية. ويمكن حصر أهم مظاهر الإستيراد فيما يلي:

– سياسة الإغراق والمتمثلة في دخول سلع أجنبية جديدة ذات جودة عالية، وبيعها محليا بأسعار اقل من تلك الموجودة محليا.

التذرع بالحماية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة وذلك في اطار المنظمة العالمية للتجارة التي تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى دعم الصناعات الناشئة التي تكون مهددة من طرف الاستراد.

–غياب جهاز معلومات كفئ ومحدد لأنواع المنتجات المحلية، الامر الذي ينتج عنه رسم خريطة إقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 مشاكل مرتبطة بالعقار الصناعي: يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك يرجع للعديد من الأسباب التي يمكن ذكرها كما يلي:

– صعوبة الحصول عمى عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من اهميته للحصول على التراخيص الأخرى، كالقرض البنكي والإمتيازت الأخرى مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الإستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.

–التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع

–بعض العقارات الإستثمارية غير مستعملة حيث تبقى حكارا لمؤسسات مفلسة أو خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.

عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على العقار.

_ التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأارضي الصناعية.

5: **مشاكل تسويقية:** والتي يمكن حصرها في ما يلي:

نقص الخبرة في هذا المجال والإمكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع – تكاليفها.

ظهور المنتجات البديلة باستمرار وبأقل التكاليف؛

- عدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقارنة مع المنتجات المنافسة.
- ضعف الإجراءات المساهمة في حماية المنتج المحلي من مخاطر التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.
- إرتفاع تكاليف الإنفاق على ترويج المنتج وتنشيط المبيعات.

6- غياب الخبرة التسويقية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدم الالمام بمختلف مبادئ التسويق حيث تفتقد للوعي التسويقي وكذا نقص الكفاءات، وفقدان الخبرة في هذا المجال وذلك لانعدام مجلس إدارة ومسوقين فعالين وكوادر بشرية مؤهلة باعتبار بساطة الهيكل التنظيمي لهذه المشروعات، الى جانب غياب الدوارت التكوينية في هذا المجال وكذا غياب حس وثقافة التصدير، كما تفتقد هذه المشروعات الى الدراسات المتعلقة بجوانب السوق لصعوبة وعدم وجود شبكة للمعلومات، كل هذا ساهم في جعل المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها ضمن الأسواق الدولية

7- غياب الدعم المعنوي والتشجيع: ان عدم الاهتمام والتشجيع للابتكارات والمبادرات الفردية التي يقوم بها الشباب خصوصا، خريجي الجامعات من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توفير الدعم والحماية الفكرية لهم يؤثر ويحد من نجاحها كما يعرضها للفشل والاندثار والهجرة في كثير من الأحيان.

8- غياب سياسة سعريه تنافسية: ان نجاح مؤسسة وترويجها لمنتج معين لا بد ان يرتكز على سياسة سعريه تنافسية وهذا ما يتناقض مع الواقع الجزائري حيث تعرف المنتجات الجزائرية ارتفاعا كبيرا مقارنة بنظيرتها من الدول الأجنبية بسبب عدم استفادتها من عنصر اقتصاديات الحجم وعدم استغلالها العقلاني لطاقات الإنتاج كما يرجع هذا الى تبعية مدخلاتها للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية.[1]

المطلب الرابع: أساليب معالجة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتسهيل المعوقات التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقترح بعض الأساليب أو الحلول كالتالي:

- **التسهيلات التمويلية:**

- تطوير برنامج قومي لتقديم التمويل والتسهيلات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] . **طارق قندوز، د.قاسمي السعيد**، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادارت الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص 08.

- البنوك التجارية تلعب دورا هاما في تخصيص جزء من مواردها لتمويل هذه المؤسسات بالقروض قصيرة وطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة في بداية نشاطها.
- تخفيف القيود الإجرائية وتقليل الضمانات التي تتطلبها جهات الإقراض تجاه أصحاب هذه المؤسسات.
- توفير الخدمة الفنية والاستثمارية:
- تطوير القدرة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المهارات البشرية وذلك عن طريق التدريب.
- إرشاد المشتغلين بهذه المؤسسات وتوجيههم فنيا لتحقيق الأهداف.

- **التسهيلات التسويقية:**

الاهتمام بإنتاج السلع وفق المواصفات العالمية والتي يمكن أن تنافس بسعر وجودة الأسواق العالمية وأن احد العوامل الرئيسية لتحسين الإنتاج بأسعار منافسة يكون من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب للمشاركة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في هذه الدول أو الاستثمار في صناعات جديدة وذلك من خلال نقل خبراتهم في الإنتاج والتسويق والإدارة.

- الإعفاءات المقدمة لهذه المؤسسات:
- تبسيط الإجراءات الخاصة باستيراد الخدمات وتعديل نظام الحصص وكذلك الرسوم المقررة على مستلزمات الإنتاج.
- يجب أن تطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوانين والقواعد العامة التي تطبق على المؤسسات الكبيرة من حيث الضرائب والتعريفات الجمركية فإنها لا تتمتع إلا بالقليل مما تتمتع به المؤسسات الكبيرة مثل المساعدات المالية والإعفاءات الجمركية.
- وضع هيئات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- من بين هذه الهيئات حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب لدى أصحاب المشاريع الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة في سنواتها الأولى بالإضافة إلى مجموعة من الآليات والبرامج الأخرى.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل اتضح لنا مدى ارتباط الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات اذ تمثل نسبتها 95 بالمائة من هذا القطاع، هذا ما يعرض الجزائر لعدة مخاطر في حالة انخفاض اسعار النفط وكذلك يعرضها لصدمات نفطية تزلزل اقتصادها.

فالجزائر كغيرها من الدول الاخرى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بترقية صادراتها وزيادة العملة الصعبة خاصة، فاعتمدت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق هذا المسعى.

ففي 2001 بدا الاهتمام الحقيقي للجزائر بهذه المؤسسات من خلال سن القانون التوجيهي لها الذي يتضمن كل ما يعرف بمهامها ويسهل عملها، و دعمها بهيئات تعمل على تطويرها وكذا الوصول الى تنويع اقتصادي والخروج من التبعية الريعية لقطاع المحروقات.

الا ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعطي ثماره الى حد الان رغم الزيادة المستمرة في عدد هذه المؤسسات من سنة الى سنة، نظرا لما تعترضه من مشاكل وعوائق تحول دون قيامه بمهامه وكان شيئا لم يتغير بالنسبة لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وبقائه دائما المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا ابراز المسؤولية التي تقع على عاتق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة او النامية على حد السواء باعتبارها أفضل الوسائل المعتمد عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا القدرة على رفع صادراتها من خلال ماتتميز به من خصائص عن باقي القطاعات الاخرى .

ومن جهة اخرى حاولنا كذلك ابراز واقع قطاع التصدير في الجزائر وعلاقته بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من التعرف على مدى مساهمة هذاالاخير في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال التسع السنوات الاخيرة .

فعملت الجزائر على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنها قوانين وتشريعات وخاصة سنة 2001 و2017 (القانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ،و انشائها لعدة هيئات لدعمها وترقيتها ، إضافة إلى اعتماد البرامج التنموية بما يسهم في النهوض بهذاالقطاع ورفع قدرته الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد في السوق الوطني وولوج عالم التصدير من خلال رفع قدرتها التنافسية ، الا ان هناك مجموعة من المشاكل التي تعيق تطورها .

اولا :اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى : "تسعى الدول عامة والجزائر خاصة للتوجه نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمميزات التي يختص بها عن باقي القطاعات الاخرى ".فقد ثبت صحتها لأن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة هيكلها وصغر حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ومرونة الادارة وكذلك إعتبارها مركز للتدريب الذاتي وتوفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وفترة قصيرة لإسترداد رأس مال المشروع، وكذلك لها السرعة والقدرة على الإنتشار في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية كل هذه المميزات أعطت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسبقية عن المؤسسات الإقتصادية الأخرى، وهو مازاد من توجه الدول نحو الإعتماد عليها وجعلها ركيزة أساسية للإقتصاد .

بالنسبة للفرضية الثانية : "لم تصل بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مستوى التطور المنتظرمنها "،فقد ثبتت صحتها لان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزداد باستمرار ومن سنة الى اخرى وذلك خلال فترة الدراسة 2010-2018 ،بسبب ماتعانيه من عراقيل ومشاكل تقف امام تطورها .

بالنسبة للفرضية الثالثة :" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات تتميز بالضعف والبطئ "، فقد ثبتت صحتها من خلال ما توصلنا اليه من تحليل الجداول الخاصة بتطور الم ص م والصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث ان هذه النسبة لاتتعدى 5% من اجمالي الصادرات وذلك خلال فترة الدراسة لذلك وجب مراجعة السياسات والبرامج الموجهة لهذا القطاع من أجل توجيه هذا القطاع نحو التصدير بشكل أكبر والخروج التدريجي من التبعية الكلية لقطاع المحروقات .

بالنسبة للفرضية الرابعة :" يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل تحد من تطوره ،و لمواجهتها وضعت الجزائر سياسات وبرامج لدعم وتطوير وتأهيل هذا القطاع ".فقد ثبتت صحتها أيضا لان هذا القطاع يعاني من عدة عراقيل نذكرها على سبيل المثال :مشاكل تنظيمية وادارية ،و تمويلية واخرى متعلقة بالتدفق الفوضوي للسلع المستوردة ،و كذلك مشاكل تسويقية واخرى متعلقة بالعقار الصناعي ، ولدعم وتطويرها قامت الجزائر بانشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختصة : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة ترقية ودعم الإستثمار والوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، صندوق ضمان القروض، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، لجان دعم وترقية الإستثمارات المحلية ووكالة التنمية الإجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، ووفرت الجزائر جملة من

الاجـراءات سـعيا منهـا لترقيـة الصـادارت وهـي :التسـهيلات الماليـة، التحفيـزات الجبائيـة، الإجـراءات الجمركية، منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير، تأمين وضمان الصادرات، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة .

وهذا مـا يؤكد الفرضـية العامـة :" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر" .نعم للم ص م دور إيجابي وهام في ترقية الصادرات من خلال قدرتها على الدخول الى الأسواق الخارجية لما تتميز به منتجاتها من تنوع وانخفاض لتكلفتها وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وجذب العملة الصعبة .

ثانيا : نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وعدم التعقيد بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى .

– يعرف التصديرعلى انه عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج ، الا ان غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير والتي يفترض انها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات يصعب من التداخل بين الأسواق الوطنية والأجنبية .

– رغم التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مازالت بعيدة عن تغطية احتياجات السوق المحلية .

– بدا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يساهم في الصادرت، الا أنها تعتبر ضئيلة مقارنتها بالصادرات الإجمالية وهذا رغم الإجراءات والمحفزات والهياكل التي تدعم المؤسسات المصدرة والدليل على هذا وجود عدة برامج .

– تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تعيق وتحد من نشاطها،و لهذا بذلت الدولة جهودا معتبرة في إطار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقامت بإعداد برامج خاصة بتاهيلها : LANDI,LANSEJ. CGCI, FGAR

– تتركز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية وهذه القطاعات تعرف عجزا نتيجة للورشات الكبيرة التي فتحتها الدولة في قطاع البناء والأشغال العمومية ما أسهم في عدم قدرتها على التصدير.

– اهمية التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق التنمية المستدامة بسبب تركز الصادرات على قطاع النفط فقط الذي لا يولد فرص عمل .

– شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تذبذبا من حيث التوزيع ، حيث يتركز معظمها في الشمال وتتركز نسبة متوسطة منها في الهضاب العليا أما منطقة الجنوب فتعرف تمركز ضعيف.

– تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية ضئيلة باعتبارأن قطاع المحروقات هو المحتكر الرئيسي للصادرات الجزائرية ، بحيث يمثل حوالي 90 % من مجموع الصادرات الجزائرية .

ثالثا : التوصيات والاقتراحات

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– على الدولة الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال ربط المقاولين اصحاب المشاريع الابداعية بالبحث العلمي ،عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات ، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها .

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.

– تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات التمويلية والاهتمام بإجراء الدوارت التدريبية والتسويقية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التسويق والتسيير

– البحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات الفائضة مع تقديم الدعم والتشجيع على التصدير.

– فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة يجعلهاغير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– تشجيع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحثها على انتاج منتجات تنافسية يمكن ان توجه للأسواق العالمية وذلك عن طريق التغطية التأمينية المناسبة والحوافز الضريبية والجبائية المناسبتين .

– الحث على دمج الجامعات مع المؤسسات الإقتصادية وهذا من خلال دارسة لكل البحوث الأكاديمية المنجزة ومحاولة الإستفادة منها في المؤسسات.إضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للمعاهد والأبحاث الإقتصادية .

– العمل على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن ،من اجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية ، والاخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1. عادل أحمد حشيش: أصول الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992 .
2. بسام هلال مسلم القلاب، التأجير التمويلي: دراسة مقارنة، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009
3. توفيق عبد الرحيم يوسف : ادارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن . 2009 .
4. جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى ابوعيد ، "ادارة المشاريع الصغيرة " ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان –الاردن ، الطبعة العربية .
5. حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، 1996 .
6. رشاد العصارو آخرون ، التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الاولى ، الاردن ،2000 .
7. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ، 1993.
8. سعاد نائف برنوطي : ادارة الأعمال الصغيرة ، أبعاد للريادة، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005 .
9. سعد عبد الرسول محمد ، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع القاهرة 1998.
10. سعد غالب ياسين ،الادارة الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،2002
11. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية والمحاسبية والاقتصادية والتشريعية التطبيقية ، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 2000 .
12. شعبان رأفت محمد ، نظم تمويل و ضمان ائتمان الصادرات التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 .
13. عادل احمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الطبعة الاولى ، مصر ، 1988 .
14. عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت ، 1980 .
15. عبد الحميد مصطفى أبو غانم ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار المعز للنشر ، القاهرة ، مصر ، 2000 .

16. عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996.
17. عبد الغفار عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، الاردن ، 2001.
18. عبد المطلب عبد الحميد : "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة " ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 .
19. عجة الجيلاني ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكارالدولة الى احتكار الخواص الطبعة الاولى ، دار الخلدونية.
20. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002 .
21. فريدراغب النجار ، إدارة المشروعات و الأعمال صغيرة الحجم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر،1999 .
22. قدي عبد المجيد ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ن الطبعة الثانية .
23. كريم النشاشيبي و آخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،1999.
24. مبارك بوعشة ، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 12، 1999 .
25. محب خلة توفيق , التطور و اقتصاديات الموارد – دراسة خاصة بتطور الفكر و الوقائع الاقتصادية و اقتصاديات موارد عناصر الانتاج , دار الفكر الجامعي ، القاهرة .
26. محمد جاسم ،التجارة الدولية ،دار الزهران ،عمان 2006 .
27. محمد عبد المنعم عفر، أحمد مصطفى فكري ، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999 .
28. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 .
29. مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة،، 1993 .
30. منى زوبع ، هبة الدقن ، تمويل الصادرات المصرية ، وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية ، القاهرة ، 1999 .
31. موسى سعيد مطر و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء ، الطبعة الاولى 2001 .
32. ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 .

33. هالة محمد لبيب عنبة : ادارة المشروعات الصغيرة في المغرب العربي ، دليل علمي لكيفية البدء في مشروع صغير و ادارته في ظل التحديات المعاصرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة ، ط1 ، 2002 .

34. هيا جميل بشارت :التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .

35. وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، حلوان، مصر،2001.

ثانيا :الرسائل و الاطروحات

1. .سمية قنيدرة :' دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة '، رسالة ماجيستير ، تخصص تسيير الموارد البشرية فسم العلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 /2010 .

2. آسيا شيبان :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي" حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2008-2009 .

3. بربري محمد امين :' سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساته على تطور عناصر ميزان المدفوعات '، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ن 2004-2005 .

4. بلقلة ابراهيم :' اليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و اثرها على النمو الاقتصادي' ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشلف ، 2009/2008.

5. الجبابرية بلقاسمي :' دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الواقع و الآفاق)' ، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي ، المدية ، الجزائر ، 2006.

6. حجار مبروكة :'اثار السياسات الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة '، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة المسيلة ، 2006 .

7. حمشة عبد الحميد :' دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة 'مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية ن حامعة بسكرة ، 2013/2012.

8. خالد بن جلول : اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970/2006 '،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008/2009.
9. سعيدي وصاف:' نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر'،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
10. شعيب أتشي:' واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية '.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شيادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر،2007 -2008.
11. صندرة صايبي : "دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع قسنطينة "ن مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005.
12. ضيف أحمد، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر 2015 .
13. عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996.
14. عبد الكريم اللطيف :' واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الاصلاحات ن دراسة حالة الجزائر' ، رسالة ماجيستير ، غير منشورة ن كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ن جامعة الجزائر ، 2002 ،.
15. عثمان لخلف ،" واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ت 2004 .
16. لخلف عثمان :' دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر' ، رسالة ماجيستير غيرمنشورة ، جامعةالجزائر ، 1995 .
17. لمياء دوح، قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: مؤسسة كشرود علي للبناء واألشغال العمومية- خنشلة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة وتسيير المؤسسات، جامعة تبسة، 2010-2011.

18. ليلى لولاشي : 'التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري)' رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، و الحقوق ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2005.
19. محمد الصالح زيوتة ، 'أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر '، مذكرة تخرج ماجيستير ، جامعة الجزائر ن 2006 – 2007 .
20. محمد بن ساحة :' اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة '، مذكرة ماجيستير ن كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية ، 2011/2010.
21. مريم قد،دور:' الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990– 2013 .
22. من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2016 .
23. مولاي عبد القادر :' التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسةحالة الجزائر' ، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2007/2006 .
24. وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، حلوان، مصر،2001.

ثالثا : الملتقيات و المداخلات

1. أبو بكر بوسالم، وآخرون '.ملتقى وطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة '، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، يومي 6–7 ديسمبر 2017.
2. احمد حسين المشهراوي ،وسام أكرم الرملاوي،اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ،مجلة جامعة الأقصى ،سلسلة العلوم الانسانية ،العدد 02 ،ص–ص143–144 .
3. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، الملتقى الوطني واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05 – 06 ماي 2013 .

4. بوخاوة اسماعيل ، عبد القادر عطوي ،' التجربة التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحوث و مناقشات الدورة التجريبية حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاديات المغاربية'، جامعة عباس فرحات ، سطيف ، 25 -28 _ ماي3 200" .
5. جمعي عماري وطارق قندوز،' التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة '، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 09 و 10 نوفمبر .
6. حسن رحيم ، المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مقدمة ضمن فعاليات الممتقى الوطني حو "تأيي المؤسسة الاقتصادية، وتعظيـ مكاسب االندماج في الحركية االقتصادية العالمية"، كمية العمو ـ االقتصادية وعمو. التسيير، جامعة فرحات عباس، سطي، 29 – 30 أكتوبر 2001 .
7. سعيدة حركات" ، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط ي في الاقتصاد الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة :واقع وآفاق'، جامعة ام البواقي ،13-14 نوفمبر 2012، .
8. سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة ، دارسة عن ولاية المدية .مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،العدد 31-2015.
9. سليمة غدير أحمد" : تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث العدد 2011/09 ,جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة .
10. شريف بوقصبة ، علي أبو عبد الله ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05 – 06 ماي 2013.
11. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،' التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق '، مجلة الغري الاقتصادية و الادارية ، السنة العاشرة ، العدد 08 2014،

12. عثمان مباركة، بجقينة مصطفى ، ' المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجازئر ،واقع و تحديات ،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجمفة، العدد الاقتصادي –35(02) .
13. العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول :'دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادارت غير النفطية في الجزائر' .ملتقى وطني حول :'إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر'، جامعة الشهيد حمة لخضر .الوادي ، يومي6 و7 ديسمبر 2017 .
14. الغرفة التجارية بالرياض ، "منتدى الرياض الاقتصادي ، تنمية اقتصادية مستدامة " ، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود ، أكتوبر .
15. قتال عبد العزيز ، عزايزية سارة ،'المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق' ، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي يومي 06– 07 ديسمبر 2017 .
16. كمال عايشي :' واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، بحوث و مناقشات الدورة التدريبية الدولية حول التمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس – سطيف – و البنك الاسلامي للتنمية أيام 24 – 27 ربيع الاول 1424 هـ الموافق ل 25 – 28 ماي 2003 .
17. كمال عايشي' نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر والتحول إلى الهيكل التصديري'، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، العدد السادس ،ديسمبر 2009.
18. ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، منشوارت مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة ، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن ،2006.
19. محمد زيدان ، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد، 07 ،2005.
20. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في

الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي2003 .

21. مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط ، عن التجربة اليابانية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، طوكيو.
22. منير الحمش ،' هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ '، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، مارس 2010 .
23. موسى باهي ، كمال روابية ،' التنويع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط '، مجلة المنهل ، العدد 21 .
24. ناجي التوني،' مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي '، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 02 ،بيروت – ابنان ،حزيران (يونيو)2002 .
25. ناصر' الاصلاحات الضريبية في الجزائر'، مجلة الباحث ، جامعة البليدة. العدد 2003/02.
26. نصيب رجم : شايب فاطمة الزهراء ،' العولمة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية '، سكيكدة ، يومي 13 – 14 ماي 2001 .
27. نوري المنير و لجلط ابراهيم ،' المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و اشكالية التصدير خارج المحروقات' ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراجيات للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات ، اقتصاديات شما افريقيا 09-2010/11/10 م .
28. وصاف سعيدي ، ملتقى حول ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، جامعة بسكرة.

رابعا : المراسيم و القوانين و التشريعات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996 .

3. المرسوم التنفيذي رقم 96/327 ، الجريدة الرسمية ، العدد 58 ، الصادرة بتاريخ 1996/10/01.

4. المرسوم التنفيذي رقم 96/94 ، المؤرخ 1996/03/03 ، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 16 .

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98-10 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 22 مارس سنة 1998 ، يعدل ويتم القانون رقم 79-07 .

7. المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق لـ سة 1979 ، المتضمن قانون الجمارك 'الجريدة الرسمية '.

8. المادة 1 من الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 ،الصادرة في 22 أوت 2001.

9. المرسوم التنفيذي رقم 08 _98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429هـ الموافق 24 مارس سنة 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 ،الصادرة في 26 مارس ، 2008.

10. القانون رقم 09 _0 المؤ رخ في 29 رجب عام 1430هـ الموافق 22 جويلية سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2009 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 ،الصادرة في 26 جويلية 2009.

11. الأمر رقم 10_01 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431هـ الموافق 26 أوت سنة 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة دة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 ،الصادرة في 29 أوت 2010 .

12. مرسوم تنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 1994/07/18 ،يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، 20 جويلية 1994

13. مرسوم تنفيذي رقم 17- 02 المؤرخ في 2017/01/10 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02.

14. المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003/04/25 ،المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26فبراير2003 ، العدد13.
15. المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 2003/04/25 ،يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية المؤرخة في 26 فبراير 2003 ، العدد 13.

16. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ 1996/09/08 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لمؤرخة في 11 سبتمبر 1996 ،العدد 52.
17. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 سبتمبر 2003 ،العدد 54

18. المرسوم التنفيذي رقم 93 12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 ،المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في10 اكتوبر 1993 ،العدد 64 ،ص 5 .
19. .الامر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2001 ، لمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في22اوت 2001 ،العدد 47.
20. المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 يونيو 1996 ،30، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 30 يونيو 1996 ،العدد 40 .

21. المرسوم التنفيذي 03- 188 ،المؤرخ في 20 صفر العام 1424 الموافق لـ :2003/04/22، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه .

خامسا :مواقع من الانترنت

1. http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export .
2. http://www .mincommerce.gov.dz/ mincom- takitsadi.
3. http://burathanews.com/arabic/studies
4. www.oic--oic.org

سادسا : المراجع باللغة الاجنبية

1. Arezki ,Rabah . AND Thorvaldur Gylfason .’Resource rents .democracy . corruption and confilict ;Evidence from sud- Saharan africa .’journal of Africa economies 22.4(2013).
2. Ben Mansour hacene .introduction a l’assurance credit a l’exportation
3. Benissad Hocine , Economie de développement de l’Algérie, Alger, OPU, 1982.
4. Bohman ,Hanna .and Josephine Maxen .'Oil price Shoks effecct on economic growth –OPEC versus non – OPEC Economies .'
5. EDIL,Activite Enginering etdeveloppement de la PMI en Algerie ;en siminaire Sur la PMI en Algerie AVRIL 1983
6. la ministere du l’industrie et de l’energie .plan de developpement de la pme1974-1977 .
7. Le- Yin Z HANG, UNFCCC, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003.
8. MaRe ,JohN He ,Economic divErsificationin Africa :a review of selected countries .2011 .
9. Michel Zerbato ,Macroeconomie elementaire ,Armandcolin ,France ,1994
10. Nachida M hamsadji Bouzidi ,le monopole d etat sur le commerce exterieur, OPU, Alger ,1988 .
11. Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008.
12. Rodrik ,Dani ,InstitUtionS and economiC performance- getting institutins rIght ,CESIFO DICE report 2,2(2004)
13. Tribune de developPement,USEA ,N°8,1988, .

14. United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ففي ظل العولمة هذه المؤسسات لم يعد دورها منحصرا داخل الدول التي تمارس فيها نشاطها بل تعدى الى تنمية الصادرات وذلك لقدرتها على دخول الأسواق الخارجية، بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على مواد أولية محلية.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل قطاعا محوريا في الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي العمل على ترقية ودعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها على التنافسية العالمية لتجاوز الأحادية في التصدير، حيث هيمن قطاع المحروقات بنسب تفوق 96% من الحجم الإجمالي للصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية 9 ويتعرض للصدمات النفطية على غرار ما حدث في سنتي 2009 و2014 اين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، وتسببت في انخفاض الصادرات وحدوث عجز في التوازنات الخارجية والداخلية.

والجزائر كدولة نفطية تحاول تنويع صادراتها من خلا ل تفعيل الاهتمام بهذا القطاع من حيث الجودة والتنافسية، الا انها ام تتمكن من ترقية وتنويع الصادرت خارج قطاع المحروقات نظرا للصعوبات التي تعترضها رغم الجهود التي تبدلها الجزائر في ها الغرض من سن للقوانين ووضع هيئات لدعمها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ترقية الصادرات– الصادرات خارج المحروقات .

Absract :

This study aims to clarify the role that the small and medium-sized enterprises sector plays in the economies of developed and developing countries alike. In light of globalization, these institutions are no longer confined to the countries in which they practice their activities, but rather they go beyond the development of exports due to their ability to enter foreign markets Due to the diversity of its products, its low cost and its dependence on local raw materials.

Small and medium enterprises have become a pivotal sector in the Algerian economy, which calls for work to upgrade and support these institutions and raise their global competitiveness to overcome unilateralism in exports, as the hydrocarbons sector dominated with a rate of more than 90 percent of the total volume of exports, which made the national economy affected With fluctuations in oil prices in international markets and exposed to oil shocks, similar to what happened in the years 2009 and 2014, where oil prices fell dramatically, and caused a decrease in exports and a deficit in external and internal balances.

And Algeria, as an oil-generating country, is trying to diversify its exports by activating interest in this sector in terms of quality and competitiveness, but it has not been able to promote and diversify exports outside the hydrocarbon sector due to the difficulties it faces despite the efforts Algeria makes for this purpose of enacting laws and setting up bodies to support them Developed.

Key words :

Small and medium-sized enterprises , export promotion ,exports outside of hydrocarbons .